

سلسلة الدراسات الاجتماعية
العدد (٥٧)

الأحداث الجانحون ومشكلاتهم
ومتطلبات التحديث والجهات الإدارية المعنية
بهم في الدول الاعضاء

إعداد
الدكتور مصطفى حجازي

حقوق الطبع محفوظة
يجوز الاقتباس من مادة الكتاب بشرط الإشارة إلى المصدر

الطبعة الأولى
٢٠١٠م

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي الكاتب أو الجهة ولا تعبر بالضرورة عن رأي المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذي
ص. ب ٢٦٣٠٣ المنامة - مملكة البحرين - هاتف ١٧٥٣٠٢٠٢ - فاكس ١٧٥٣٠٧٥٣
البريد الإلكتروني: info@gcclsa.org
العنوان على شبكة الانترنت: www.gcclsa.org

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

سلسلة علمية متخصصة
تعنى بنشر البحوث والدراسات الاجتماعية والعمالية

تصدر عن
المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الإشراف العام
سالم بن علي المهيري

هيئة التحرير والإعداد
محمود حافظ
جمال السلطان
خليل بوهزاع

العدد (السابع والخمسون) شعبان ١٤٣١هـ الموافق يوليو ٢٠١٠م

المحتويات

الصفحة

١٠ - ٩	تقديم المدير العام.....
١٦ - ١١	مقدمة.....
٤٩ - ١٧	الفصل الأول - الإطار النظري لانحراف الأحداث.....
٢٤ - ١٩	أولاً: التحديد القانوني العيادي للأحداث الجانحين..
٤٩ - ٢٥	ثانياً: الدراسة العيادية للجانحين.....
٢٩ - ٢٥	١ - السرقة المرضية.....
٣٢ - ٢٩	٢ - الحرمان العاطفي والانحراف.....
٣٦ - ٣٢	٣ - التدليل الزائد والانحراف.....
٤٩ - ٣٦	٤ - الجانحون المكررون.....
٦٥ - ٥١	الفصل الثاني - خصائص جنوح الأحداث خليجياً وعوامله.....
٦١ - ٥٣	أولاً: خصائص الأحداث الجانحين من خلال الإحصائيات.....
٦٥ - ٦١	ثانياً: عوامل انحراف الأحداث خليجياً.....
٧٣ - ٦٧	الفصل الثالث - فلسفة الرعاية ومبادئها.....
٨٤ - ٧٥	الفصل الرابع - قوانين رعاية الأحداث الجانحين...
١٠٤ - ٨٥	الفصل الخامس - مرجعيات رعاية الأحداث الجانحين وصيغها.....
٩٠ - ٨٧	أولاً: المرجعيات.....
١٠٤ - ٩٠	ثانياً: صيغ الرعاية وهيكلها التنظيمية.....
٩٣ - ٩١	١ - الوقاية.....
٩٥ - ٩٣	٢ - مؤسسات رعاية المعرضين لخطر الانحراف.....
٩٧ - ٩٥	٣ - المراقبة الاجتماعية.....
٩٩ - ٩٧	٤ - دور الملاحظة.....
١٠١ - ٩٩	٥ - مؤسسات الرعاية الداخلية.....
١٠٤ - ١٠١	٦ - الرعاية اللاحقة.....

المحتويات

الصفحة

الفصل السادس - تطوير فاعلية برامج الرعاية

والتأهيل.....	١٨٧ - ١٠٥
أولاً: محاور احتياجات الحدث التأهيلية.....	١٢٥ - ١٠٨
١- محور الخصائص النفسية لشخصية الحدث.....	١١٨ - ١٠٨
٢- محور الغربة عن عالم الدراسة والعمل والمجتمع.....	١٢٠ - ١١٨
٣- محور قصور الإيمان الديني والحس الخلقى.....	١٢٢ - ١٢٠
٤- محور الصراع مع الأسرة.....	١٢٢ - ١٢٢
٥- محور قصور المهارات الحياتية.....	١٢٥ - ١٢٢
ثانياً: أنشطة البرنامج الرعائي / التأهيلي.....	١٥٣ - ١٢٦
١- التعليم والإعداد العلمي.....	١٢٩ - ١٢٦
٢- التدريب المهني.....	١٣٢ - ١٢٩
٣- التربية الدينية وتعزيز الإيمان الديني.	١٣٥ - ١٣٣
٤- المصالحة مع الأسرة وتمتين الروابط معها.....	١٣٨ - ١٣٥
٥- العمل الجماعي.....	١٤٣ - ١٣٨
٦- بناء الانتماء والهوية.....	١٤٥ - ١٤٣
٧- البرامج الرياضية.....	١٤٧ - ١٤٥
٨- الفنون التعبيرية والفنون الجميلة.....	١٥٣ - ١٤٧

المحتويات

الصفحة

١٨٧ - ١٥٣ ثالثاً: برامج إعادة تأهيل شخصية الحدث
١٦٣ - ١٥٣ ١ - علاج المشكلات والاضطرابات
١٧٠ - ١٦٤ رابعاً: تمكين الشخصية وبناء الاقتدار
١٦٨ - ١٦٤ ١ - التمكين الذاتي
١٧٢ - ١٦٩ ٢ - الذكاء العاطفي
١٧٨ - ١٧٢ ٣ - التدريب على التفاؤل
١٨٧ - ١٧٨ ٤ - التدريب على مهارات الحياة
	الفصل السابع - تمهين العمل الرعائي: التدريب
١٩٤ - ١٨٩ والاختصاص
١٩٢ - ١٩١ ١ - التدريب
١٩٣ - ١٩٢ ٢ - اختيار العاملين
١٩٤ - ١٩٣ ٣ - الاختصاص
٢٠١ - ١٩٥ قائمة المصادر والمراجع

* * *

تقديم المدير العام

قام المكتب التنفيذي بإعداد هذه الدراسة التحليلية حول الأحداث الجانحين ومشكلاتهم ومتطلبات التحديث والجهات الإدارية المعنية بهم في دول مجلس التعاون، حيث تم تكليف الدكتور مصطفى حجازي، أستاذ علم النفس المتخصص في الأحداث الجانحين والمشهود له علمياً على مستوى الخبرة والممارسة العيادية في العمل مع الأحداث الجانحين وله اسهامات كثيرة من الأبحاث والدراسات والكتب في هذا الميدان وعلى وجه الخصوص المتصلة بالمجتمع العربي الخليجي، وقد أعد هذه الدراسة استناداً على التقارير والبيانات والمعلومات والتشريعات والبرامج والمؤسسات التي وفرتها مشكورة الجهات المعنية بالدول الاعضاء في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ترصد هذه الدراسة التحول السريع في دول مجلس التعاون الذي أدى إلى تحولات في دور الأسرة ووظائفها كما في تغيير القيم والمعايير الموجهة للسلوك وتحول في نظم العلاقات الاجتماعية ويضاف إليها تأثيرات العمالة الوافدة بكثافة غير مسبوقة والانفتاح الاعلامي المعولم وتوفر أوقات فراغ متزايدة والانتشار المكثف لتقنية المعلومات وأبرزها الانترنت وغيرها من عوامل أفرزت مشكلات متعددة الأوجه ومنها جنوح الأحداث.

وتركز الدراسة على ضرورة تمهين العمل الرعائي في التعامل مع الجانحين، حيث أصبحت رعاية الأحداث الجانحين تشكل فرعاً مستقلاً من فروع التربية الخاصة المعروفة من حيث الدراسة والتدريب والشهادات والتوصيف الوظيفي، وفي إطار المقاربات العلمية الملائمة لمجتمعات دول مجلس التعاون.

وتتوزع الدراسة على سبعة فصول حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري لإنحراف الأحداث من حيث التحديد القانوني للجانحين والدراسة العيادية لسلوكياتهم ومآزمهم، وفي الفصل الثاني يركز على رسم ملامح وخصائص جنوح الأحداث الجانحين ومشكلاتهم في دول مجلس التعاون ومحاولة لتعيين أسباب انحرافهم، في حين يتناول الفصل الثالث والرابع مبادئ فلسفة الرعاية وأسسها ومنطقاتها في رعاية الفئات الاجتماعية غير المتكيفة في المجتمع الخليجي وتحديد القوانين المطلوبة في رعاية الأحداث الجانحين وفق التجارب العالمية وما أنتهت اليه من ممارسات علمية في الرعاية والمعالجة والتأهيل، أما الفصل الخامس فقد تناول مرجعيات رعاية الجانحين وصيغها الإدارية والمؤسسية وما ينبغي ان تكون عليه، وخصص الفصل السادس للتركيز على تطوير فاعلية برامج الرعاية والتأهيل وكيفية اصلاح الحدث وتعديل سلوكه الجانح وادارة حياته وتحمل مسؤولية بناء مستقبله. وأخيرا عالج الفصل السابع كيفية تمهين العمل الرعائي من حيث التدريب والاختصاص.

ويطيب للمكتب التنفيذي أن يقدم شكره وتقديره للخبير المعد لهذه الدراسة، والتقدير والامتنان لجميع الجهات المعنية بالدول الأعضاء والتي أبدت تعاوناً واهتماماً كبيرين كان لهما الأثر الإيجابي في انجاز هذه الدراسة، آملي أن تشكل هذه الدراسة مرجعاً علمياً ومهنياً يسترشد به في التخطيط وتصميم البرامج والمشروعات والإدارات العاملة مع الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون.

والله ولي التوفيق،،،

سالم بن علي المهيري

مقدمة:

يحتل جنوح الأحداث مكانة هامة في مجال دراسة الناشئة. وهو ظاهرة عالمية ولو تفاوتت أشكالها وشدتها ومدى انتشارها. إنها تشكل ظاهرة مقلقة في البلدان الصناعية المتقدمة والتي توليها اهتماما كبيرا على صعد الدراسة والبحث والوقاية والرعاية والتأهيل. وظاهرة جنوح الأحداث ليست معزولة عن مجمل أوضاع الصحة النفسية في المجتمع، إذ تمثل مؤشراً على مدى شدة المآزم ونوعها، كما تؤثر على مدى نجاعة برامج رعاية الناشئة وتأطيرها وتوفير سبل النمو السليم لها.

أما في المجتمعات النامية فهي موجودة تقليدياً في مختلف الأوساط والعصور. إلا أنها تتفاقم مع التقدم العمراني السريع وتكدس السكان حول المراكز الحضرية الكبرى، وما يرافقهما من تحولات اجتماعية يواكبها تداخل في الروابط الاجتماعية والقيم وانحسار دور الرقابة والضوابط التقليدية، وتراجع دور الأسرة في الرعاية والحماية، وتفاقم الأزمات الاقتصادية وانتشار البطالة والفقر وما يحملانه من آفات اجتماعية.

عرف المجتمع العربي الخليجي تحولات كبرى على المستويات الاقتصادية والعمرانية بفضل الطفرة النفطية مما أدى إلى الانتقال السريع من مجتمع الندرة التقليدي الذي حكمته ضوابط ومعايير أولية فاعلة، إلى مجتمع الوفرة والانفتاح على الدنيا، وصولاً إلى دخوله في بؤرة تفاعلات العولمة وبشكل متسارع. حمل هذا التحول السريع معه نهضة عمرانية كبرى وارتقاء لنوعية الحياة على صعد البجوحة والرفاه والصحة والتعليم، مما يشكل إنجازات غير مسبوقة في زمن قياسي في مجال

التنمية في مختلف أبعادها. ولقد كان نصيب الطفولة كبيراً جداً على
صعد الصحة والتعليم والرعاية.

حمل هذا الوضع غير المسبوق تحولات عميقة في البنى الاجتماعية
أدت إلى تحولات في دور الأسرة ووظائفها كما في تغيير القيم والمعايير
الموجهة للسلوك وتحول في نظم العلاقات الاجتماعية الأولية التي كانت
تشكل ضوابط للسلوك. ويضاف إليها تأثيرات العمالة الوافدة بكثافة غير
مسبوقة والانفتاح الإعلامي المعولم الذي يغلب قيم الاستهلاك ويعزز
سلوكاته، وتوفر أوقات فراغ متزايدة ومغريات الإقبال على متع الدنيا
وخصوصاً المادية منها. ويضاف إليها الانتشار المكثف لتقنية المعلومات
وأبرزها الانترنت بما فيها من فوائد هائلة وما تحمله من أخطار لا تقل
وطأة.

من الطبيعي أن ينتج هذا التحول الكبير مشكلات متعددة الأوجه
ومنها جنوح الأحداث بمستوى لم يكن مألوفاً في مجتمع الندرة،
وضوابطه الاجتماعية، ومحدودية فرض الإغراء السلوكي فيه.

ولقد بذلت دول مجلس التعاون جهوداً هامة في مضمار التعامل مع
ظاهرة جنوح الأحداث ورعايتهم. ويتجلى ذلك واضحاً سواء على صعيد
تطوير تشريعات خاصة تتمشى في معظمها مع أكثر التشريعات تقدماً
وتفصيلاً أم على صعيد الهياكل التنظيمية للتعامل مع الجانحين ورعايتهم
وتأهيلهم، أو على مستوى البرامج والأنشطة الصحية والتربوية والتعليمية
والمهنية والدينية والفنية والاجتماعية، وما يرافقها من خدمات اجتماعية
ونفسية، أم على صعيد اللوائح الداخلية لمؤسسات الرعاية على اختلاف

مستوياتها. ويهتدي ذلك كله بمقومات فلسفة رعايية تكفل حماية الطفولة والناشئة ونموها السليم انطلاقاً من تعاليم الدين الحنيف.

تتضح هذه الجهود على مختلف صعد الرعاية وأبعادها وعملياتها جلية من خلال التقارير والنظم واللوائح الخاصة بكل دولة من الدول الاعضاء والتي توفرت لهذه الدراسة، والتي تشكل أساس مادتها العلمية. وتعكس هذه التقارير والنظم وجود عناصر مشتركة كبرى بين دول المجلس على مستوى التشريعات والمؤسسات والبرامج. وتتميز أوضاع كل دولة ببعض الأبعاد الرائدة التي يمكن للأقطار الأخرى أن تستفيد منها فيما لو قام جهد تنسيقي فيما بينها. على أن هذه الإنجازات التي لا شك فيها، والتي تمرّ بعملية تطوير مستمرة، كما يتجلى من مختلف التقارير، تترك المجال متاحاً لمزيد من الشغل عليها وزيادة فاعليتها. إذ هناك العديد من الجوانب التي يتعين العمل عليها وصولاً إلى تمهين العمل الرعايى الذي أصبح علماً قائماً بذاته على غرار بقية المهن ذات الاختصاص. أصبحت رعاية الأحداث الجانحين تشكل فرعاً مستقلاً من فروع التربية الخاصة المعروفة من حيث الدراسة والتدريب والشهادات والتوصيف الوظيفي. وقد يكون ذلك من أبرز جوانب التطوير الذي لا زال على دول المجلس أن تحققه. ويتعين ضمن هذا الإطار ذاته إحداث نقلة نوعية في برامج الرعاية بحيث تعيد فعلاً تأهيل الحدث الجانح من خلال تمكينه ليس على الصعد التعليمية والمهنية وحدها وإنما على صعيد التمكين النفسى والشخصى والاجتماعى والسلوكى، بحيث لا يكتفى بمجرد الإقلاع عن السلوك الجانح وإنما يكتسب جدارة إدارة الذات ومهارات الحياة التي تجعل منه مواطناً قادراً على بناء مستقبله ومنتزحاً إلى مجتمعه ومشاركاً نشطاً في تنميته وتحسينه، أي باختصار استرداد

الجدارة الذاتية والاجتماعية التي يشكّل فقدانها أحد أبرز الديناميات المولدة للانحراف.

تبدأ هذه الدراسة بعرض نظري موجز لانحراف الأحداث لجهة فئاته المختلفة انطلاقاً من معياري الخطورة القانونية والعيادية، وخصائص مختلف أنماط الجانحين الشخصية والسلوكية ودفاعاتهم وردود فعلهم وتفاعلاتهم مما يوفر معلومات هامة حول تشخيص مدى خطورة أوضاعهم وسلوكاتهم وكيفية التعامل الرعائي معهم، وتلبية احتياجات تأهيلهم وتمكينهم.

وتتناول في جولة ثانية خصائص السلوك الجانح وعوامله في دول مجلس التعاون، كما تكشف عنها التقارير والإحصاءات القطرية وتحليلها وصولاً إلى رسم صورة تقريبية عن الواقع تساعد على المزيد من التمكن في التخطيط للتعامل مع متطلباتها.

وفي جولة تالية يتم استعراض واقع التشريعات فتبرز الدراسة أوجهها الإيجابية والرائدة وتقدم الاقتراحات لتعديل ما يتعين تعديله على هذا الصعيد مع تبيان مبررات هكذا تعديل. وتتبع الدراسة المنحى ذاته في استعراض هيكليات الرعاية مركزة على إيجابياتها ومقترحة لبعض جوانب التطوير التي تعمل على زيادة فاعليتها. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الجولة في إبراز الجوانب الرائدة بحيث يصار إلى تعميمها في تشريعات دول المجلس الخاصة برعاية الأحداث الجانحين والهيكلية القائمة بهذه الرعاية وتنظيماتها. ويضاف إليها تقديم الاقتراحات

التطويرية لعناية الهيئات المختصة في كل قطر كي تأخذ منها ما تراه مناسباً لظروفها وسياساتها.

وسوف يخصص قسم هام من هذه الدراسة لاقتراح برامج رعاية مطوّرة وفاعلة إضافة إلى أنشطة الرعاية المعمول بها راهناً في دول المجلس. وسوف تجعل هذه البرامج المطوّرة من العمل الرعائي العربي الخليجي حالة رائدة في مجال تأهيل الأحداث الجانحين وتمكينهم فيما لو تم العمل بها. ذلك أن هناك شريحة من هؤلاء الأحداث الجانحين لا يكفي لتأهيلهم مجرد تطبيق الأنشطة المعمول بها على أهميتها الفعلية. إنهم بحاجة إلى إعادة بناء شخصياتهم وتمكينها بشكل شامل وصولاً إلى التمتع بالجدارة الحياتية والأهلية الاجتماعية. وهي كما سيتضح من الدراسة الفئة التي تشكّل التحدي الأكبر في وجه العمل الرعائي، وتمثل بالتالي الخطورة الأكبر على صعيد التكيف الاجتماعي. إنها فئة الغرباء عن عالم المجتمع والدراسة والعمل المهني المنتج، وهي ذاتها الفئة التي تشكّل شريحة الجانحين المكررين ذات الخطورة العيادية والاجتماعية الأشد. وبالطبع فإن العمل الرعائي كله ولمختلف فئات الجانحين يمكنه أن يستفيد فائدة ملحوظة من اعتماد هذه البرامج المطوّرة.

تتطلب هذه النقلة التطويرية تمهين العمل الرعائي بما هو اختصاص قائم بذاته من اختصاصات التربية الخاصة. ويقتضي هذا التمهين تنفيذ برامج تدريب مكثفة تشمل مختلف فئات القائمين على رعاية الأحداث الجانحين بدءاً بقضاة الأحداث، ومروراً بشرطة الأحداث وانتهاءً بمختلف ذوي المهام الوظيفية.

وفوق ذلك كله تتطلّب تطوير فلسفة رعائية واضحة المعالم والأبعاد تستند إلى مبادئ الدين الحنيف وحقوق الطفولة والناشئة كما يقرّها الدين الحنيف وتقدّمها اتفاقيات حقوق الطفل الدولية التي انضمت إليها دول المجلس وتعمل على تنفيذها.

خلال الدراسة كلها سوف يصير إلى تقديم العديد من توصيات التطوير وتفعيل العمل توضع بتصرف المسؤولين في دول المجلس على مختلف صعد البحث والمسوحات والتشريعات والهيكلية والبرامج والإجراءات والتمهين، وقد يأتي في أولوياتها تبادل الخبرات والتجارب بين الدول المجلس والتنسيق فيما بينهما وصولاً بالعمل الرعائي إلى المستوى الريادي. وليست هذه الريادة من باب الترف، بل هي تشكل أحد ضمانات تحسين الأمن الاجتماعي.

* * *

الفصل الأول

الإطار النظري للأحرف

الفصل الأول الإطار النظري لانحراف الأحداث

أولاً - التحديد القانوني والعيادي للأحداث الجانحين:

نتناول في هذا العنوان عدة قضايا تغطي بشكل مكثف الخصائص العيادية (الإكلينيكية) للأحداث الجانحين في مختلف فئاتهم ومدى انغماسهم في الانحراف. وهو ما يختلف عن التوزيع الإحصائي لمختلف السلوكيات الجانحة. تتبع ضرورة هذا العرض من الاختلاف الكبير بين هؤلاء الأحداث لجهة مدى تباعدهم عن التكيف للحياة الاجتماعية، وبالتالي مدى صعوبة تأهيلهم، مما يستلزم تخطيط برامج رعاية لا تقوم على الخطورة القانونية وحدها، بل هي تتوقف على مدى الحاجة إلى الرعاية من حيث المدة كما من حيث كثافة التدخل، ونوعية الإجراءات الإصلاحية. أما الهدف الآخر من هذا العرض الموجز فهو التعريف بخصائص الأحداث الجانحين الشخصية على الصعد النفسية والانفعالية والعلائقية والاجتماعية مما يشكل مصدراً لسلوكياتهم وتفاعلاتهم وردود فعلهم. وهي معرفة هامة جداً للعاملين مع هؤلاء الأحداث تبصرهم بخصائص هؤلاء الأحداث وتساعدهم على كيفية تخطيط تدخلاتهم بشكل فعال.

تعريف الجنوح ودرجاته:

هناك مدخلان لتحديد جنوح الأحداث ودرجات خطورته يتكاملان ولكنهما لا يتطابقان بالضرورة؛ ونعني بذلك كل من التحديد القانوني والتحديد العيادي.

يعرف الجنوح قانوناً بأنه كل خرق لقانون الجزاء يعاقب عليه القانون تبعاً لمدى خطورة هذا الخرق وسن الجانح وظروفه. وكل فعل لا يدخل ضمن التحديد القانوني لا يعتبر جنوحاً بالمعنى الدقيق. قد يعتبر مروقاً أو تمرداً أو سوء تكيّف، أو كل ما يدخل ضمن فئة التعرّض لخطر الانحراف مما يستدعي إجراءات حماية ورعاية. وهكذا فالخروج على المعايير الاجتماعية المتعارف عليها لا يعتبر جنوحاً ما لم ينص عليه قانون العقوبات.

تحدد خطورة الفعل الجانح قانونياً من خلال التقسيم الثلاثي التقليدي إلى:

- مخالفة وهي أبسط خرق للقانون (من مثل مخالفات السير).
- جنحة وتتضمن ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون مثل السرقة والاعتداء على الأموال والأشخاص من مستوى بسيط.
- جناية وهي تشكّل أشد درجات الاعتداء على القانون خطورة من مثل (السرقة المسلّحة، القتل العمد، الاغتصاب).

وتتحدد شدة العقوبة قانوناً تبعاً لشدة خطورة الفعل حيث المخالفة هي الأخف والجناية هي الأشد. ويتوقف هذا التحديد على مدى خطورة تهديد الأمن الاجتماعي والسلامة العامة، أي مقدار الأذى الذي يلحق بالآخرين أو بالمجتمع.

أما عيادياً فيضاف إلى الخطورة القانونية معيار آخر يتمثّل في مدى الانخراط في الأسلوب الجانح من الحياة، ومدى التباعد عن التكيّف

الاجتماعي، مما يتجلى في تكرار الأفعال الجانحة واستمرارها. وهو ما يشكل معيار الحكم على مدى شدة الاضطراب، ومدى الحاجة إلى التأهيل. إذ قد يرتكب حدث فعلاً جانحاً على درجة واضحة من الخطورة قانونياً، إلا أن هذا الفعل يبقى حالة معزولة، أو مرهوناً بظروف استثنائية ضمن مسار حياتي متكيف، وليس هناك احتمال كبير لتكراره مستقبلاً. بينما أن حدثاً آخر يقدم على العديد من الأفعال الجانحة قليلة الخطورة في البداية ويميل إلى تكرارها والاستمرار فيها، قد يعاني من خطورة عيادية تتمثل في التوجه التدريجي نحو حياة الانحراف والموقف المضاد من المجتمع.

يصنف الأحداث الجانحون من وجهة نظر الخطورة العيادية إلى عدة فئات: الجانح العارض أو الجانح بالصدفة، وشبه الجانح، والجانح المعتاد، ووصولاً إلى الجانح المحترف. وتأتي بالتلازم مع هذه الفئات، فئة الأحداث المعرضين لخطر الانحراف (مما سيأتي بيان تحديد مؤشرات خطر انحرافهم).

الجانح العارض هو حدث متكيف اجتماعياً ونفسياً، قد يقدم على سلوك جانح من نوع ما بشكل لا إرادي بسبب الإهمال أو قلة التوجيه أو الجهل بالظروف وسوء تقديرها. وأهم ما يميزه هو غياب النية الجانحة أو الرغبة في خرق القانون كأن ينخرط الحدث من هؤلاء في عملية تحدٍ أو إثارة أو رغبة في مغامرة أو الوقوع في حالة من الإحباط المولد للتوتر النفسي الشديد، وكلها قد تؤدي إلى الوقوع في سلوك جانح تتفاوت خطورته القانونية.

أما الجانح بالصدفة فهو حدث متكيف اجتماعيا طالما ظلّ بمنأى عن الضغوطات الخارجية التي تفوق طاقته على المقاومة، أي طالما لم يتعرض لوضعيات تشكّل تهديداً لتوازنه النفسي من مثل الإغراءات الخارجية، أو إلحاح حاجات داخلية أو تفاعل الأمرين معاً. الفعل الجانح هو حل لمأزق يجد الحدث نفسه فيه. وقد تؤدي هذه المآزق إذا تكررت إلى الوقوع في سوء التكيف والانحراف، إذا لم يجد الواحد من هؤلاء السند والحماية الملائمين من المحيط أو من القائمين على شؤونه.

أما أشباه الجانحين فإنهم يشكّلون الفئة الانتقالية ما بين الجانحين العارضين وبين المحترفين. يكون هؤلاء على درجة عالية من ركافة التكيف النفسي والاجتماعي. وقد يظلّون مستترين طالما كانوا حديثي السنّ أو وجدوا في محيط خال من التحديات والأزمات. إلا أنهم سرعان ما ينهارون عندما تتفاقم صعوباتهم النفسية أو الاجتماعية في حالة من فقدان أسباب العون والحماية. إنهم يشكّلون الفئة الرمادية التي تظلّ على هامش التكيف المقبول طالما لم تتفاقم الضغوطات الداخلية والخارجية التي لا يمتلكون مناعة ذاتية لمواجهتها. ويؤدي بهم انهيارهم إلى الانجراف في تيار الانحراف من خلال الوقوع ضحايا لبعض العصابات الجانحة. يدخل ضمن هذه الفئة النسبة الأكبر من الأحداث المعرضين لخطر الانحراف.

يختلف الجانح المعتاد عن سبقة في اتخاذ الانحراف نمطاً من الحياة مع الدخول في علاقة صراعية مع المجتمع والاعتداء على القانون. يتباعد هؤلاء عن الحياة المتكيفة في حالة من الغربة التدريجية

عن عالم الأسرة والمدرسة والمجتمع مع تصاعد السلوك الجانح وتقارب متزايد من الأوساط الجانحة المشجعة على الانحراف.

يتوزع الجانحون المعتادون إلى فئتين أساسيتين: المكررون والمحترفون. المحترف هو جانح مكرر قد تخصص في مجال محدد من الجرائم يتخذ منها وسيلة أساسية للكسب والانتفاع المادي. أما المكرر فقد تتوزع جناحه بين أكثر من شكل إلا أنه لا يبرع في أي منها ولا يصل حد الاختصاص، بل تظل جناحه رهناً بما يتيسر له من الفرص. وتشكل هذه الفئة النسبة العظمى من الجانحين الفاشلين نزلاء الإصلاحيات، كما قد يظنون على هامش التكيف حيث يتذبذبون ما بين سلوكات متكيّفة وأخرى جانحة. أما المحترفين منهم من برعوا في السلوك الجانح (نشل، تزوير، سطو محترف، احتيال...) في حالة من التنبني الكامل لنمط الحياة الجانح والغربة عن العالم المتكيف. أفعالهم مقصودة وهم يخلقون فرصها ويجيدون التخطيط لها. إنهم لا يكتفون بمجرد الانتفاع المادي من النشاط الجانح، بل إن هذا النشاط يصبح محور اهتمامهم الحياتي ويكتسب بالتالي قيمة نفسية في نظرهم تجعلهم يتباهون فيما يتقنونه من سلوكات جانحة.

لا بد لإجراءات الرعاية إذاً من تجاوز المنظور القانوني المحض وأخذ الخطورة العيادية في الحسبان سواء خلال تكوين الملف وفحص الشخصية وتشخيص الحالة، أو في الإجراءات المتخذة على مستوى هيئات الرعاية والرقابة وقضاء الأحداث. وعلى هذا الأساس يمكن لإجراءات الرعاية والإصلاح أن تتحدد ما بين تدابير قصيرة المدى في البيئة الطبيعية، وبين برنامج إصلاحي تأهيلي طويل المدى.

ولا بد أن نضيف في هذا الصدد فئة مستجدة هي جنح الترف التي يرتكبها أبناء الأسر محدثة النعمة. ومن أبرز حالاتها ما حملته الطفرة النفطية من تحولات على بني بعض الأسر التي هبطت عليها الثروات فجأة وأدت إلى استقالة الوالدين من مسؤوليات رعاية الأبناء وإيصال أمرهم إلى الخدم. وكذلك تحول حياة الأسرة إلى البيت - الفندق. الوالدان غارقان في شؤونهما والأبناء مترفون مدللون لم يتربوا على معنى الجهد وحس المسؤولية، بل يتخذون من وجاهة الاستهلاك والانغماس فيه دلالة على قيمة ذاتية برائية تخفي فراغاً عاطفياً وحرماناً من الرعاية والتوجيه. يستبدل الأهل واجباتهم في توفير العاطفة والرعاية والحماية بإغداق الأموال على أبنائهم بمثابة نوع من الرشوة العاطفية. وتكون نتيجة وفرة الإمكانيات وقلة المحاسبة والمراقبة، مع فراغ عاطفي كبير إقدام الأبناء على المغامرات من كل نوع مما لا تحمد عقباه، وما قد يورطهم في مشكلات فعلية مع القانون. وقد يتخذ الأمر أحياناً طابع الفضائح التي تتقلها وسائل الإعلام: تعاطي المخدرات، سلوكات جنسية ممنوعة قانوناً، مغامرات تؤدي بهم إلى ارتكاب أفعال عنف، حوادث سير خطيرة تدخل تحت طائلة القانون الخ...

لا تصل هذه الحالات الجانحة على خطورتها إلى القضاة عادة. إذ غالباً ما يتدخل نفوذ الأهل لطمسها وطي ملفها. وهو ما يتحول أحياناً إلى نوع من تواطؤ الأهل مع انحرافات أبنائهم، وتستترهم عليها. وهي نادراً ما تدرج ضمن الإحصائيات.

ثانياً - الدراسة العيادية للجانحين:

نستعرض في هذا العنوان وبشكل موجز الخصائص الشخصية للجانحين، مما يلقي الضوء على ديناميات السلوك الجانح من ناحية وعلى أسلوب تفاعلهم مع الآخرين من الناحية الثانية. وتكمن أهمية كلا الأمرين في حسن فهم الواقع الخاص للحدث الجانح ودلالات سلوكه، مما يسهل مهمة وضع خطة رعايته والتعامل معه. فإذا أخذنا السرقة على سبيل المثال نجد أن دلالاتها تتعدد تبعاً لتنوع خصائص شخصية الجانح. فقد تكون سرقة مرضية نابعة من اضطراب نفسي يعاني منه الحدث. وقد تكون سرقة بائسة نابعة من الحاجة المادية كما هو الحال لدى الجانح المحروم عاطفياً. وقد تكون إنتفاعية ترمي إلى الغنم المادي كما هو حال الجانح المحترف. وفي مقام آخر قد تكون وسيلة لتوفير المال بغية دفع ثمن مخدر أو شراء سلعة مرغوبة بدافع التباهي الاستهلاكي، كما يحدث لدى الجانحين المدللين الفاقدن للرعاية والتوجيه من أبناء الأسر محدثة النعمة. وبالطبع فالإجراء في كل واحدة من هذه الحالات يتعين أن يختلف كي يحل المشكلات النوعية التي دفعت إلى السرقة.

١- السرقة المرضية:

تدل الممارسة العيادية التشخيصية والعلاجية إلى تكرار وجود الاضطرابات النفسية لدى شريحة لا يستهان بها من الجانحين الأحداث. وبالطبع فحالات الاضطرابات النفسية المعروفة تبعاً لدليل التشخيص

الطبي العقلي التي تصادف لدى الجانحين تظل محدودة. حتى أن البعض ذهب إلى القول بالتعارض ما بين المرض النفسي والجنوح. فبينما يعاني المريض النفسي أساساً من صراعات داخلية وصدود سلوكية ويغرق في المعاناة النفسية والقلق، نجد الجانح يحل مآزقه الحياتية من خلال الإقدام على السلوك الجانح. إنه يفعل أزماته النفسية سلوكياً كما يقول الاختصاصيون.

الاضطراب النفسي لدى الجانحين الأحداث يتلازم عادة مع وضع أسري مضطرب يتصف بالصراعات بين الوالدين وسيادة جوٍّ من انعدام الأمان النفسي، أو بالنبذ للطفل. هذا الجو يولد الاضطراب النفسي في الأساس والذي يجد الحل له في سلوكات جانحة ذات طابع مرضي.

فإذا عدنا إلى السرقة المرضية بمثابة نموذج، نجد أنها تتصف بسمات مميزة لها:

أ- إنها تتم عموماً بشكل فردي وفي حالة من انعزال الجانح عن الجماعة. على عكس الجانح الذي ينتمي إلى جماعة ويرتكب أفعاله الجانحة ضمنها.

ب- كما أن طريقة ارتكاب السرقة كاشفة. تحدث السرقة غالباً بشكل اندفاعي غير مخطط له، حيث لا يتخذ الجانح الاحتياطات الكافية للإفلات من الملاحقة. كما أنها تنفذ بدرجة متدنية من المهارة. وقد يرافقها أو يتلوها سلوكات تثير الشبهات حول الحدث الجانح. وقد يرافقها، وهذا كاشف في

دلالتة، بعض الأعمال التخريبية مثل التحطيم أو تلطيخ المكان أو ترك آثار تدل على الجانح، أو اضطرام النار. وكلها تؤشر على ارتكاب السرقة لدوافع انتقامية أو للفت الانتباه. وعلى العكس من ذلك نجد أن الجانح المحترف يخطط جيداً لفعلته ويتخذ الاحتياطات للإفلات من الملاحقة، ويختار الزمان والمكان والضحية المناسبين كي يحصل على المنفعة المادية المبتغاة من السرقة، بدون دفع الثمن ملاحقة وعقاباً. إنه يستهلك بدون أن يدفع الثمن، كما يقول هؤلاء المحترفين، بينما أن الناس العاديين يدفعون الثمن ومن ثم يستهلكون.

ج- ومن المؤشرات الدالة على السرقة المرضية طبيعة الشيء المسروق. فبينما نجد الجانح المحترف يسرق أمتعة لها قيمة مادية قابلة للانتفاع بها بيعاً أو استهلاكاً، نجد أن السارق المرضي قد يسرق أشياء لا قيمة مادية لها، بل قد تكون لها دلالات نفسية رمزية تشير إلى ما يعانيه من صراعات نفسية.

د- كما أن مصير المتاع المسروق كاشف. فالجانح المحترف يسرق أشياء ينتفع بها عادة إما أن يستهلكها أو يبيعها للحصول على النقود. الاستفادة المادية هي الهدف. أما السارق المرضي فإنه لا ينتفع عادة من سرقة بشكل مادي. فهو قد يخزنها حتى يصيبها التلف، أو هو يحطمها، أو وهذا هو الأكثر شيوعاً لدى هذه الفئة من الأحداث يوزعها على الرفاق لشراء رضاهم واكتساب مكانة ذاتية بينهم.

هـ- وأخيراً فإن شخصية الضحية ذات دلالة على السرقة المرضية. فبينما يسرق المحترف من أي ضحية يمكنه أن يستغلها وينال منها غنماً مادياً، ترى الجانح المرضي يتخير ضحاياه الذين يتخذون دلالة نفسية من مثل الأشخاص الذين يمثلون صورة الأب القاسي أو الأم النابذة أو الأخ المنافس. إنه بسرقة لهم يحاول الانتقام أو هو يحاول تحصيل حقه الذي يعتقد أنه قد حرم منه. العلاقة مع الضحية تكشف في هذه الحالة عن نوعية الصراع النفسي الذي عانى منه ضمن الأسرة.

و- ومن الأمور الكاشفة كذلك الموقف من السرقة خلال المقابلة مع الحدث الجانح من قبل الشرطة أو الاختصاصي النفسي أو الاجتماعي، أو المسؤولين عن متابعة القضية. فالجانح المحترف مراوغ متهرب دفاعي في المقام الأول. إنه ينكر التهمة أو يحاول إسقاط مسؤوليته الذاتية، حيث أن هدفه هو الإفلات من التهمة وعواقبها. أما الجانح المرضي فإنه سرعان ما ينهار ويقر بما أقدم عليه. وهنا يبدو بوضوح أنه كان ضحية نوازع وأزمات داخلية لم يتمكن من السيطرة عليها.

فإذا تعمقنا في دراسة عالمه النفسي الداخلي، سرعان ما يتبين لنا مقدار القلق والصراعات النفسية التي يعاني منها، مما يتجلى عموماً في اضطرابات النوم بما فيها من أحلام مزعجة وكوابيس، كما يتجلى في العديد من المخاوف النفسية، أو الاضطرابات السيكوسوماتية (اضطرابات الطعام ووظائف الإخراج أو اللزمات) أو الأفعال الوسواسية. وكذلك في الميل إلى الكآبة والعزلة والانطواء. وتظهر

الاضطرابات جليلة على الاختبارات الإسقاطية التي تعكس عالماً نفسياً من القلق والصراع والمآزم التي تجتاح عالمه. هذه الفئة من الجانحين هي عموماً ذات قياد سهل، لا تطرح تحديات ذات شأن سلوكي في التعامل معها. إنها الفئة التي تحتاج إلى تدخل إرشادي نفسي لمساعدتها على التخلص من الاضطراب والصراعات، وعندها يصبح أمر تأهيلها ميسوراً؛ إذ هي تتجاوب عموماً مع برامج الرعاية، سواء داخل المؤسسة أم في البيئة الطبيعية.

٢- الحرمان العاطفي والانحراف:

يشكل الأحداث المحرومون عاطفياً شريحة قائمة بذاتها من الجانحين، لها مميزات من حيث نوعية السلوكيات الجانحة من ناحية، وخصائص علاقتهم بالآخرين من ناحية ثانية، وتفاعلهم مع المسؤولين في مؤسسات الرعاية من الناحية الثالثة.

يقصد بالحرمان العاطفي نفسياً الافتقار إلى المرجعية الراحية (الوالدية أو البديلة عنها) التي توفر الحب والطمأنينة القاعدية والقبول والحماية للطفل قبل سن بداية الاستقلال النفسي عن الأهل في مرحلة الكمون (ما بين سن الثامنة والثانية عشرة من العمر). والحرمان العاطفي درجات تتراوح ما بين الحرمان الكلي كما هو حال مجهولي الأبوين، والحرمان الجزئي، كما هو حال الأيتام، والتعرض للحرمان من الحب والقبول في الأسرة، كما هو حال النبذ النوعي.

يقصد بالحرمان الكلي أو الأساسي فقدان الطفل لأي علاقة أولية ثابتة حانية وراعية مع كلا الأبوين ومنذ بدء الحياة. ويترك الحرمان الكلي آثاراً دائمة وقد تكون خطيرة على نمو الطفل جسدياً وعقلياً وعاطفياً واجتماعياً. هناك قصور عام في النمو على الصعيدين العاطفي والاجتماعي تحديداً. ورغم الاضطرابات السلوكية التي قد تظهر في الطفولة (كذب، سرقة تعويضية، عدوان، سلوكيات تمرد احتجاجي) إلا أن مشكلة السلوك الجانح لا تطرح بشكل جذي إلا في المراهقة حين يشتد عودهم. وحيث أنهم ينشأون في جو المؤسسة المحمي فإن سوء تكييفهم السلوكي لا يظهر إلا في مرحلة متأخرة على شكل استجابات يائسة من الحياة والمستقبل والمصير تتخذ طابع التمرد على سلطة المؤسسة والصراع مع المربين وإدارة الظهر للتعلم والتدريب المهني، وقد ينغمسون في الإدمان. هذه الفئة تعيش بركناً داخلياً من النعمة على الدنيا والناس والميل إلى تدمير هذا الوجود الفاقد للقيمة والاعتراف به. أما المظهر الآخر لوضعهم فهو التبعية والإتكالية وصعوبة الاستقلال عن المؤسسة وتعثر بناء مستقبل ذاتي. هناك هاجس يزلزل كيانه: لماذا أنا هكذا؟ لماذا تركني والداي؟ كيف يمكنني أن أجدهما؟ إلا أن اللوحة ليست قائمة دائماً. النسبة الأعظم تتمكن من بناء كيان ومستقبل إذا حظيت بالرعاية الكافية والفاعلة التي تعوّض حرمانهم الكلي.

قد تكون حالات الحرمان الجزئي أكثر تكراراً على صعيد الوقوع في الخطر الخلقي. يقصد بالحرمان الجزئي أن يكون للحدث والدان معروفان، ولكنه فقد أحدهما أو كليهما بعد أن عاش معها فترة من الزمن.

وتتوقف آثار هذا الحرمان الجزئي على مدى إيجابية العلاقة مع الوالدين السابقة على الحرمان، وعلى السن الذي حدث فيه الحرمان، وكذلك على الرعاية البديلة اللاحقة للحرمان. فإذا كانت هذه العوامل إيجابية فإن النمو السليم يكون متوفراً عموماً، وتبقى أخطار الانحراف محدودة. أما إذا كانت علاقة الطفل بوالديه قبل الحرمان صراعية، نابذة لا توفر الحب والقبول والحماية، وتم الحرمان في سن صغيرة (قبل سن السابعة أو الثامنة) ولم تتوفر له رعاية بديلة جيدة لجهة الحب والقبول والتشجيع والحماية والإعداد، فإنه يتعرض للكثير من الاضطراب النفسي والسلوكي والتكيفي عموماً.

من أبرز الأخطار التي يتعرض لها هو الوقوع ضحية المستغلين من الراشدين أو من الأولاد الأكبر سناً. ففي بحثه عن مظاهر الحب والحنان والحماية قد يقع ضحية الاستغلال الجنسي، أو هو يصبح أداة زعيم عصابة يوظفه في الأعمال الجانحة أو التسول إذا هو هرب من البيت أو المؤسسة وتشرّد ولم يجد متابعة كافية تحميه. نقطة ضعفه الأساسية تتمثل في البحث عن الحنان والاستسلام لكل من يغرر به لقاء الحماية أو سدّ الاحتياجات المادية.

المحروم العاطفي الجزئي هو ضحية مختارة في معظم الحالات نظراً لتعطشه إلى الحب والحنان ومظاهرهما المادية. ندر أن يصدر عنه سلوكيات جانحة عنيفة. إنه قد يقدم على السرقة لسد حاجة أساسية، مما يجعل جنحه تدخل ضمن فئة جنح البؤس، خصوصاً خلال فترات تشرّده، حيث يعيش في الشارع كالمغلوب على أمره.

أما في المؤسسة فقد يقدم على سرقات تعويضية، حيث المتاع يتخذ دلالة محبة الوالدين وكرمهما. وهو في المؤسسة الرعائية سهل الانقياد عادة لا يطرح مشكلة تحدٍ للسلطة، إلا أنه قد يقع ضحية استغلال عناصر جانحة تتسلط عليه، ويحاول شراء رضاها.

تتمثل المشكلة الأساس في حالته في استمرار طفليته وصعوبة وصوله إلى الاستقلال. ذلك أن الحرمان العاطفي يؤدي إلى قصور في النضج النفسي والثقة بالنفس والكيان الذاتي. وحين يودع في مؤسسة للرعاية يبدو كمن وجد الخلاص، فيتجاوب ويتكيف لعالم المؤسسة إلا أنه مع مرور الوقت قد يبدأ بتشكيل عبء على مسؤولي الرعاية وعلى إدارة المؤسسة. هذه الفئة بحاجة إلى برامج مكثفة من الإشباع العاطفي وتعزيز الثقة بالنفس والمفهوم الإيجابي للذات والتمرس بأداة الذات وصولاً إلى إعادة إطلاق طاقات النماء لديها. وحين تنطلق هذه الطاقات فإن سبل التكيف تصبح ممهدة.

٣- التدليل الزائد والانحراف:

تطرح مسألة التدليل الزائد مشكلات جدية أمام التكيف للحياة والإعداد للمستقبل. يتطلب النمو السليم توازناً بين مقومات ثلاث هي الحب، النمذجة وفرض الحدود. الطفل بحاجة إلى الحب والحنان والقبول غير المشروط لكيانه مما يوفر له أسس الطمأنينة القاعدية التي تشكل مرتكز الصحة النفسية. وهو بحاجة إلى التماهي (أو النمذجة) مع مرجعيات والدية ذات قيمة إيجابية وتتمتع بالنضج وكثافة الحضور كي

يبني ذاته على غرارها. ولا يستقيم النمو السليم إلا مع تمثّل معنى القانون الذي يضع حدوداً لنزواته وجموحه ويفتح أمامه أبواب التكيف لعالم المدينة وقانونها، كما يحميه من القلق الذي يصاحب نزواته وانفلات عقالها من الضوابط.

في حالة التدليل الزائد تختل الموازنة بين هذه الأركان الثلاثة. هناك إفراط في إغداق الحبّ وإشباع الرغبات والنزوات، ولكن هناك غياب لتعلّم معنى الحدود والقيود ومفهوم القانون. كما تختل معادلة المرجعية فبدلاً من أن يكون الوالدان هما المرجع والمعيار تصبح رغبات الطفل هي المرجع الذي يخضع له الوالدان بحيث يتحوّلان إلى مجرد أدوات لإشباعها. ويؤدي ذلك إلى عدة نتائج ذات تأثير سلبي على تكيف الطفل اللاحق. تتضخّم أنه ويقع في النرجسية بحيث يصبح مركزاً حول ذاته ورغباته ونزواته ويرى أن الدنيا ممثلة بالوالدين يجب أن تكون حاضرة في خدمتها. ومع تضخّم النرجسية هذه لا يعود هناك من مكان للغيرية وأخذ وجودها بالاعتبار وتكييف السلوك الذاتي لمتطلباتها في نوع من التوافق بين الذات والآخر. وأخطر من ذلك تدني نمو مفهوم القانون والحدود الذي يضع الضوابط للرغبات والنزوات ويوجه السلوك. ومع هذا التدني تختل العلاقة مع المجتمع الذي يفرض قانونه على أعضائه في المدرسة أولاً وفي الحياة الاجتماعية والمهنية والعامة من بعدها. وبذلك لا يقيم الطفل المدلل اعتباراً لهذه الضوابط؛ إذ هو لم يتمثّلها أصلاً ولم تصبح جزءاً مكوّناً من بنية شخصيته. وهو ما يفتح عاجلاً أم آجلاً مجال الاصطدام بقانون المدينة بدءاً بالنظام المدرسي وإنهاءً بالتكيف العام.

ومن الأمور التي تزيد من خطورة التدليل الزائد عدم تمثّل معنى الجهد، وعدم الإحساس بالحاجة إلى بذله. الطفل الصغير يجتهد في البداية كي ينال استحسان والديه ومعلميه والمجتمع من بعدهما. أما الطفل الذي عاش حالة التدليل الزائد فهو يتوقع من هؤلاء أن يقوموا بالجهد لإرضائه أو إشباع نزواته. ويؤدي ذلك مباشرة إلى الانغماس في لذة الاستهلاك وإشباع الشهوات. وهو مسار يتفاقم مع التقدّم في السن وزيادة متطلبات الاستهلاك بحيث يصبح من العسير إشباعها بالوسائل المعتادة.

وحيث أن الحدث من هؤلاء لم يتعلّم معنى الحدود والقانون ومعنى الجهد الذي يتطلّب تأجيل إشباع الرغبات، فإنه يظل متركزاً حول الراهنية والإشباع الآني لرغباته المتصاعدة. وكل منع أو تعذر أو تأجيل لهذا الإشباع يبدو له حرماناً غير مفهوم ولا مبرر له، أو هو يبدو بمثابة غبن لحق به هو الذي تعود أن تجاب طلباته حتى قبل أن يعبر عنها. وبذلك فهو لا يستطيع أن يتحمّل إحباط المنع أو التأجيل حيث يتصاعد إلحاح الحاجات مما يدفع به إلى البحث عن الإشباع بدون ضوابط أو روادع نظراً لقصور تمثّل مفهوم القانون الضابط للذات وسلوكها. يخوض معركة مع الأهل ويبتزّهم أو يهددهم للحصول على ما يريد مع تراجع سيطرتهم عليه بعد أن يشتدّ عوده. قد يسرق من المنزل، أو هو يقدم على سلوكات جانحة لإشباع شهواته المتصاعدة معتبراً الأسرة أو الآخرين مقصرين بحقه، وأن له مبرراته كي يقدم على هذه السلوكات الجانحة. وبالطبع فليس هناك من مكان لشعور باثم أو ذنب أو خطأ أو تقصير حين يكون العالم هو المقصّر بحقه.

يشكل الحدث الجانح نتيجة للتدليل الزائد تحدياً فعلياً لعملية إصلاحه وتأهيله. في البدء هو لا يجد مبرراً أو مشروعية بالأصل لهذا الإجراءات. كما أنه يفتقر إلى الدافعية لبذل الجهد المطلوب في الدرس والانضباط والاشتراك في مختلف الأنشطة وتحمل المسؤولية الذاتية. ويرى في سلوك المسؤولين في المؤسسة الرعائية تجاهه نوعاً من التحامل أو التجني بدلاً من أن تكون دليلاً على القانون وفرضه. ولذلك فهو يتهرّب ما أمكنه ذلك، وهو يتهم ويدخل في حالات صراع، أو هو يحتمي بالمرض حين يعجز عن مجابهته السلطة. ويزيد من صعوبة تكيّفه وتأهيله تواطؤ الأهل معه حيث يضعون اللوم على المدرسة في البداية ثم على المؤسسة وسلطاتها بعد ذلك. تواطؤ الأهل يؤدي إلى إحباط كل جهود الرعاية.

ولا بدّ من إشارة إلى خطورة ظاهرة التدليل المفرط التي شاعت في بعض أوساط الأسر العربية الخليجية التي رافقت الطفرة النفطية. برز طغيان للاستهلاك ومظاهره المادية على حساب الجهد المنتظم. كما تراجعت في هذه الأوساط وظائف الرعاية الوالدية للأبناء وإيصال أمرهم إلى الخدم. واستبدلت هذه الرعاية بإغداق الإمكانيات المالية وتلبية نزوات الأبناء في الاستهلاك على اختلاف أنواعه بما فيه سفرهم بمفردهم. هناك تدليل مادي مفرط مع قصور في الإشباع العاطفي. وهو ما يدفع الأبناء إلى الإفراط في الانغماس في الإثارة والاستهلاك والجري وراءهما مما وضع شريحة منهم في وضعية الخطر الخلقي، حيث يقدمون على سلوكات تنزلق إلى بعض أنواع التعدي على القانون الوقوع في الانحراف. وقد يتخذ هذا الانحراف طابعاً خطيراً على سلامة الأبناء وسلامة المجتمع في آن معاً في سعيهم إلى التنافس في المباهاة. ويزيد من خطورة هذه الوضعية أوقات الفراغ الكبيرة المتوفرة لهم مع انحسار

الوقت المخصص للجهد وبناء الذات في الدراسة والإعداد المهني، الذي يبدو أحياناً وكأنه لا لزوم له لبناء حياة ومستقبل، طالما أن بحبوة الأهل تتكفل بذلك. ومع أوقات الفراغ الكبيرة هذه وغياب رقابة الأهل يأتي عامل قيام الخدم على شؤون الأبناء. وهؤلاء الخدم لا يملكون السلطة لمراقبة الأبناء أصلاً، أو هم لا يكثرثون لسلوك الأبناء الذي يعرضهم للأخطار طالما ضمنوا رضى هؤلاء الأبناء عنهم. هذا إذا لم يتم التواطؤ بينهم للتغطية على هذه السلوكات إما تحت التهديد أو من خلال الرشاوي المادية التي يعطيها الأبناء لهؤلاء الخدم. وما قد يزيد من خطورة وضع الأبناء هو إحساسهم بأنهم محصّنون ضد الملاحقة القانونية نظراً لنفوذ أسرهم.

هذه الحالة المستجدة على محدوديتها تحتاج إلى إجراءات توعية على صعيد الأسر وصولاً إلى إقناع الوالدين بخطورة ما يمكن أن يتعرض له أبنائهم نتيجة هذه الوضعية الفريدة من تراخي الرقابة والرعاية والإغداق المالي وسيادة قيم الاستهلاك والمباهاة به، والبحث عن الإثارة والانغماس في الملذات في محاولة لملء فراغ وجودي متزايد.

٤- الجانحون المكررون:

نحن هنا بصدد تلك الفئة التي تتكرر سلوكاتها الجانحة وتسير تدريجياً نحو الاحتراف حيث يحدث تخصص في أحد مجالات السلوك الجانح مثل السطو، السرقة، النشل، إلخ... وهنا يتحوّل الانحراف إلى أسلوب الحياة المعتاد ويصبح النشاط الأساسي في حياة الجانح في الآن عينه التي تتحسر فيه الأنشطة المتكيفة. كما يتباعد الجانح من هؤلاء عن الحياة الاجتماعية والانتماء إليها والإنغماس فيها مستبدلاً إياها بالانتماء

إلى العالم الجانح وعصاباته. وهو ما يعزز القيم الجانحة لديه ويزيد من جاذبية السلوك الجانح على حساب السلوك الاجتماعي المتكيف. لا يصبح الحدث الجانح المكرر محترفاً دفعة واحدة، بل هو يمر بمسار طويل من التحولات التي يتعين سرد مراحلها بإيجاز. فذلك وحده هو الكفيل بأن يفسر لنا خصائص هذه الشخصية الجانحة وتمسكها بعالم الانحراف، ومقاومتها لمحاولات الإصلاح والتأهيل. وهو بالتالي ما يبرر ضرورة وضع برامج رعاية وتأهيل مؤسسي طويلة المدى. إذ حيث أن تاريخ التدرج نحو الاحتراف طويل، فإن التأهيل يصبح بدوره عملية طويلة وجذرية بالضرورة وصولاً إلى إعادة إدماج الجانح في الحياة الاجتماعية المتكيفة.

ولحسن الحظ فإن أعداد هؤلاء الجانحين المحترفين بين الأحداث في المجتمع العربي الخليجي محدودة عموماً. إلا أن خطورتهم تكمن في قدرتهم الكبيرة على اجتذاب أعداد لا يستهان بها من الجانحين البسيطين الذي يفتقدون الرعاية والحماية، وإغرائهم أو حتى تهديدهم بالسير على طريق الانحراف المتكرر وصولاً إلى الاحتراف، من خلال ضمهم إلى العصابات الجانحة التي يتزعمونها، تماماً كما سبق أن حدث لهم في مسارهم الطويل من سوء التكيف. ومن هنا فإن علاجهم وتأهيلهم على كلفته لا يقتصر على مجرد إصلاحهم شخصياً بل هو يقوم بدور الوقاية فائقة الأهمية من انجراف جمهور الجانحين بسيطوي الخطورة على درب الاحتراف وتهديده للأمن الاجتماعي.

يأتي جل هؤلاء الجانحين المحترفين من أسر متصدعة تعيش في أحياء هامشية تفتقر إلى التماسك الاجتماعي وما يمارسه من تساند وتعاضد من ناحية، ورقابة اجتماعية وفرض ضوابط على سلوك أفراد

الجماعة المحلية من الناحية الثانية. وهي ما يعرف بالبؤر المولدة للانحراف التي تضم خليطاً سكانياً تتجاوز فيه العناصر الهامشية اجتماعياً ومهنياً مع عمالة وافدة تعيش في ظروف مادية متدنية. تتصف هذه الأحياء بالتكسب السكاني لأناس لا يعرفون بعضهم بعضاً وبالتالي يفتقرون إلى التساند والضبط المتبادل. وتشجع العمالة الوافدة وتدني نوعية حياتها وتراخي معاييرها السلوكية على تفشي السلوكيات غير المتكيفة من بطالة وتذبذب في العمل، وعمالة غير محترفة، ومساح للارتزاق كيفما تيسر في محاولة لتدبير الحال. ويؤدي تفاقم الفقر أو العوز عادة إلى تراخي معايير القيمة الإنسانية. وهو ما يفتح الباب على مصراعيه أمام مختلف الممارسات الجانحة من احتيال وغش ومخدرات ودعارة في حالة من الافتقار إلى الكرامة الإنسانية التي تشكل الضابط الأساس للسلوك. وعندما تهون النفوس وتتدهور قيمة الإنسان لا يعود هناك من حدود أو روادع أمام الانغماس في أي سلوك جانح يمكن أن يوفر مغنماً لصاحبه. تستقطب هذه الأحياء الهامشية عادة العناصر الأكثر ركاكة من حيث متانة التكوين الشخصي وقوة الانتماء الاجتماعي. وهي بالتالي توفر إغراءات الاستسهال في الانخراط في السلوكيات الجانحة وأوجه الكسب غير المشروعة، أو على هامش المشروعية.

هنا يوظف الذكاء ليس لبناء القدرة المهنية، وإنما هو يوظف من أجل التحايل وتدبير الحال، مما أطلقنا عليه تسمية "الذكاء التحايلي". كل يتدبر أمره بدون التزام بالآخرين وبدون اعتبار للقيم السلوكية. المهم هو الإفلات من العقاب بمختلف أساليب الخداع والتحايل.

والواقع أن هذه الأحياء تفتقر عادة إلى التأطر الاجتماعي الكافي الذي يفرض ضوابطه ومعاييره على السلوك. إنها الأحياء الأكثر غيباً لجهة غياب مختلف الخدمات المدنية، إضافة إلى الغياب المعتاد لأجهزة الأمن والرقابة التي لا تتدخل إلا حين تنفجر إحدى الفضائح (مخدرات، دعارة) تهز الرأي العام.

جل الأسر التي تعيش في هذه الأوساط تتصف بالتصدّع الصريح. ولو أن هناك العديد من الأسر المتصدّعة لا يقيم فيها. ويعتبر التصدّع الأسري الصريح العامل الأساس المولد لجنوح الأحداث المتكرر. تتصف الأسرة المتصدّعة من هذه الفئة نموذجياً بالتالي:

- صراعات زوجية مفتوحة مع تفشي العنف تجاه الزوجة والأولاد. قد يتطلق الوالدان أو يبقيا معاً إنما يسود الشقاق والعنف جوّ الأسرة وتتدهور العلاقات ضمن أفرادها. الأب يتذبذب ما بين العمالة والبطالة وهو حين يعمل ويكسب لا يندر أن يصرف دخله على شهواته الخاصة من إدمان أو سواه. وتبقى العائلة بلا مصادر دخل تغطي احتياجاتها. ينفذ الأب يده من الزوجة (أو الزوجات) والأولاد ويتركهم يتدبرون شؤونهم بشكل يعرض نموهم المعافي للخطر. ومن هنا يسود جوّ من انعدام الطمأنينة في الأسرة منعكساً على الزوجة والأولاد قلقاً وعدم استقرار واضطرابات نفسية وسلوكية، يفاقمها ترافق العنف مع انعدام الموارد وفقدان الرعاية والحماية.

- عدد الأولاد كبير عادة في أمثال هذه الأسر والولادات تتوالى بدون أي تخطيط أو مراعاة للصحة الإنجابية، وبدون اهتمام بمصالح المواليد الجدد وتلبية احتياجاتهم الحيوية. ويسود بين الأبناء قانون القوة حيث الكبير يسيطر على الصغير في سلسلة من التسلّط العنيف، يؤدي إلى سيادة قانون القوة العنيفة على العلاقات. كما أن الأبناء الأكبر سناً يقعون عموماً في سوء التكيف الدراسي والمهني، مما يشكل نمذجة للصغار للسير على خطاهم. ويصبح الجميع غريباً عن عالم الدراسة والعمل.

- ويزيد من خطورة الوضعية أن الوالدين لا يكثران عموماً لدراسة الأبناء، وليس لديهم نظام توقعات تعليمية يشكل الدافع للأبناء للإقبال على التحصيل المدرسي. ينشأ الأبناء غرباء عن عالم المدرسة ومتطلباتها، ويتكيفون بالمقابل لعالم الشارع الذي يسوده قانون القوة بدوره وتنقش فيه السلوكيات التحايلية والجائحة ومعاييرها. يختزن الصغار الكثير من القلق وانعدام الطمأنينة. وحين يشتدّ عودهم بما يكفي تظهر لديهم سلوكيات العنف والدخول في الصراع الأسري. وهنا يوصمون بالسوء والفشل وبأنه لن يرجى منهم خير، كما يتعرضون للنّبذ إضافة إلى الحرمان العاطفي والمادي، وتتراكم النقمة في النفوس.

- يلتحقون بالدراسة وهم في أقل الظروف تهيؤاً لعالم المدرسة ومتطلباتها وأعبائها. عالم الدراسة غريب عليهم على جميع الصعد: لا تشجيع من قبل الأسرة، ولا توفير ظروف التمدن الضرورية للنجاح، وإلا ألفة بجو المدرسة. وذلك

على عكس أبناء الأسر المتماسكة والمتطورة اجتماعياً وإنسانياً والتي تهين لأبنائها كل سبل النجاح منذ حداثة السن وقبل دخول المدرسة، بحيث يذهب الطفل إليها باعتبارها عالماً مألوفاً قد أعد له جيداً.

- يبقى الطفل ابن هذه الأسرة المتصدعة غريباً وشبه متفرد في الصف خلال سنواته الأولى. يصل إلى أواسط المرحلة الابتدائية حيث تبدأ متطلبات الدراسة في أن تصبح جدية وبحاجة إلى جهد فعلي، وهو شبه أمي لم يستوعب المبادئ الأساسية. ويكون قد أشد عوده بعض الشيء. وهو ما يدخله في صراع مع المعلمين والنظام المدرسي حيث يوصم بالكلل والفشل والخيبة، ويستجيب لذلك بسلوكات التمرد والعنف والكذب والتحايل والسرقات البسيطة. وبدلاً من الاندماج في عالم الدراسة نجده يزداد تباعداً عنها بتأثير الغربة من ناحية والوصمة التي تصب عليه من المعلمين من الناحية الثانية. وتبرز لديه المشاعر الاضطهادية: النظام المدرسي والمعلمين كلاهما ظالم. وهنا تبرز معاناته التاريخية في جو الأسرة وما تعرض له من نبذ وعنف وإهمال وتسيب. وبمقدار اشتداد عوده يمر إلى السلوكات العدوانية، ويتكرر هروبه ورسوبه من المدرسة ويصبح بالتالي التلميذ العبد. وليس لديه من سبيل لمجابهة هذا المأزق إلا في تجسيد هذه السمعة السيئة وإرهاق المعلمين وزيادة حنقهم عليه ونبذهم له. وما بين الهروب من المدرسة والتباعد عن عالم الدراسة والصراع المفتوح مع المعلمين والنظام يجد ذاته خارج نطاق العالم

المتكيف والنمو المعافى. ويلجأ إلى الشغب والعُدوان وكأن لسان حاله يقول: "إذا لم تحبوني فانشغلوا بي". ولقد سبق له الالتجاء إلى الآلية ذاتها في الأسرة حيث يتحوّل إلى مصدر لإقلاق الوالدين نظراً إلى ما ترددهم من شكاوى بصدد سلوكاته.

- وإذا تسرّب من الدراسة وتم إلحاقه في سن مبكرة في تعلّم حرفة أو مهنة فإنه سيكرّر سيرته في المدرسة مقتفياً بذلك أثر أخوته الأكبر سناً ممن لم يتكيفوا بدورهم للدراسة ولا للعمل المهني. قد يتتقّل بين عدة أرباب عمل بدون ظروف مواتية للتكيف. وهو ما يدخله في صراع جديد مع هؤلاء ورفض لظروف العمل غير الملائمة، والشعور بانعدام جدوى بذل الجهد للتعلّم المهني لقناعته بأن الفشل مكتوب عليه، وأنه لن يصل إلى شيء ذي قيمة. وله في ذلك بوالده وأخوته الدليل: إنه لن يكون أفضل حالاً منهم.

- وهكذا يبتعد أو هو يبعد عن دوائر العالم المتكيف أسرياً ومدرسياً ومهنياً، وينجذب بشكل متزايد إلى عالم الشارع بمغرياته ومعاييره الجانحة. وهناك تبدأ عشرة رفاق السوء ممن سبقوه إلى الانحراف. قد ينضم إلى شلة الغرباء عن العالم الاجتماعي المتكيف من أمثاله وينخرطون في مغامرات بعضها لهو وبحث عن إثارة ومتع تعوّض جفاء عالمهم، وبعضها سلوكات جانحة. وحين تتكرّر هذه السلوكات الجانحة ذات الخطورة البسيطة في البداية، لا يندر أن يتم استقطابه من

قبل عصابة من الجانحين المحترفين. هنا يجد ذاته حيث يتم قبوله ضمنها وتوفير الحماية له والانخراط في البحث عن الملذات والمتع بوسائل جانحة. ويتدرّج عادة ضمن هذه العصابة في التمكن من البراعة بالسلوكات الجانحة وجني ثمارها، متدرباً على ידי الأكثر احترافاً منه ممن يسيطرون على العصابة ويتزعمونها. إنهم يقدمون له المغريات ويزينون له الإقدام على السلوكات الجانحة ويمكنونه من تنفيذها، في الآن عينه الذي يمارسون عليه ضغوطاً لا يمكن الإفلات منها تحت طائلة العقوبات التي لا ترحم، إن هو حاول ترك هذه العصابة. وهكذا يكون قد سار على درب الاحتراف، ومعه يبدأ بالشعور بقدرته وقوته مع تزايد براعته، مما يشدّه أكثر فأكثر إلى هذا النمط الجانح من الحياة الذي يوفر له إحساساً بالقيمة الذاتية تعوّض فقدان القيمة والمكانة التي حرم منها في العالم المتكّيف. وبالتالي قد يصبح أسير نجاحاته الجانحة حيث لا بديل عنها ولا مكانة له في عالم المتكّيفين وهو ما يجعل من محاولات إصلاحه وتأهيله تشكل تحدياً فعلياً للمسؤولين في المؤسسة الرعائية إذا تم إيداعه فيها.

- وحين يودع في المؤسسة نجد سلوكه وردود فعله وعلاقاته مميزة. خلال المقابلة يلاحظ أن لغته ونبرات صوته تخرج عن المألوف بالنسبة لسنة. فهو يبدو كمن عركته الحياة في كلامه وإيماءاته ولغته الجسدية. قد يستعرض أفعاله بنوع من الاستعلاء والتباهي باعتباره قد خبر الحياة وظروفها. ولا ينذر أن يكثر من ذكر الحكم والأمثال أثناء حديثه مما يضلّ محدثه

من خلال تمثيل الفضيلة والاعتاظ من الأخطاء. إلا أن حديثه يبدو كمن يتحدث عن كائن آخر لا يمت إليه بصلة. المهم أنه يحاول جاهداً أن يظهر قوته وإيهام المستمع بها مخفياً علائم الضعف والعجز. إذ أن أخطر ما يمكن أن يعيشه هو أن يبدو ضعيفاً في عالم يقوم على قانون القوة، إلا في الحالات التي يتوسل فيها الضعف المسرحي بمثابة إستراتيجية لاستدراج الإشفاق الذي يجنبه المساءلة. ومن الأمور الملفتة تجنبه الحديث عن عالمه الذاتي الحميم. فهو لا يريد أن يتورط، بل يريد أن يبقى الآخر خارج عالمه. الجانح من هؤلاء، إن كان يتمتع بشيء من الذكاء، يحاول سبر أغوار محدثه واستكشاف نقاط قوته وضعفه، ومواضيع تأثره كي يستغلها لمصلحته، بما يخدم إفلاته من المساءلة. وإن لم يكن على مستوى من الذكاء فإنه يلجأ إلى المراوغة والصمت والعناد والرفض.

- ومن الأمور اللافتة تجنبه في بداية التفاعل معه الحديث عن أسرته وعلاقاته بها. إنه في هذه المرحلة يتذرّع بالانغلاق وإظهار القوة وإخفاء التعبير عن المشاعر العميقة وعن الوجدانات التي يخشى أن تورطه أمام مجتمعه. وكذلك تأتي إجاباته على الاختبارات الإسقاطية جد هزيلة أو محايدة على صعيد النبوة الانفعالية. وهو يقف موقف الحذر خوفاً من التجسس عليه.

ومن الجوانب ذات الدلالة في بحث حالة هؤلاء الجانحين دراسة إمكاناتهم العقلية. يبدو أنهم أقرب إلى المتخلفين على صعيد الدراسة

والتعلّم، إلا أنهم يظهرون الحيلة والدهاء في سلوكيات التضليل والاحتيال التي تساعدهم على الإفلات من المحاسبة. وبالطبع يتغيّر ذلك بعد تقدمه على طريق التأهيل حيث يعاد توظيف طاقاته الذهنية في أنشطة الدراسة والتدريب المهني.

من الأمور البارزة لدى هؤلاء موقفهم من المؤسسة الرعائية ومن المسؤولين عنهم. إنهم في البداية يرفضون التورط في علاقة عاطفية لأنها ستلزمهم بالتغيير تجاه الآخرين، وهو ما لا يريدونه. إذ أنهم يخططون للتخرّج منها بدون تغيير. وحين يتقدمون على درب التأهيل يمرون بمرحلة من التذبذب ما بين الإقدام والإحجام قبل الوصول إلى إقامة علاقات إيجابية. أما في البداية فإنهم يميلون إلى التحدي أو التجنب أو الاستكانة بمثابة تكتيك مؤقت يتيح لهم صرف الأنظار عنهم. أو هم يفتعلون الفتن بين المسؤولين عنهم فيتحالفون مع هذا ضد ذاك، ويؤلبون هذا على ذاك في تكتيكات متنوعة من التلاعب بالعاملين.

على أن هذه السلوكيات الظاهرية التي تتصف بالتصلب وعدم التأثر، لا تلغي معاناتهم الداخلية الدفينة التي تتجلّى بعد حين، حين يسقط القناع أو يتراخي. تستعاد عندها قضية المأساة الأسرية التي ولدت له آلاماً نفسية شديدة حاول في بداية عهده بالانحراف قمعها وتجنّبها والهروب منها تخلصاً من الجروح الدفينة والقلق الذي عاناه في طفولته.

علاقاته برفاقه مميزة كذلك فهي تتذبذب ما بين التعلّق الدمجي حيث يذوب الواحد منهم في الآخر، وبين التكرّر والخيانة والتخلّي عن

الصداقة بثمن بخس حين يتطلّب الأمر تجنباً لمساءلة أو طلباً لمغرم. وعموماً فإن الالتزام غير ثابت ولا هو أكيد، بل يتخذ الأمر طابع التحالفات التي تعقد وتتفك بالسهولة ذاتها.

ومن الخصائص الفريدة لهؤلاء الجانحين المحترفين نوعية الآليات النفسية التي يلجأ إليها الجانح، للتعامل مع وضعية الإدانة الخلقية اللاحقة به جراء سلوكاته الجانحة. إنه بحاجة كي يستمتع بثمار جناحه ويتجنب الشعور بالذنب والخطأ وما يصاحبهما من قلق إلى حماية نفسه كي يطلق العنان لرغباته وسلوكاته. وترسخ لديه هذه الآليات الدفاعية بمقدار تدرجه في الانحراف وترسخه في عالمه بمثابة أسلوب حياة. وتقسم هذه الآليات إلى ثلاث فئات: إستراتيجية تجنب الحساب الداخلي، البحث عن سند الانحراف، ومقاومة التغيير وعوامله.

- إستراتيجية تجنب الحساب الداخلي: وتتلخص في عدة وسائل تهدف إلى نفي المسؤولية الذاتية مثل: "لقد فعلوا ذلك قبلي فأنا لم أكن البادئ؛ لقد اشتركنا كلنا في العملية (تقسيم المسؤولية)؛ لقد تسببت الضحية بذلك لنفسها، لقد وقعت ضحية للفعل ذاتها سابقاً؛ كان عليّ أن أقدم على ذلك وإلا فقدت ماء وجهي، لم أستقد شيئاً مما أقدمت عليه؛ لقد عدت وتصالحت معه، إن الضحية لا تستحق الاعتبار، إنهم جميعاً ضدي؛ لا أحد يحبني. وهكذا فهو ينفي مسؤوليته الشخصية إما بواسطة تعميمها على الآخرين وتوزيع الذنب، أو بتصوير نفسه ضحية سابقة، أو بالسير على خطى الآخرين الذين أغروه أو زينوا له الأمر، أو بوضع المسؤولية على ضحية تحرّشت به أو استقرّته،

وهي لا تستحق الاعتبار على كل حال. وقد يسير وراء الضرورة فيصور نفسه ضحية الدنيا الظالمة والأسرة الظالمة والمدرسة الظالمة وربّ العمل الظالم، حيث لم يجد مفرّاً له للخلاص وإشباع حاجاته إلا من خلال السلوك الجانح. في كل هذه الحالات تطمس المسؤولية الذاتية. وحين تفشل كل هذه الوسائل فإنه يلجأ إلى وضع المسؤولية على القدر الذي لم يرحم أو غواية الشيطان، أو المرض (حين تثور أعصابي لا أعود أدرك ما افعل؛ أريد أن تفحصوا دماغي لأنني أصبت بصدمة على الرأس في صغري، أو إن ذلك أقوى مني ولا أملك إزاءه شيئاً كما لا أدري كيف يحدث لي). هناك أيضاً التمسك بقانون التسعيرة. لقد أخطأت وأنا الآن أدفع الثمن، وبالتالي فليس لأحد أن يحاسبني.

- **البحث عن سند للانحراف:** يتخذ البحث عن سند للانحراف وتزيين هذا الأسلوب من الحياة أشكالاً عدة أهمها: اكتشاف رفاق جانحين، التعاطف مع العصابات الجانحة، الانجذاب إلى الوضعيات التي تعزز الانحراف وتشيع قيمه، الثورة لحساب الآخرين، وهم السلامة والإفلات من الملاحقة والعقاب، التسلح بمهارات السلوك الجانح والافتتاع بقوتها وفاعليتها. إنه يقع في وهم الإفلات السحري من الملاحقة نظراً لمهاراته وسعة حيلته؛ فالآخرون الضعفاء من وحدهم من يلقي القبض عليهم. وحيث أن الجانح يعيش أسير اللحظة الراهنة وغواياتها فإنه نادراً ما يفكر في العواقب التي لا تدخل في حسبانته، مما يجعله يستسلم لإغراءات اللحظة الراهنة والفرصة السانحة للإقدام على فعلته والاستمتاع بثمارها والإحساس بقدرته ومهارته.

- **مقاومة التغيير وعوامله:** لا يتقبل الجانح وضعه الجديد في المؤسسة الرعائية تلقائياً وبسهولة. إنه في البداية يرضخ للواقع؛ إنما يحاول جاهداً تجنب كل عوامل التغيير ومقاومتها. ويفعل ذلك بعدة وسائل منها تجنب الناس الذين يشكلون خطراً على الانحراف. يتلافى مخالطة الأحداث الميالين إلى التكيف ويشن عليهم حرباً مع أمثاله من المنحرفين. كما يتجنب التواصل مع الراشدين الذين يحاولون إقامة علاقة وثيقة معه تؤدي إلى التزامه بهم وبالتكيف. إنه يتجنب كل ما يعطل وسيلة الإسقاط الاضطهادي التي يلجأ إليها عادة (العالم ظالم، والآخرون ظالمون، وأنا إذاً في حل من التمشي معهم والتكيف لما يريدون). إنه يخنق في ذاته كل حاجة إلى الحب والتعاطف والروابط الحميمة التي قد تورطه في علاقات تؤدي إلى تغييره وتغيير سلوكه.

وقد يرفض الجانح للسبب ذاته الدراسة وبرامج التدريب والمشاركة في الأنشطة المختلفة متعللاً بالعديد من الحجج كي يبتعد عن الاندماج وبالتالي التغيير. وإذا مورست عليه ضغوط لا يستطيع الإفلات منها، فإنه يلجأ إلى آلية التكيف التكتيكي، أو الهروب في الفضيلة. يقر بمسؤوليته ويعلن التوبة ويعد بالإقلاع عن حياته الماضية إنما بشكل زائف يهدف إلى تضليل العامل معه وإيهامه بأنه تغير. ويذهب في ذلك إلى حد استخدام لغة الوعظ والحكم والأمثال التي تحض على الفضيلة، كل ذلك ابتغاء إيهام المسؤولين بإصلاح أمره، وبالتالي تخفيف المتابعة والمراقبة. ويضاف إلى التوبة الزائفة التأقلم مع نظام المؤسسة حيث يتمشى مع رغبات المسؤولين على صعد السلوك والتعليم والتدريب توخياً لعدم لفت الانتباه إليه وممارسة الضغوط عليه.

وهكذا فإن التعامل مع هذه الفئة من الجانحين يتطلب درجات عالية من الفطنة واليقظة والبصيرة للتمييز بين التكيف التكتيكي الذي يتخذ طابع التحسن المفاجئ، وبين عملية التغيير الفعلية التي تمر بمراحل عديدة من التحسن والانتكاس، والاندماج والانزواء، والانفتاح والتجاوب والتمرد والمعارضة قبل أن يترسخ التقدم تدريجياً. إذ لا نمو وتأهيل فعليين بدون مرور بسلسلة من الأزمات، تماماً كما هو شأن كل عملية نمو.

وبالطبع فإن هذه اللوحة التي قدمناها بعجالة هنا تتخذ أشكالاً متنوعة من جانح لآخر. كما أن درجات شدتها وتعميمها تتباين أيضاً من حالة إلى أخرى، تبعاً لمدى ترسخ الانحراف لدى الحدث. وبالتالي فالتعميم غير جائز، حيث تقتضي القاعدة أخذ ديناميات كل حالة بشكل متفرد، وتخطيط برنامج الرعاية وتدخلاته تبعاً لخصوصياتها.

* * *

الفصل الثاني

خصائص جنوح الأحداث خليجياً وعوامله

الفصل الثاني

خصائص جنوح الأحداث خليجياً وعوامله

بعد تقديم الإطار النظري، تتناول الدراسة في هذا القسم الخصائص العامة لجنوح الأحداث وعوامله كما تعرضها التقارير القطرية لدول المجلس.

توفر هذه التقارير الواردة من جميع هذه الدول، بما فيها الجمهورية اليمنية، إمكانية رسم صورة عامة لواقع جنوح الأحداث، بدون أن تدعي عرض تشخيصي دقيق. تقدم هذه التقارير معطيات إحصائية، كما تعرض عوامل انحراف الأحداث الأساسية. وهو ما سيتم تناوله بالتحليل والتعقيب خلال رسم هذه الصورة.

أولاً - خصائص الأحداث الجانحين من خلال الإحصائيات:

تقدم الإحصائيات جداولاً لحجم انحراف الأحداث وفئات السن ونوع الأفعال الجانحة خلال السنوات الأخيرة. وهي تتفاوت ما بين إحصائيات الشرطة وهي الأكثر شمولاً مبدئياً، وبين إحصائيات مؤسسات الرعاية - وهي بالطبع الأقل حجماً. حيث أنه ليس كل ما يرد إلى الشرطة يصل إلى قضاء الأحداث والهيئات المعنية بالرعاية والإصلاح والتأهيل. عادة ما تسوى نسبة لا يستهان بها من الشكاوى على مستوى الشرطة، بحيث لا تدرج في بقية الإحصائيات.

أما من حيث نوع الجنح فتتلاقى التقارير على أن العدد الأكبر منها يخص الاعتداء على الأموال بنسبة تزيد عن ٥٠% في مختلف دول

المجلس (السراقات على اختلاف أشكالها مع نسبة ضئيلة من جنح التحايل المالي والتزوير). وهذا أمر طبيعي في جنوح الأحداث. هناك غياب شبه كامل لحالات السطو المسلح التي تشكل خطورة عالية عادة، وهو من الأمور ذات الدلالة الإيجابية بالطبع في خصائص انحراف الأحداث. وبالتوازي مع الاعتداء على الأموال يأتي الاعتداء على الأشخاص، ويحتل التعدي بالضرب أو تبادل النسبة الكبرى من الحالات. كذلك فإن هذه الحالات تشكل خطورة محدودة من الناحية العيادية والقانونية على السواء. فالتعدي بالضرب قد ينتج عن الانخراط في مشاجرات قد لا تدل بالضرورة على سوء التكيف. إذ قد تكون وليدة وضعيات طارئة لا تدل على توجه فعلي نحو الانحراف. وقد تعود هذه الحالات إلى تقاليد ثقافية تتعلق بضرورة تأكيد قوة الذكورة لدى هؤلاء الأحداث. كما قد تعود إلى بعض ظواهر الفراغ وتدني تأطير الناشئة مما يؤدي بها إلى الدخول في وضعيات استفزاز متبادل في أماكن تجمعها.

وقد تعكس هذه الظاهرة حالة من التوتر النفسي العام لدى الناشئة تجعلها تنزلق بسرعة إلى الاستفزازات التي تنتهي بالضرب. وعلى كل حال لا بدّ من دراسة تحليلية لحالات الضرب لتبين عواملها وظروفها ودلالاتها مما يسمح بتحديد مدى خطورتها. والواقع أن سلوكيات المضاربة أو التعدي بالضرب هي عموماً أكبر بكثير اجتماعياً مما يرد في الإحصائيات الرسمية سواء بين طلاب المدارس، أو في الحيز الاجتماعي العام. إلا أن تكرار الاعتداء بالضرب من قبل الأحداث ذاتهم على آخرين يشكل بالطبع خطورة عيادية دالة على سوء التكيف الناجم عن عوامل عديدة، قد تكون وليدة إحباطات متراكمة نفسية/اقتصادية/وجودية، أو عن تشكيل الشخصية من خلال النمذجة التي تعلي من شأن

القوة الجسدية وفرض قانونها، وقد تنتج عن حالة عصبية مرضية كما هو شأن الأحداث الذين يعانون من فرط النشاط وصعوبات التركيز والتعلم. ويتخذ الضرب في مختلف الحالات دلالة فشل الحوار اللفظي وتدهور تسوية الخلاف بالإقناع، فيتم عندها اللجوء إلى الحسم من خلال فرض القوة الجسدية والإخضاع.

خلاصة القول توصي الدراسة على صعيد الاعتداء على الأموال كما على الأشخاص بضرورة توفير إحصائيات تحليلية تبين شدة الاعتداء الجسدي، ومدى تكراره، ومدى أزمائه لدى الأحداث الذين يقدمون عليه لتقدير مدى خطورته عيادياً وقانونياً. هل الاعتداء على الأموال أو الأشخاص خطير من حيث شدته، وهل هو متكرر، وهل له تاريخ طويل أم أنه مسألة رهن بظروف خاصة؟ بذلك وحده يمكن الحكم على خطورة هذه السلوكات قانونياً وعيادياً وبالتالي تتضح نوعية الإجراءات الرعائية والإصلاحية التي يتعين القيام بها.

بعد الاعتداء على الأموال والأشخاص تأتي فئة ثالثة من الأفعال الجانحة تتعلق بالأخلاق: لواط، فاعل، أو منفعل، محاولات هتك عرض، اعتداء على الحشمة، التحرش، التلصص. هنا أيضاً تكون الإحصائيات الرسمية أقل حجماً بشكل بارز من حجم الظاهرة الفعلية. إذ يتم التستر عليها وعدم الشكوى منها من قبل الضحايا تجنباً للفضيحة الاجتماعية التي قد تكون أشد وطأة من الأذى الجسدي والنفسي الواقع على الضحية. إلا أن بروز هذه الفئة من الإحصائيات يشير عموماً إلى حالة خاصة تتمثل في الصراع ما بين القيم والمعايير المحافظة جداً والمميزة للثقافة الخليجية، وبين الانفتاح الإعلامي وإغراءاته الإباحية التي أصبح من

المتعذر ضبطها وحماية الناشئة منها. يشحن الإعلام بآثاره جيل الناشئة ويصعد من توترهم النفسي الجنسي في بيئة جد محافظة، مما قد يؤدي إلى فقدان السيطرة على النزوات والإقدام على السلوكات الأخلاقية هذه. ويلعب تزايد أوقات الفراغ وانحسار التأطير الفعال للناشئة في أنشطة تملأ حياتهم بشكل من دوراً لا يستهان به في فقدان القدرة على السيطرة على النزوات في هذا السن الحرج على صعيد النمو الجسدي/الجنسي.

هنا أيضاً لا بد من توصية بإجراء دراسة تحليلية لحالات الانحراف الأخلاقية على مستوى شدتها وتكرارها وأزماتها. فذلك وحده كفيل بتحديد مدى خطورتها، ومقدار انتشار هذه الخطورة بين الأحداث الذين يدخلون ضمن الإحصائيات. ذلك أن هذه الأفعال الجانحة قد تكون عابرة تحدث في ظروف إستثنائية ليس من المحتمل تكرارها من قبل أحداث متكيفين حياتياً في البيت والمدرسة. ويستوى الأمر ذاته في حالات الاعتداء على الأموال والأشخاص هل الحدث الذي أرتكب هذه الفعل أو تلك متكيف حياتياً بشكل عام أم لا؟

تشكل المخالفات المرورية رقماً هاماً في بعض الإحصائيات من مثل القيادة بدون رخصة سياقه أو التفحيط، أو حوادث المرور. ورغم الخطورة القانونية لبعض هذه المخالفات التي قد تؤدي إلى إصابات جسدية، إلا أنها أقرب إلى أن تكون جنح ومخالفات مرافقة للبحبوحة وتوفر وسائل الاستهلاك، وإغراءات قيادة المركبات في سن مبكر. وبالتالي فقد لا تشكل خطورة عيادية سلوكية تكيفية ولو أنها تشكل تهديداً للسلامة العامة. تدخل غالبية حالاتها ضمن سلوكات التدليل الزائد الذي تقع مسؤوليته على الأهل وتراخيمهم في المقام الأول والذي قد يتخذ أحياناً

طابع التواطؤ. هذه المخالفات على شيوعها تختلف نوعياً على صعيد الخطورة التكيفية عن المغامرات الجنسية والإدمان.

إلا أن هناك بعض حالات الاختطاف بغية الاعتداء الجنسي ترد في الإحصائيات وهي جد محدودة رقمياً مقارنة بغيرها. هذه الحالات تؤثر على درجة عالية من الخطورة إذ تتضمن تدخل النية الجانحة، وليس مجرد الاستجابة لإثارة فقد الحدث سيطرته عليها. تؤثر حالات الاختطاف هذه التي تتضمن عادة مرحلة من التخطيط ذي الدلالة الجانحة على تراخي الضبط والرقابة الاجتماعية لا يجوز التهاون بشأنها. ذلك أن مثل هذا التهاون يمكن أن يؤدي إلى نوع من العدوى الانفعالية الجماعية التي تدفع إلى تكرار هذه الأفعال.

ويضاف إلى هذه الفئات إحصائيات محدودة عن ضبط الحدث في حالة سكر أو شبه سكر، أو تعاطي مخدرات أو ترويجها. وتكتسب المخدرات دلالة مقلقة على المستوى العيادي والاجتماعي نظراً لخطورة الإدمان وسهولة الوقوع فيه، وقيام عصابات ترويج المخدرات باصطياد الناشئة وتوريطهم في اضطرابات نفسية/ سلوكية/ اجتماعية يصعب عليهم مقاومتها، كما يصعب علاجها. ويدل تعاطي المخدر أو ترويجه (وهو الأخطر تكيفاً) على أزمات نفسية/ وجودية فعلية عند هذه الفئة من الناشئة، يفاقمها عادة قصور الرعاية التي يعانون منها في الأسرة والمدرسة والمجتمع.

على كل حال تبقى الإحصائيات على اختلاف أنواعها محدودة الحجم بشكل واضح مقارنة بالتحوّلات التي طرأت على المجتمع العربي الخليجي. كما أن الانطباع الأولي عند استعراضها يشير إلى مستوى

بسيط من الخطورة الجانحة. إلا أن السؤال يبقى حول مدى تمثيل هذه الإحصائيات لواقع الانحراف الفعلي لدى الناشئة. وهو ما يتطلب تطوير هذه الإحصائيات فنياً بحيث تعكس الواقع بمزيد من الدقة والدلالة.

أما من حيث الجنس، فإن ظاهرة جنوح الأحداث ذكورية أساساً: إحصائيات الإناث جد محدودة. وهذا مفهوم في مجتمع محافظ مثل المجتمع العربي الخليجي الذي يحرص أيما حرص على حماية بناته والرقابة عليهن، على الصعيد السلوكي، بينما يبدي بعض التساهل أو تراخي الرقابة على الذكور. ومن ناحية ثانية فمن المعروف في علم النفس أن الإناث أميل إلى حل صراعاتهن من خلال القنوات الانفعالية، بينما يميل الذكور إلى حلها من خلال القنوات السلوكية. ومن هنا فإن جنوح الإناث يحمل عادة دلالة عيادية خطيرة على صعيد التكيف النفسي الاجتماعي.

تكتسب الإحصائيات دلالة واضحة على صعيد فئات السن. هناك توافق بين مختلف تقارير دول المجلس؛ حيث لا تتضمن الإحصائيات إلا أرقاماً تكاد تكون نادرة للأحداث قبل سن ١٢ سنة. وهذا مفهوم (كما سيتبين لاحقاً) لأن الحدث من هذه الفئة العمرية يكون عادة في كنف الأسرة وفي حماية الإطار المدرسي. وهو لم يشهد عوده بعد إلى حد الوصول إلى الاصطدام بالقانون. ولا يعني ذلك أن هذه الشريحة لا تقدم على سلوكيات غير متكيفة. إنما تعتبر هذه عادة من نوع المشكلات التي تعالج أسرياً ومدرسياً، مما هو معروف في الإرشاد النفسي المدرسي. يبدأ منحني السن بين الجانحين في سن ١٢ سنة ويتدرج صعوداً حتى يصل أقصى مداه تكراراً في سن ١٧ - ١٨ سنة. وتشكل شريحة ١٤ - ١٦ سنة فئة ذات تكرار عال. وهو أمر طبيعي ومفهوم إذ أن سوء التكيف قبل سن ١٢ سنة يكون في طور الاختمار، ويبرز متصاعداً مع

اشتداد عود الحدث وتنامي قوته الجسدية وقدرته على الاستقلال، كما يبدأ إفلاته من التأطير المؤسسي في المدرسة والمجتمع. كما أن درجة التسامح الاجتماعي تتراجع مع التقدّم في السن وصولاً إلى المراهقة بصدد السلوكات الجانحة، خلافاً لما يحدث للشريحة العمرية قبل ١٢ سنة والتي تعتبر أفعالها اضطرابات سلوكية، وليس جنحاً.

ولا يعني تصاعد المنحنى العمري بهذا الشكل أن الانحراف مفاجئ وخاص بفئات السن هذه. بل هو قد يعني أن ما كان في طور الاختمار ولم يتم تداركه وعلاجه قبل ١٢ سنة، قد بدأ يتجلى مع ازدياد قدرة الحدث الجسدية على الفعل، واستقلاله ونمو قدرته على الخروج على المعايير الاجتماعية. ذلك ما يحدث عادة لدى الشريحة التي تتوجه نحو الانحراف، كما تم بيانه في الإطار النظري. إلا أن السلوكات الجانحة مع بداية البلوغ والمراهقة قد تكون أحداثاً معزولة في حياة هؤلاء المراهقين وما تتصف به مرحلتهم العمرية من تحولات في النمو على جميع الصعد تولّد الكثير من المآزم، وتدفع إلى حبّ الاستكشاف والمغامرة والمخاطرة، والانخراط في وضعيات قد تدفع إلى الانحرافات العابرة والتي تظل محدودة الخطورة طالما ظل هؤلاء المراهقون متكيفين دراسياً.

ومن المؤشرات الملفتة وذات الدلالة أن غالبية الأحداث الجانحين منتظمون في المرحلة الدراسية الإعدادية والثانوية، وأن نسبة العاطلين عن العمل بينهم (أي المتسربين دراسياً) ضئيلة عموماً. من البديهي أن هناك تطابقاً بين شريحة السن الأكثر تكراراً في الإحصائيات (ما فوق ١٢ سنة حتى ١٧-١٨ سنة) وبين مرحلة الدراسة الإعدادية والثانوية. فإذا كانت دراسة هؤلاء منتظمة فإن سلوكياتهم الجانحة سوف تكون بالطبع محدودة الخطورة بوجه عام على الصعيد العيادي، أي على صعيد

التكيف الاجتماعي العام. وقد تكون من نوع الجرح العارضة أو بالصدفة، مما تم بيانه في الإطار النظري. فإذا كان الأمر هو كذلك فعلاً قد نكون بصدد ظاهرة انحراف أحداث محدودة الخطورة اجتماعياً في المجتمع العربي الخليجي، مما يدعو إلى الارتياح. وقد نجد مؤشراً على تدني هذه الخطورة في محدودية أعداد الحالات في إحصائيات مؤسسات الرعاية والإصلاح مقارنة بإحصائيات الشرطة. كما نجد مؤشراً آخر ذا دلالة في قصر مدة الإقامة في دور الملاحظة، مما يعني أن الحالات يمكن أن تتابع في البيئة الطبيعية. وهو ما يؤثر على محدودية خطورتها عيادياً.

لم تتوفر بيانات عن أسر الأحداث الجانحين إلا في بعض التقارير القطرية. ورد في أحدها أن النسبة الكبرى من الأسر يعيش فيها الوالدان معاً، تليها حالات طلاقهم، ثم يليها غياب الوالد بالوفاة. وكون الوالدان يعيشان معاً يشكل من حيث المبدأ مؤشراً على تدني خطورة الوضع الأسري للحدث التي يفترض أن يلزمها تدن في خطورة سلوكه الجانح شريطة أن يحظى بالرعاية الكافية في الأسرة. إلا أن الوالدين قد يعيشان معاً ولكن العلاقة بينهما قد تتصف بالصراع متفاوت الدرجة مما يجعل الأسرة متصدعة بشكل خفي، وبالتالي لا يوفر جوّها الطمأنينة النفسية الضرورية لتوازن الطفل وتكيفه النفسي. وقد لا يمنع عيش الوالدين معاً نبذ الحدث أو إهماله، مما يؤدي إلى سوء توافقه وجنوحه اللاحق.

ولقد ورد في الإحصائية ذاتها أن النسبة الكبرى من أسر هؤلاء الأحداث الجانحين هي ذات مستوى اقتصادي ضعيف، وأن حوالي نصفها من المستوى الاقتصادي المتوسط، وتبقى قلة منها من ذوي المستوى المرتفع والمرتفع جداً. وهي نسب مألوفة، إذا يتلزم المستوى الاقتصادي عادة مع مستوى رعاية الأبناء، كما يشيع التصدع الأسري كلما تدنى المستوى الاقتصادي وصولاً إلى خط الفقر. أما الأسر ذات

المستوى الاقتصادي الجيد فقد يصادف في نسبة محدودة منها بعض حالات التصدّع الخفي حيث يحافظ الوالدان على المظاهر الاجتماعية للتماسك الأسري، بدون تماسك فعلي (البيت - الفندق)، وهو ما يصاحبه عادة إهمال لرعاية الأولاد وإيكال أمرهم للخدم مما يشكل خطورة فعلية على تكيّفهم كما سبق بيانه.

ثانياً - عوامل انحراف الأحداث خليجياً:

يعرض عدد من التقارير القطرية عوامل انحراف الأحداث الأساسية. وتنقسم إلى عوامل تعود إلى وضع الأسرة، وأخرى تعود إلى البيئة التي نشأ وعاش فيها الحدث. وبالطبع تتعدد العوامل في كل حالة وتتفاعل فيما بينها كي تؤدي إلى انحراف الحدث. فليس هناك في حالات الانحراف المتكرر عامل واحد وحيد.

تتصف أسر الأحداث الجانحين كما تعرضها التقارير بعدة خصائص تتعلّق بالوالدين وبمكانة الحدث في الأسرة ونوع المعاملة التي يلقاها.

يغلب أن يكون الوالدان من مستوى اقتصادي متواضع حيث يمارس الأب مهنة بسيطة، كما يتذبذب ما بين العمل والبطالة. كما أن المستوى التعليمي متواضع بدوره. وعادة ما تكون الأسرة كثيرة العدد بحيث يتعدّر تلبية احتياجات الأبناء الأساسية بمستوى مقبول، إضافة إلى نفص اليد من رعايتهم وترك حياتهم للظروف وخصوصاً على مستوى

الدراسة. الأب غارق في متاعب تحصيل العيش والأم مشغولة بولادات متلاحقة، ومجال حيوي ضيق لا يوفر مكاناً ملائماً للعيش. وهو ما يدفع بالأولاد إلى الشارع حيث يتعرضون لمختلف أخطاره بدون حماية ومراقبة أو رعاية كافية. وقد تكون الأسرة متصدعة بشكل خفي أو صريح حيث يطغى العنف والتوتر ويغيب الانسجام والحنان. وهو ما يولد اضطرابات نفسية وسلوكية تؤسس لاحقاً للتوجه نحو الانحراف بمثابة الحل الممكن للمآزق الحياتية والاحتقان النفسي.

ويضاف إلى ما سبق ذكره التربية الخاطئة من قسوة وتسيب وإهمال، أو تذبذب ما بين القسوة والتراخي. وتبرز لدى الأبناء مشاعر الكراهية والحقد على الأب خصوصاً حين يقسو وينبذ ويفرق في المعاملة بين الأبناء. وقد تفتقر الأسرة إلى السلطة الوالدية الضابطة والحامية بالوفاة أو الطلاق أو هجر أحد الوالدين للأسرة. وهناك إضافة إلى ذلك ظاهرة تجاهل الوالدين لتصرفات الأبناء وتركهم لمصيرهم سواء في الدراسة أو في التسكع في الشوارع والانخراط في العشرة السيئة.

يشكل تدني الوضع التعليمي وسوء التكيف الدراسي أحد أبرز مراحل العبور إلى الانحراف. هناك ضعف في التحصيل وإهمال من قبل الأهل لمتابعة الأبناء، وعدم تعاونهم مع المدرسة، وميل الحدث الغريب عن عالم الدراسة إلى الوقوع في العديد من الصدمات والمشكلات السلوكية مع المعلمين والنظام الدراسي والرفاق من هروب، وفشل، وعدوانية، وتمرد وسواها من المشكلات التي تؤدي إلى نبذه من المحيط المدرسي وتوجع إحباطاته وغربته وتدفع به إلى عوالم الانحراف.

العيش في بيئة هاشمية ركيكية التكيف ومليئة بعوامل الانحراف ومغرياته حيث يلقي التشجيع من الصحبة السيئة. ويؤدي التسرب الدراسي المبكر والانخراط في عالم العمل غير المحمي وغير الملائم للنمو السليم إلى إرهاب الحدث جسدياً ونفسياً، مما يدفع به من جديد بعيداً عن عالم العمل الذي يتعرض فيه لأنواع شتى من الاستغلال وسوء المعاملة.

إضافة إلى هذا الجوّ غير الملائم للنمو السليم في البيت والمدرسة والعمل هناك قصور في التأطير الاجتماعي للناشئة من خلال مختلف مؤسسات رعاية والأنشطة الاجتماعية والرياضية. تعاني شريحة من الناشئة من اتساع أوقات الفراغ وخصوصاً في الصيف وخلال العطل الدراسية، ولا يتوفر لها أنشطة وجمعيات تستوعبهم بشكل منم وبناء، إذ هي غالباً ما تخصص لأبناء الأسر المتوسطة والموسرة. وهكذا يتضافر الإهمال الأسري مع غياب التأطير الاجتماعي، وتدني الرقابة الكافية من قبل الأجهزة الأمنية على الأحياء الهاشمية مما يولد حالة فعلية من التعرّض للخطر الخلقي نظراً لأن الشارع غير المراقب هو الذي يتلقّهم فيغريهم ويستغلهم.

ومن العوامل التي تضاعف الأخطار الخلقية ضعف الوازع الديني لدى هذه الشريحة من الأحداث التي لم تحظ في أسرها بالتربية الدينية وقيمها، ذلك أن الوازع الديني ركيك لدى الوالدين عادة.

ويشكّل انفجار الانفتاح في الخليج وإغراءات الاستهلاك بدون حدود مما تروج له العولمة وإعلامها يولد بدوره عوامل إضافية تدفع

باتجاه الإقدام على مختلف أنواع المغامرات الجانحة (سرقة على أنواعها بقصد الاستهلاك، مخدرات وجنس، إلخ...).

وأما لدى الأسر الموسرة، ومحدثة النعمة فتتشكل الوفرة المالية المحرّضة على انغماس الناشئة في الاستهلاك المفرط والمفسد تحت تأثير الإعلام الذي يحرّض عليه، وتسيّب رعاية الأبناء ومراقبتهم وإيصال أمرهم إلى الخدم عوامل تشكل خطورة خلقية فعلية.

يتطلب علاج هذا الواقع وخصوصاً لدى أبناء الأسر المهمّشة والتي تعيش في أحياء هامشية تخطيط سياسة اجتماعية متكاملة لدرء الأخطار الخلقية وحماية الناشئة منها. من أبرز التوصيات بهذا الصدد ما يلي:

- تعميم مراكز خدمة الأسرة في هذه الأحياء بحيث تصل إلى كل الأسر وتعالج مشكلات تماسك الأسرة وتكيّفها.

- تعميم الإرشاد النفسي المدرسي وخصوصاً في مدارس التعليم الرسمي في الأحياء الهامشية لعلاج مشكلات التلاميذ الانفعالية والنفسية والسلوكية والتحصيلية وتحسينهم وإدماجهم في عالم الدراسة المعافى.

- تأسيس الأندية الاجتماعية الثقافية الرياضية في الأحياء الهامشية والشغل على استيعاب الناشئة في أوقات الفراغ بشكل جذاب وفعال يضمن اندماجهم الاجتماعي.

- تعزيز الرقابة الأمنية على الأحياء الهامشية بشكل منتظم ليس على صعيد ردع السلوكات الجانحة وحده، وإنما تحول دور بعض الأجهزة الأمنية إلى دور تأطيري استيعابي للناشئة من خلال إطلاق بعض الأنشطة الجاذبة لهم، كما هو الحال في بعض البلدان الأوروبية، في الساحات العامة والمجال المفتوح في الأحياء.
- تشديد الرقابة على عمالة الأطفال لجهة تحديد السن ونوع العمل وساعاته، وعلاقات العمل، والأجور وإلزام أرباب العمل على اختلافهم به بحيث يتحول عملهم إلى فرصة للنمو وتعلم مهنته، بدلاً من أن يكون عامل خطر خلقي.
- تشديد العقوبات على الوالدين عند ارتكاب ابنائهما قضايا جنائية على قانون الاحداث ولا سيما للفئة العمرية ما دون سن الثانية عشرة.
- حضّ خطباء المساجد وأئمة على غرس القيم الدينية لدى الكبار والناشئة التي تحفظ الأسرة وترعى الأبناء، وتنتشر تعاليم الدين الحنيف في مجال التراحم والتوادر وإتقان العمل، بدلاً من انهماكهم في ترويج التخويف والتهديد والوعيد الذي ينفر السامعين، أو انشغالهم بالشؤون السياسية وتحزباتها وتعصباتها.
- تأسيس صناديق تنمية اقتصادية تطلق برامج الأسر المنتجة مما يعالج مشكلات الأسر المحتاجة التي تغرق في أعبائها المادية والحياتية وصولاً إلى انتشالها من مأزقها التي تؤدي إلى تسيب الأبناء ومختلف أشكال حرمانهم المادي والنفسي. ويتعين أن تكون السياسة الموجهة لهذه البرامج مساعدة الأسر المحتاجة والغارقة في أزماتها على التوصل إلى استلام زمام مسؤولية إدارة حياتها، مما يبث فيها الثقة بالنفس واستعادة الكرامة الإنسانية. وهو ما يقضي على العديد من العوامل الخطيرة المؤدية إلى الانحراف ضمن الأسرة.

الفصل الثالث

فلسفة الرعاية ومبادئها

الفصل الثالث

فلسفة الرعاية ومبادئها

فلسفة الرعاية هي الرؤية الموجهة للنظرة إلى قضية جنوح الأحداث وكيفية التعامل معها على مستوى التشريع والأطر التنظيمية والممارسة العملية. وليس هناك عمل سواء أكان تربوياً أم رعائياً، أو حتى مهنيّاً اقتصادياً بدون فلسفة موجهة له ترسم له السياسات وتحدّد الأطر، مما يكفل تحديد الأهداف وانسجام الرؤى وتكامل الجهود لتحقيقها. وقد تكون فلسفة أي عمل صريحة محددة بوضوح، أو هي تكون ضمنية. وكلما كانت صريحة وواضحة وملزمة أدت إلى حسن توظيف الإمكانيات والممارسات تحقيقاً للأهداف المبتغاة. أما بقاؤها ضمنية فهو مثار لأشكال من اللبس والغموض والتضارب. من هنا ضرورة تحديد فلسفة رعاية الأحداث الجانحين خليجياً ورسم مبادئها الكبرى كي توجه الإطار الهادي والحاكم للعمل الرعائي. وتكشف مراجعة التقارير القطرية عن وجود مبادئ عامة تمثل مقومات هذه الفلسفة.

تقوم هذه الفلسفة على مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء وتعاليم الدين الحنيف التي تجعل مصالح الطفل والحدث الفضلى هي المرجع في أي تشريع أو إجراء قانوني أو تنظيمي أو نشاطي وكل ما يتعلّق بمصالحه وأمنه ونموه المعافى واندماجه الاجتماعي. ويندرج عنها كذلك اتفاقية حقوق الطفل وأحكامها، ومبادئ وأهداف السياسة العربية الخليجية المشتركة لرعاية الطفولة للقرن الحادي والعشرين. وهو ما يترجم في مبادئ أساسية أبرزها ما يلي:

١- السعي إلى غرس القيم الإسلامية في نفوس الأحداث وتعزيز إيمانهم الحقيقي من خلال التأكيد على إيجابيات الدين الحنيف على صعيد الذات والجماعة والعمل، وتقوم شخصياتهم وسلوكهم وعلاج عللهم واضطراباتهم السلوكية والخلقية بما يكرّم إنسانيتهم كمؤمنين.

٢- إبعاد التعامل مع الحدث الجانح أو المعرض لخطر الانحراف عن نطاق القانون الجزائي، وتغيير النظرة من الخطيئة والعقوبة والتوبة إلى التأهيل والتمكين وصولاً إلى صلاح النفس والجماعة. وبالتالي يتعيّن أن تكون التدابير على اختلافها خالية من معنى الإيلام المتضمن في العقاب وصولاً إلى التأهيل والتمكين.

٣- العمل بالمبدأ الذي يقول بأن الرعاية في البيئة الطبيعية أسرياً واجتماعياً هو الأساس في تقرير الإجراءات وتنفيذها إلا إذا تعذر فيصّار إلى الرعاية المؤسسية الأفضل لصلاح الحدث ونموه وتأهيله. ويندرج عن ذلك المرونة في الإجراءات بما يكفل أفضل فرص النمو المعافي وتمكين الحدث من القيام بالمسؤولية الذاتية عن إدارة حياته وبناء مستقبله. كما يتطلّب الانفتاح الأقصى على الأسرة والمجتمع والانتماء إليها والإسراع في توفير مستلزماتهما، وبحيث يشكل ذلك أساس رئيس من أسس الرعاية.

٤- من الهام العمل على علاج الانحرافات السلوكية غير المتكيفة إلا أن الأساس هو العمل على الاندماج الاجتماعي والوصول إلى بناء الأهلية الاجتماعية شخصياً وأسرياً ومهنيّاً، مما يشكل الغاية الكبرى لكل رعاية.

٥- مبدأ تخطيط الرعاية وإجراءاتها انطلاقاً من الخصائص النمائية المميزة لكل حدث وصولاً إلى غرس الثقة بنفسه واحترام ذاته والاعتزاز بكرامته الإنسانية، وخصوصاً من خلال تنمية حسّه بالمسؤولية عن ذاته وأهله وجماعته.

٦- توجيه الجهود في الإجراءات والبرامج على اختلافها إلى اكتشاف القدرات والطاقات والإمكانات والدوافع الإيجابية والبناء عليها والعمل إلى تتميتها إلى حدودها الفضلى. ذلك أن علاج المشكلات وتعديل السلوك غير المتكيف لا يضمن بالضرورة الوصول إلى الأهلية الاجتماعية المنتمية والفاعلة. كما أن إطلاق طاقات النماء هو أضمن السبل لحل المشكلات وصالح السلوك. ويعني ذلك في الممارسة العملية تبني النظرة الإيجابية في التعامل مع الحدث: ماذا لديه من إمكانيات نمائية لتعزيزها. ذلك أن انحرافه ناجم في معظم الأحوال عن القصور في تعهد دافعه الطبيعي للنماء والاندماج الاجتماعي.

٧- مبدأ اعتبار مؤسسة الرعاية بيئة علاجية، وينبغي استشعار المسؤولية الملقاة على عاتق الجميع لإصلاح حال الحدث الجانح وتمكينه. فكل العاملين في الرعاية على اختلاف مواقعهم الوظيفية (بمن فيهم الحراس والسواقين والطهارة) لهم دورهم الرعائي الهام. ومن ثم يتعين على كل منهم أن يكون في سلوكه وعلاقاته قدوة للحدث يشكل له نموذجاً إيجابياً كي يحتذيه. وكل منهم يتعين عليه تكوين علاقة مع الحدث أساسها الاعتراف بإنسانيته وتقبله بإيجابية وتسامح وتفاؤل، بدون الموافقة بالطبع على سلوكياته الجانحة. ويتطلب تنفيذ هذا المبدأ

حسن اختيار هؤلاء العاملين لجهة النضج النفسي والتوازن الشخصي والقدرة على التواصل الإيجابي.

٨- مبدأ بناء مناخ إنساني إيجابي في المؤسسة الرعائية يؤدي إلى قيام علاقات التنسيق والتعاون بين العاملين، وشيوع روح العلاقات الاجتماعية الطيبة فيما بينهم وبين النزلاء، والالتزام بالرفق أسلوباً ونهجاً، قولاً وفعلًا، تبعاً لتوجيه الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم "ما كان الرفق في شيء إلا زانه، ولا نزع من شيء إلا شانه". بذلك يتحوّل جوّ المؤسسة إلى مناخ علاجي يخلّص الحدث من مشكلاته وصراعاته ويطلق طاقات إنمائه.

٩- يتطلّب ما سبق تدريب كل هؤلاء العاملين لتنمية مهاراتهم في التعامل مع الأحداث. كما يتطلّب تمهين العمل الرعائي من حيث التوظيف والتدريب والتنمية المهنية المستدامة، والتوصيف الوظيفي والتدرج الوظيفي، وتحقيق الرضى الوظيفي والروح المعنوية العالية وصولاً إلى الانتماء للعمل وسيادة روحية العمل الجماعي الذي يوفر بيئة آمنة ومنمية للنزلاء.

١٠- مبدأ التعرّف الواضح على الوظائف والأهداف الرعائية النمائية لكل الأنشطة على اختلافها داخل المؤسسة وخارجها ودور كل منها في البرنامج والتخطيط لها وممارستها على هذا الأساس، وليس مجرد ملء فقرات البرنامج وإشغال وقت النزلاء.

١١- مبدأ التنسيق بين جميع وحدات الرعاية ومستويات التدخل في البيئة الطبيعية وبيئة المؤسسة، وخصوصاً التنسيق مع مؤسسات المجتمع والإشراك النشط للجمعيات والهيئات العاملة مع الأسرة والطفولة والناشئة وذلك على صعد الحماية والوقاية والمراقبة الاجتماعية والرعاية المؤسسية والإدماج اللاحق.

١٢- إن الاندماج والانتماء والوصول إلى الأهلية الاجتماعية من خلال تجنب الوصمة وتفريد الإجراءات وتنمية مهارات الحياة ومواجهة المستقبل بشجاعة ومسؤولية يلخص الأسس العامة لكل تشريعات الرعاية وإجراءاتها وبرامجها.

توصي الدراسة دول المجلس بالعمل انطلاقاً من مبادئ هذه الفلسفة كي تطور فلسفة الرعاية الخليجية المشتركة التي تشكل المرشد للعمل معهم على جميع الصعد التشريعية والتنظيمية والإجرائية، وتدريب العاملين والمسؤولين على إستيعاب مبادئها الموجهة، ومن ثم تبيان كيفية تنفيذ هذه المبادئ على صعيد التخطيط والبرمجة والممارسات. إن توحيد الفلسفة الرعائية والعمل بمبادئها كفيل بأن يولد بيئة رعائية تتسم بالاتساق والانتظام والثبات وكفيل بأن يشكل مرجعية مستقرة ومنمية للأحداث الجانحين يعوّض ويعالج اضطراب بيئاتهم الطبيعية التي دفعت بهم إلى الانحراف، ويوفر الأمان النفسي ومقومات النمو السليم. بينما أن التباين في الممارسة والعلاقات بين العاملين أو بين الإجراءات والذي يصل أحياناً حدّ التناقض والتعطيل المتبادل يؤدي إلى إفساد إجراءات الرعاية وتبديد جهودها، وإلقاء الحدث الجانح الذي هو بأمر الحاجة إلى بيئة آمنة مستقرة في التشويش والضياح.

الفصل الرابع

قوانين رعاية الأحداث الجانحين

الفصل الرابع قوانين رعاية الأحداث الجانحين

تبيّن دراسة قوانين الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون أنها أحرزت نقلة نوعية لجهة تطويرها باتجاه الرعاية والتأهيل. وهو ما يجعلها تدخل ضمن القوانين الرائدة عالمياً في رعاية هؤلاء الأحداث على وجه العموم. كما أنها في مجملها تتماشى مع فلسفة الرعاية المتقدمة بشكل بيّن: وتتفاوت جوانب الريادة في هذه القوانين ما بين قطر وآخر. إلا أنه من الجلي أن دول المجلس قد قطعت شوطاً كبيراً نحو توحيد هذه القوانين، مما يجيز لنا القول بتسريع عربي خليجي لرعاية الأحداث الجانحين.

نركز في هذا المقام على أكثر الجوانب تقدماً بحيث ننتهي بتوصية في اعتمادها وتعميمها.

لا بد من البدء بتحديد الحدث المنحرف حيث يشيع في القوانين تحديد السن الأدنى بسبع سنوات. وأما السن الأقصى فيتفاوت ما بين ١٥ سنة (البحرين)، ١٦ سنة (اليمن) وبين ١٨ سنة في بقية دول المجلس. ويقترح اعتماد سن ١٨ سنة كحد أقصى للحدث عملاً بقول الفقهاء (أبو حنيفة وأبن مالك) حيث يبلغ المرء سن الرشد من قبل كل من البحرين واليمن. الاستناد إلى أحكام الفقهاء يتمشى مع الأنظمة العالمية الخاصة برعاية الطفولة والناشئة.

القضية التي تحتاج إلى بحث وتطوير هي تحديد السن الأدنى باكتمال السابعة، حيث لا قضية قانوناً لمن هم دون هذا السن. ومن

الأمر المشجعة أن إحدى دول المجلس قد رفعت هذا السن إلى ٩ سنوات (عمان)، وأن السعودية هي بصدد بحث رفع السن إلى ١٢ سنة كحد أدنى لإيواء الحدث في مؤسسة دار الملاحظة. صحيح أن التدبير ما بين سن ٧ و ١٢ هو تدبير إصلاحي تأديبي في كل دول المجلس حيث الإدراك ضعيف (فقهيًا)، وأن الشريعة لم تحدد ماهية هذه الإجراءات التأديبية إذ تترك لولي الأمر مسألة تحديدها تبعاً لما يراه محققاً لهدف التأديب. وصحيح أن هذه الإجراءات تتراوح ما بين التوبيخ والتسليم لولي الأمر، أو اختبار قضائي، أو كفالة. وهو ما يتمشى تماماً مع أسس حماية الحدث ورعايته وعدم تعريضه لصدمة نفسية ناتجة عن تعامله مع المخفر ومحكمة الأحداث. إلا أن سن ٧-١٢ سنة لا يزال من وجهة نظر علم نفس النمو ضمن سن الطفولة المتأخرة، حيث لا يزال النمو الخلقي في طور التشكل. إنما الأهم أن سن ٧-١٠ سنوات لا يجوز من وجهة نظر الصحة النفسية إدخاله ضمن فئة الجنوح القانوني للأحداث. وبالتالي فأي سوء تكييف سلوكي تكون مرجعيته الطبيعية الإجراءات الإرشادية العلاجية في البيت والمدرسة، والتي يجب أن تتوفر لهؤلاء الأطفال الذين لا يزالون في المرحلة الابتدائية وبداية الإعدادية. ليس مما يضمن توازن هؤلاء الانفعالي وصحتهم النفسية تعريضهم لهيئة السلطات الأمنية والقضائية، حتى ولو اتخذت أفضل الاحتياطات، وكانت التدابير تأديبية. يتعين أن توفر دول المجلس لهذه الشريحة العمرية وسائل الإرشاد النفسي سواء كانت تعاني من اضطرابات انفعالية أو سلوكيات غير متكيفة. إذ غالباً ما يكون السلوك غير المتكيف في هذا السن هو التعبير الشائع عن المعاناة النفسية والصراعات في جو الأسرة والمدرسة. لا يمكن الحديث من وجهة نظر الصحة النفسية التي تشكل المرجع في النمو المعافى للحدث وإندماجه، عن نية جانحة تستوجب تدخل السلطات

القانونية. فإذا لم تلق هذه الاضطرابات الإرشاد النفسي الملائم يمكن أن تتحول إلى سلوك جانح قد يذهب بعيداً كي يتحول سلوكاً مضاداً للمجتمع. تتمثل توصية هذه الدراسة إذا في رفع الحد الأدنى للسن إلى ١٢ سنة حيث يكون الحدث قد بدأ يسير على درب الاستقلال، وبدأ يشهد عوده، وبالتالي يمكن اتخاذ إجراءات تأديبية في إصلاحه. والواقع أن إحصائيات دول المجلس لا تتضمن إلا حالات نادرة للشريحة العمرية دون ١٢ سنة. بينما أن المشكلات السلوكية تشيع عموماً في البيت والمدرسة كما هو معروف، ولو شئنا إدراجها ضمن إجراءات التأديب من قبل السلطات الأمنية والقضائية فلن يلفت من الأطفال في هذا السن إلا حالات محدودة العدد. وفي أشد الحالات يتعين إدراج سلوكيات الشريحة العمرية ٧-١٢ سنة والتي قد تخالف القانون ضمن فئة التعرض لخطر الانحراف، وليس فئة الجنوح، ومعاملتها على هذا الأساس لجهة نوع الرعاية التي يتعين أن تتوفر في البيئة الطبيعية أو في مؤسسة رعائية للمعرضين لخطر الانحراف.

من الأوجه الإيجابية في قوانين الأحداث تحديد فئة المعرضين لخطر الانحراف والتي تتوافق دول المجلس على مؤشرات وأهمها: التشرّد لجهة الافتقار إلى محل إقامة معروف، أو المبيت في أماكن غير معدّة للسكن، المروق من سلطة الوالدين أو ولي الأمر، اعتياد الهروب من البيت أو المدرسة، أو معاهد التعليم والتدريب، اعتياد مخالطة الجانحين وسيئ السيرة والمعرضين لخطر الانحراف، الافتقار إلى وسيلة مشروعة للعيش أو فقدان العائل، التواجد في بيئة تعرض سلامته للخطر (جسدياً، خلقياً، نفسياً). ويضيف القانون العماني الإقدام على ارتكاب جنحة أو جناية وكان دون التاسعة من العمر. وتنمى روية هذا البند

مع ما توصى به هذه الدراسة لجهة إدخال الشريحة العمرية ٧-١٢ سنة ضمن فئة المعرضين لخطر الانحراف. وبالطبع تتوافق قوانين دول المجلس على رعاية هؤلاء في البيئة الطبيعية من خلال إجراءات التكفل، أو الرعاية في مؤسسة. وعادة تضمّ هذه المؤسسات الأيتام وبعض الحالات الخاصة، حيث يتوفر الإرشاد النفسي إضافة إلى التعليم والصحة والحماية وسواها من احتياجات الحدث.

يتدخل القضاء في دول المجلس في تقرير الإجراءات المتبع مع المعرضين لخطر الانحراف ولو أنها إجراءات رعائية أساساً. وتوصي الدراسة أن توكل مسؤولية التدخل في هذه الحالات كلياً إلى المراكز المتخصصة في وزارات التنمية والشؤون الاجتماعية في الوقاية من الانحراف من مثل ما هو معتمد من إجراءات مسح الحالات المعرضة للانحراف، والرقابة عن بعد. ولدى كل دول المجلس مراكز من هذا القبيل، مما يتعين تطويره وتعزيزه من خلال خدمات الأسرة والطفولة، ومراكز الخدمة الاجتماعية.

ومن الجوانب المشرقة في قانون الأحداث، التي توصي هذه الدراسة بتبينها من قبل كل دول المجلس، أسلوب التعامل مع الأحداث خلال التوقيف والتحقيق والمحاكمة المعتمدة في العديد من هذه الدول، حيث تفرض ما يلي:

منع حجز الحدث في المخفر إلا للوقت الأدنى الضروري لتحرير مذكرة التوقيف، وتحويله بالتالي مباشرة إلى دار الملاحظة، أو المؤسسة التي تقوم بمهامها، منع تقييد الحدث، فرض اللباس المدني على عناصر

شرطة الأحداث وإلزامهم بمسلكية خلقية عالية وبحسن معاملة الحدث والرفق به تجنباً للصدمة، إجراء التحقيق في دار الملاحظة بحضور مندوب الدار وكل من الاختصاصي الاجتماعي والنفسي، عقد جلسة المحاكمة في الدار بدلاً من مقر محكمة الأحداث (وهو ما يشكل تقدماً ريادياً في معاملة الأحداث الجانحين)، عدم جواز إيقاف من هم دون سن ١٥ سنة بتاتاً إلا لظروف قاهرة تستدعي ذلك وبأمر من قاضي الأحداث، عدم إيقاف من هم دون سن ١٨ سنة إلا بأمر من قاضي الأحداث أو قاضي الأمور المستعجلة، إطلاق السراح الاحتياطي بكفالة أو غرامة لمن هم دون الخامسة عشرة من العمر، اعتبار قضايا الأحداث من القضايا المستعجلة.

كما تتوافق قوانين دول المجلس على ضرورة تكوين ملف كامل عن وضع الحدث صحياً وتعليمياً ومهنياً ونفسياً (خصائص شخصية في أوجه قوتها واضطراباتها) وظروفه الاجتماعية الأسرية / الاقتصادية، إضافة إلى العوامل التي أدت إلى سوء تكيّفه وانحرافه. ومن الأبعاد الهامة في هذا التقرير التوصية بنوعية احتياجاته الرعائية على جميع الصعد، وما تتوفر لديه من إمكانات شخصية وبيئية لتأهيله. ويقوم فريق من الاختصاصيين بتكوين هذا الملف يضم الأخصائي الاجتماعي، والأخصائي النفسي، والطبيب والمسؤول عنه في دار الملاحظة أو المراقب الاجتماعي في البيئة الطبيعية، وبقية أخصائيي التدريب والتعليم. وهو ما يمثل الوظيفة الأساسية لدار الملاحظة. تكمن الغاية الأساس لهذا الملف وتقريره الفني في اتخاذ أفضل التدابير الرعائية (تأديبياً وإصلاحاً، وتأهيلاً للحياة المستقبلية) تبعاً لوضع الحدث وخصائصه وظروفه.

ويشكل هذا الملف الوثيقة الأساسية التي يرجع إليها في كل الإجراءات اللاحقة، حيث يضم التقارير المنتظمة عن تطوره، والتوصيات المتعلقة بتعديل إجراءات تأهيله. وتوصي الدراسة بتطوير هذا الملف فنياً على مختلف الصعد، وليس مجرد الاكتفاء ببيانات عامة. ولذلك يجب أن تولي عناية خاصة لإعداده لجهة الوقت اللازم لفحص شخصية الحدث ودراسة ظروفه. كما يجب أن يتوفر التدريب الفني اللازم لأعضاء الفريق القائم بوضع هذا التقرير لجهة استيعاب خصائص الأحداث الجانحين على اختلاف أعمارهم وفئاتهم وظروفهم.

ومن الأمور الرائدة في قوانين الأحداث في دول الخليج، مما يتعين تعزيزه وتعميمه مرونة الإجراءات لجهة تقصير مدة الإقامة في المؤسسة الرعائية والعودة إلى البيئة الطبيعية في أقرب فرصة تتوفر فيها ظروف الرعاية والتأهيل الملائمين، مثل الوضع تحت الاختبار وصيغ الإفراج المشروط ومتابعة الحدث في البيئة الطبيعية واستكمال تأهيله وإدماجه فيها. وفي المقابل تمديد مدة الإقامة إذا دعت الضرورة لاستكمال برنامج تأهيله، ولم تتوفر له بعد الظروف الملائمة للعودة إلى البيئة الطبيعية. ويكمل هذه المرونة في الإجراءات تبني قوانين الأحداث في دول المجلس لمبدأ الإجراء الواحد لتعدد القضايا التي أقدم عليها الحدث. وهو ما يتمشى مع فلسفة الرعاية التي تذهب إلى أن الإجراء أو التدبير هو رعائي إصلاحي تأهيلي في المقام الأول، وليس مسألة عقابية تتراكم بتعدد الجنح أو الجنايات، كما هو شأن قانون عقوبات الراشدين. وكذلك مسألة فصل ملف الحدث عن قضية الراشدين الذين يمكن أن يكون قد أشترك معهم في الفعل الجنائي.

ومن الأمور الجيدة التأكيد على إجراءات حماية الحدث الجانح من مثل التشدد في منع نشر أسمه أو صورته أو الإعلان عن قضيته، أو كل ما يمكن أن يدل عليه لتجنيبه الوصمة الاجتماعية التي قد يكون لها آثار جد سلبية على اندماجه الاجتماعي. وفي الإطار عينه فرض عدم جواز تسجيل القضايا الأحكام الخاصة بالحدث في صحيفة السوابق لمن هم دون ١٨ سنة، أما الأحكام الجزائية في الجرائم التي تشين الكرامة وتجرح الاعتبار (من مثل المساس بالعقيدة، أو النفس أو العرض أو أمن الدولة) فتسجل في سجل خاص يقتصر الإطلاع عليه على المسؤولين عن الحدث ورعايته.

ومن ضمن وسائل حماية الحدث من الصدمة النفسية الممكنة جواز إعفاء الحدث من حضور المحاكمة على أن يتم إفهامه من قبل القائمين على رعايته بنوع الحكم وأهداف التدابير المتخذة فيه. على أن القوانين تفرض إجراء المحاكمة بحضور ولي الأمر والأخصائي الاجتماعي والمراقب الاجتماعي والمحامي في حالة الجنايات. وتسهيلاً لاندماجه الاجتماعي اللاحق تعطي بعض القوانين الأولوية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية من الأحداث، في الالتحاق بمؤسسات التدريب المهني.

كما أنه من الأهمية تعميم تجربة شرطة الأحداث على كل دول مجلس التعاون، بحيث تكون مؤهلة تأهيلاً رفيعاً من خلال خضوعهم لدورات تدريبية مكثفة متخصصة في فن التعامل مع الأحداث ومراعاة فئاتهم العمرية. ومن الضروري أن ترتدي هذه الشرطة لباساً مدنياً من أجل تسهيل التعامل والتواصل مع الحدث وعدم إشعاره بالخوف والتوتر.

ويشكّل التشدد في معاقبة أولياء الأمور أو الأوصياء الذي يتسترون على الحدث وهروبه من المؤسسة، ويزداد التشدد في معاقبتهم على تعريض الحدث للخطر الخلقي وحضه على ارتكاب أفعال جانحة، وهو ما يوفر المزيد من الحماية للحدث ووقايته من الانحراف. كما أن التشدد في قانون تشغيل الأحداث يوفر المزيد من وسائل الحماية والوقاية. وهو ما تؤكد عليه تشريعات الأحداث في دول المجلس وتضع له القواعد الفعّالة لجهة نوعية أماكن العمل وساعاته ونوع الأعمال التي يسمح تشغيل الأحداث فيها، والأجور والرقابة على ذلك كله.

تشكّل هذه الإجراءات القانونية تقدماً رائداً فعلاً في رعاية الأحداث الجانحين. وتوصي هذه الدراسة بتتويجها بتدريب القضاة وشرطة الأحداث على حقوق الطفل في الشريعة السمحاء وتعريفهم بمبادئ السياسة العربية الخليجية لرعاية الطفولة، وكذلك المعاهدات الدولية لحماية الطفولة وصولاً إلى التخصص الفني.

كما توصي بإنشاء لجنة فنية قانونية لدراسة قوانين الأحداث الجانحين في دول المجلس وتبادل المعلومات والخبرات وصولاً إلى اعتماد المواد الأكثر تقدماً في كل من هذه القوانين. وهو ما يشكّل مزيداً من التطوير ويحقق الريادة في رعاية الأحداث الجانحين.

* * *

الفصل الخامس

مرجعيات رعاية الأحداث الجانحين وصيغها

الفصل الخامس

مرجعيات رعاية الأحداث الجانحين وصيغها

أولاً - المرجعيات:

حققت دول المجلس تطوراً نوعياً في مرجعيات رعاية الأحداث الجانحين مما يتمشى مع أحدث النظم العالمية من ناحية، ويحقق المستوى المطلوب من الفاعلية من الناحية الثانية. فلقد تحولت دول المجلس جميعاً إلى إيكال أمر هذا القطاع إلى وزارات الشؤون الاجتماعية والتنمية، بعد أن كانت وزارات الداخلية في البعض منها هي التي تتولى شؤون هذا القطاع حتى فترة قريبة. وبالطبع شكّل قضاء الأحداث المعتمد في كل دول المجلس المرجعية القانونية وإجراءاتها لجهة تقرير التدابير والأحكام وتعديلها حسب الحاجة. وهناك تعاون وثيق وتنسيق دائم ما بين أركان الثلاثي المكوّن من العدل والشرطة والشؤون الاجتماعية في تقرير إجراءات الرعاية وتنفيذها.

وينفتح هذا الثلاثي على بقية المؤسسات الحكومية والقطاع الأهلي الذي بدأ يلعب دوراً متزايداً في القيام بمهام رعاية الأحداث الجانحين. فبالإضافة إلى دور وزارة التربية الهام على الصعيد التعليمي واعتماد امتحاناته وشهاداته، تقوم وزارة الأوقاف بتوفير التربية الدينية ذات الأهمية المحورية في برامج إصلاح الجانحين. كما أن قطاعات التنمية المجتمعية وهيئاتها من مثل مراكز وجمعيات الأمومة والطفولة والأسرة والشباب والأندية الاجتماعية والرياضية على اختلافها، وهيئات العمالة

والإنتاج والخدمات، تقوم كلها بدور هام في العمل على إدماج الحدث الجانح في المجتمع خلال برامج تأهيله وبعد تخرجه.

هناك مبررات أساسية لهذا التطور تتبع من فلسفة الرعاية ذاتها. فطالما أن هدف كل إصلاح وتأهيل هو إعادة إدماج الحدث الجانح في المجتمع بشكل إيجابي بناءً، فإن وزارات الشؤون والتنمية هي الهيئات الطبيعية الأكثر تأهيلاً لإنجاز هذا الاندماج. ففي المقام الأول يعمل توليها لعملية الرعاية على إبعاد الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالأجهزة الأمنية والهيئات العقابية. تشكل هذه الوصمة العقبة الأكبر أمام التكيف والاندماج الاجتماعي. كما أن هذه الوزارات هي الأكثر تأهيلاً لتوفير مختلف إجراءات الرعاية من خلال شبكة هيئاتها ومؤسساتها وثيقة الارتباط بالتنمية المجتمعية: مراكز خدمات الأسرة والأمومة والبيئة المحلية على اختلافها. وهي أيضاً الأكثر تأهيلاً نظراً لمسؤولياتها عن إجراء المسوح والدراسات حول الواقع الاجتماعي ومشكلاته وأزماته، وخصوصاً المناطق الهامشية التي تكثر فيها اضطرابات سوء التكيف وتعززه، مما يتيح تشخيص واقع الانحراف وعوامله ودينامياته. كما أنها هي المسؤولة عن برامج خدمة وتنمية هذه المناطق الأكثر إنتاجاً لجنوح الأحداث. ولذلك فهي تلعب الدور الأساسي على صعيد الوقاية والعلاج في آن معاً.

وطالما أن دول المجلس قد اعتمدت السياسة الرعائية في البيئة الطبيعية إلى أقصى الدرجات الممكنة بحيث تختصر نسبة حالات الإيواء في المؤسسات إلى حدّها الأدنى، ويصار إلى تدابير الإفراج المشروط والرقابة القضائية منذ أن تسمح ظروف الحدث بذلك، فإن شبكة هيئات وزارات الشؤون والتنمية تشكل التأطير الأنسب والأكثر طبيعية وفاعلية.

وتبرز أهمية هذا التأطير خصوصاً على صعيدي الوقاية من الانحراف، والمتابعة اللاحقة للمتخرجين من المؤسسات الإيوائية وإدماجهم اجتماعياً. ويعمل هذا التأطير بفاعلية وظيفية جيدة نظراً لمرجعية سلطة الوزارة على مختلف الهيئات التابعة لها وإمكانية التنسيق المتقدم فيما بينها.

كما أن هذه الوزارات هي الأكثر ملائمة لتولي شؤون رعاية الأحداث الجانحين طالما هي تتولى وظيفياً شؤون رعاية كل الحالات الاجتماعية الأخرى من فئات خاصة ومسنين، وخصوصاً حالات الأيتام والتصدّع الأسري والتعرض لخطر الانحراف. وهناك تسلسل وظيفي إجرائي طبيعي ما بين الوقاية ورعاية الحالات الاجتماعية وتأهيل الجانحين سواء من حيث الفلسفة الموجهة لعمليات الرعاية هذه، أو من حيث الإجراءات.

ويلعب القطاع الأهلي دوراً متزايداً في هذه الإجراءات والبرامج. وتكمن قيمة هذه الدور ليس في الوفرة المادي الناجم عن العمل التطوعي، بل الأهم من ذلك بالتأكيد في دلالة التدخل ذاته الذي يحمل معنى الإدماج الاجتماعي لمختلف هذه الفئات، وترسيخ الألفة بينها وبين قوى المجتمع، من خلال تقبلها والتعامل الإيجابي معها؛ وهو واحد من أهم العوامل العلاجية وأكثرها فاعلية.

ولذلك هناك اتجاه متزايد لدى دول المجلس لفتح مجال عضوية مجالس إدارة مؤسسات رعاية الجانحين لقيادات المجتمع وما تسبغه مشاركتهم في هذه المجالس من قيمة اجتماعية على العمل الرعائي. كما أن هناك توجهات متزايدة لدى بعض هذه الدول لإيكال أمر إدارة بعض

مؤسسات رعاية الجانحين وخصوصاً من فئة سن دون الخامسة عشرة من العمر، ومن مستوى جنوح بسيط إلى متوسط إلى القطاع الأهلي مع رقابة وزارات الشؤون وقضاء الأحداث والتنسيق معه. وكذلك إيكال أمر إدارة بيوت الضيافة الخاصة بالرعاية اللاحقة للقطاع الأهلي. وهو ما يضيف صفة اجتماعية طبيعية على هذه المؤسسات، وخصوصاً الاستفادة من إمكانات القطاع الأهلي في توفير الاندماج المهني لهؤلاء. وهو الاندماج الذي يرسخ تكيفهم وتأهيلهم.

وتوصي هذه الدراسة دول المجلس بالعمل على تعزيز مشاركة القطاع الأهلي في مختلف صيغ الرعاية ومستوياتها ومراحلها، وزيادة مسؤوليته عن تنفيذ سياسات الرعاية وبرامجها، بالتنسيق مع الجهات الرسمية المعنية.

ثانياً - صيغ الرعاية وهيكلها التنظيمية:

تتعدد صيغ رعاية الجانحين والمعرضين لخطر الانحراف، إلا أنها تتسلسل عادة كالتالي: الوقاية من الانحراف، رعاية المعرضين لخطر الانحراف في البيئة الطبيعية، المراقبة الاجتماعية؛ دور الملاحظة، دور الرعاية الاجتماعية، دور التقويم الاجتماعي، دور الرعاية اللاحقة.

وتتفاوت التسميات لبعض هذه الوحدات ما بين دول المجلس بينما هي تتوافق على تسمية بعض الوحدات الأخرى. وتوصي الدراسة بتأليف هيئة تنسيقية لتوحيد التسميات بين دول المجلس بغية تسهيل التعاون

والتبادل والتنسيق والتوثيق. كما توصي بالعمل على توحيد اللوائح الداخلية لمختلف الوحدات.

١ - الوقاية: وهي تشكّل خط الدفاع الأول ضد ظاهرة جنوح الأحداث من خلال العمل على علاج العوامل الأسرية والمدرسية والاجتماعية المؤدية إليه ومنع ظهورها أو تفشيها، ومنها تعزيز برامج حماية الأسرة وصحتها النفسية والإنجابية، وكذلك صناديق الرعاية الاجتماعية، والبرامج الوطنية للأسر المنتجة، وحماية الحياة الزوجية وحماية الأبناء في القوانين الشرعية وممارستها، وكذلك الصحة النفسية المدرسية والإرشاد المدرسي لحل مشكلات تكيف الأطفال دراسياً وسلوكياً واندماجهم في البيئة المدرسية. يأتي بعد ذلك كل هيئات ومؤسسات تأطير الطفولة والناشئة ضمن بيئات معافاة ومنمية لطاقتهم وحامية لهم من مغريات الشارع وإنحرافاتهما، ومنها السهر على الصحة النفسية والاجتماعية للبيئة المحلية، والتصدي لآفات البؤر الهامشية ومنع تفاقمها. وتتبع الشرطة في بعض البلدان المتقدمة تخصيص شرطة أحداث وناشئة تلعب دور التأطير الرياضي والثقافي في الأحياء الشعبية، بما يحول دون أخطار أوقات الفراغ المتزايدة لأبناء هذه الفئات الذين لا تتوفر لهم إمكانات الانضمام إلى الأندية. هذا بالإضافة إلى تزايد الوجود الأمني في هذه الأحياء مما يمثل روادعاً تحول دون وقوع حالات الانحراف. ولقد أنشأت إحدى دول المجلس (الإمارات) إدارة للحماية الاجتماعية تقوم بمهمة الاستشعار عن بعد من خلال منظومة دراسة الظواهر

الإنحرافية وإجراء المسوحات لها ولعواملها وأماكنها ومواسمها، تحت شعار "الوصول إلى الأحداث قبل وصولهم إلينا". وتتوفر لدول المجلس الأخرى أدوات استشعار مشابهة ولو اختلفت المسميات. ومن أبرز أنشطة الوقاية حماية الطفولة المعرضة لخطر الانحراف إنشاء برامج من مثل مكافحة التسول، ومراقبة عمل الأطفال وحمايتهم وإعادة تأهيلهم، وكذلك مشاريع الطفولة الآمنة لحماية أطفال الشوارع وإعادة تأهيلهم. وكل أنشطة التدخل المبكر في الأسرة والمدرسة للوقاية من المروق من سلطة الوالدين، أو الهروب المتكرر من البيت والمدرسة، أو تعرض الأطفال لسوء المعاملة والإهمال والنبذ والقسوة في الأسرة مما يصل أحياناً حد إسقاط حق وصاية الوالد أو الوالدين في الحالات التي يقدم فيها أحدهما على أفعال شائنة خلقياً، أو الاعتداء الخلفي على الطفل، وهي من الإجراءات التي تتدرج تحت باب حماية الطفولة المعرضة لخطر الانحراف. وتلعب رعاية هؤلاء الأطفال في البيئة الطبيعية دوراً هاماً من قبل رعاية الأيتام في كنف أمهاتهم حيث تقدم المساعدات المادية والتأهيلية والاجتماعية للأم كي تتمكن من تربية أبنائها في كنفها. وكذلك تسليم الأولاد المعرضين لخطر الانحراف أو الأيتام لأحد الأقارب أو الأهل الموثوقين، وتوفير المساندة المادية له مع متابعة من قبل مركز خدمات الأسرة تقوم به أخصائية اجتماعية. ومن ضمن أساليب الرعاية في البيئة الطبيعية كل إجراءات تعليق نفاذاً أحكام محكمة الأحداث بشكل مشروط على أن يتعهد أولياء أمر الطفل برعايته وحمايته. ويدخل الاختبار القضائي ضمن هذه الصيغة من الرعاية في البيئة الطبيعية. كما يدخل ضمنها إجراءات منع الحدث من ارتياد أماكن معينة أو الإقدام على أنشطة معينة، أو القيام

بخدمة مدنية، أو الالتحاق بتدريب مهني في ورش أو مزارع محمية وبمتابعة المراقب الاجتماعي، أو مركز خدمة البيئة المحلية أو سواها. وتهدف هذه الإجراءات إلى إبقاء الحدث في بيئته الطبيعية حيث يصار إلى توفير وسائل الاندماج الاجتماعي له.

وفي المحصلة تقوم الوقاية على مبدأ دورات الحياة: طفولة أولى، طفولة متأخرة، حادثة، ومراهقة، شباب. تؤسس كل مرحلة لما يليها من المراحل. فالإنجازات التي تتحقق على صعيد النمو المعافي في مرحلة ما تتراكم مع الإنجازات التي تحققت في المراحل السابقة عليها وترسخها، في الآن عينه الذي تؤسس فيه للنمو المعافي في المرحلة التي تليها. وعلى العكس فإن الأضرار والأخطار وأوجه القصور التي تصيب مرحلة ما ستولد اضطرابات تنعكس سلباً على النمو في المرحلة التالية، مما يفاقم آثارها، ويجعل علاجها أكثر صعوبة وكلفة. وهكذا فالوقاية لا تقتصر على حماية سن الحادثة من الأخطار ومراقبتها، وإنما يتعين على أن تبدأ مع بداية دورات الحياة. وكلما كانت الوقاية أكثر تبكيراً ووفرت مقومات النمو المعافي والتحصين ضد أخطار الاضطراب ساعد ذلك على حماية الناشئة وتكيفها. وأما الأخطار الطارئة في مرحلة عمرية متقدمة من مراحل الحادثة فتظل عندها مسألة قابلة للاستيعاب والعلاج بسهولة نسبية.

٢- **مؤسسات رعاية المعرضين لخطر الانحراف:** وهي تشكّل الحلقة المؤسسة الأولى الأكثر انفتاحاً على المجتمع والأقرب إلى البيئة الطبيعية، حيث تودع فيها الحالات التي لا يتوفر لها مجال الإقامة الآمن في الأسرة أو لدى متكفل موثوق. وتخصص عادة للأطفال من

أعمار مختلفة ما قبل سن السابعة وما بعدها. وقد يقسم الأطفال إلى فئات عمرية. وقد يختلط في هذه الصيغة الأيتام وأبناء الأسر المتصدّعة. وبينما تتفاوت التسميات حيث تميّز بعض دول المجلس ما بين دور رعاية أيتام ودور ضيافة للمعرضين لخطر الانحراف، نجد صيغاً أخرى تدمج الفئتين معاً. إلا أن دول المجلس تتوافق في قوانينها على تحديد فئة المعرضين لخطر الانحراف: اليتيم بدون إمكانية تكفل، المروّق من سلطة الوالدين، الهروب المتكرر من البيت والمدرسة، النشرّد والمبيت في أمكنة غير معدّة للإقامة، التسوّل، ممارسة أعمال هامشية. يودع الأحداث في هذه المؤسسات عادة بناء لتدبير صادر عن قاضي الأحداث. إلا أن هناك صيغاً تقوم فيها الهيئة المسؤولة في وزارة الشؤون الاجتماعية عن حماية الطفولة باتخاذ هذا التدبير. وفي الحالتين يهدف تدبير الإيداع إلى حماية الطفل من البقاء معرضاً للأخطار الخلقية.

وتتوفر لدول المجلس لوائح تنظيمية متقدمة حول شروط القبول وإجراءاته وبرامج الرعاية الشاملة صحياً وتعليمياً ونفسياً واجتماعياً وترويحياً. كما يتوفر توصيف مهني بمؤهلات ومسؤوليات كل فئات العاملين فيها على اختلاف رتبهم. ولها مجالس إدارة تضم ممثلين من القطاع الرسمي (وزارة الشؤون والتنمية) والأهلي. وتتوفر لها عادة ميزانيات جيدة تفي باحتياجات التسيير والرعاية.

تتبع هذه الدور صيغة البيئة المفتوحة حيث يلتحق الأبناء بمدارس التعليم العام، ويمارسون العديد من الأنشطة في البيئة المحلية. ومن المفضل أن تكون هذه الدور محدودة الحجم بحيث تنغرس تماماً في

البيئة الاجتماعية المحيطة. وهو ما يوصي بالإقلاع عن مشاريع إقامة وحدات كبرى تأخذ طابع مجتمعات الرعاية التي تتميز عن البيئة المحلية، مما يهدد باتخاذها دلالة مجتمعات الموصومين اجتماعيا. يتعين أن يكون المبدأ المسير لها هو العمل على أكبر قدر من الاندماج في البيئة الاجتماعية المحلية بحيث يسود فيها أكبر انفتاح ممكن على المجتمع، مما يشكل أحد أبرز عوامل التكيف. ويتمثل أحد أبرز معوقات فاعليتها الرعائية في "عملية المؤسسة" أي تكيف النزلاء لعالم مغلق ومحدود يخلو من تحديات التكيف للحياة الاجتماعية، ويحول دون الاستقلال اللاحق لهم عنها حين يقترب موعد تخرجهم منها.

٣- المراقبة الاجتماعية: وهي صيغة متطورة جداً في معظم دول المجلس، حيث يوجد لها مكتب أو أكثر ضمن وزارة الشؤون والتنمية الاجتماعية. تهتم المراقبة الاجتماعية بالحالات التي توضع تحت الاختبار، أو التي يقرر بشأنها تدبير الإفراج المشروط. وفي الحالتين يتم الأمر بحكم قضائي. الغاية من ذلك هي إتاحة الفرصة لإصلاح الحدث الجانح ذي الخطورة البسيطة أو المتوسطة في البيئة الطبيعية، عندما تتوفر فيها الظروف الملائمة لذلك.

يبقى الحدث في عهدة الوالدين أو ولي الأمر ويتابع دراسته أو تدريبه المهني المعتادين. وقد يكلف ببعض أعمال الخدمة المدنية أو يحظر عليه ارتياد أماكن معينة، أو مخالطة أوساط معينة تشكل

خطراً خلقياً. ويشرف على تنفيذ التدبير مراقب اجتماعي مكلف من قبل وزارة العدل، ممن يتمتعون بالموثوقية الأخلاقية والنضج الشخصي. ويفرض على الحدث ذووه أو ولي أمره الالتزام بتوجيهات المراقب الاجتماعي الذي يقدم تقريراً دورياً لقاضي الأحداث عن سير عملية تكيفه واندماجه. وإذا فشل التدبير في تحقيق غايته رغم ما يبذله المراقب الاجتماعي من جهود لإنجاحه، يعيد قاضي الأحداث النظر في التدبير حيث يقرر إيوائه في مؤسسة رعائية.

وقد ترى الجهات المختصة إبقاء الحدث الجانح في بيئته بغية دراسة حالته التي يشارك فيها المراقب الاجتماعي بالإضافة إلى بقية الاختصاصيين وإعداد التقرير الذي يرفع إلى قاضي الأحداث لاتخاذ التدبير الملائم. يقوم المراقب الاجتماعي في هذه الحالة بالسهر على حسن سلوك الحدث خلال مدة الاختبار المؤقت هذه، إضافة إلى إسهامه في دراسة حالته. وهو إجراء له قيمته الرعائية الإصلاحية المستندة إلى فلسفة إبقاء الحدث في بيئته الطبيعية طالما سمحت الظروف بذلك، لجهة حمايته من الأخطار الخلقية وأخذ الضمانات من ولي أمره بحمايته ورعايته، وتعهده هو بحسن السلوك.

هذه الصيغة الرعائية منتشرة عالمياً في رعاية الأحداث الجانحين، ولها مميزات كبيرة تتلخص بأهمية إتاحة الفرص أمامه للاندماج الاجتماعي. ولذلك فهي من التدابير التي يشجع على إتباعها كلما

أصبحت الظروف ملائمة. وهي من ناحية ثانية تشجع على الإسراع بتخرّج الحدث من المؤسسة وعودته إلى البيئة الطبيعية. وتتضمن لوائح دول المجلس بيانات تفصيلية في كيفية انتقاء المراقب الاجتماعي ومؤهلاته وتعيّنه بقرار من وزير العدل، كما تتضمن بياناً مفصلاً بمهامه وواجباته.

٤ - دور الملاحظة: وهي من الصيغ الوسيطة ما بين إيقاف الحدث الجانح وإيداعه في المؤسسة الإصلاحية، حيث يودع فيها الحدث لفترة مؤقتة ضرورية لدراسة حالته وتقديم التقرير الشامل عنه إلى قاضي الأحداث لاتخاذ التدبير الملائم بشأنه. يودع فيها الأحداث الذين لا تتوفر ظروف ملائمة لبقائهم في البيئة الطبيعية. وقد تتفاوت أعمار هؤلاء الأحداث ما بين ١٢ وأقل من ١٨ سنة، كما تتفاوت خطورة حالتهم وسلوكهم الجانح.

يتوفر لكل دول المجلس تقريباً دار أو أكثر للملاحظة حسب الأتساع الجغرافي والحجم السكاني. وقد تقوم دار الملاحظة في جناح مستقل من مؤسسة الرعاية في بعض الحالات التي لا تدعو فيها الحاجة إلى دار مستقلة. وعليه فإن دور الملاحظة تشكل الحلقة الأولى في الرعاية المؤسسية الداخلية. وتتمثل وظيفتها الأساسية في أمرين اثنين: أولهما إجراء دراسة حالة معمّقة للحدث يقوم بها فريق من الاختصاصيين. فبالإضافة إلى الفحص الطبي، يتم فحص نفسي مفصّل للحدث لجهة اضطراباته السلوكية والانفعالية وصراعاته وديناميات شخصية وإمكاناته العقلية وميوله المهنية. كما تدرس أوجه

القوة والإيجابية في شخصيته وأوجه القصور والاضطراب. ويحدد بناءً لذلك مدى حاجته إلى الإرشاد النفسي، كما توضع الاقتراحات بصدد توجيهه التعليمي والمهني. ويلعب الاختصاصي الاجتماعي دوراً محورياً في إعداد هذا التقرير حيث يدرس ظروفه الأسرية والبيئية بإشكالاتها ومعوقاتهما، كما بإمكاناتها وإيجابياتها، مما يتيح رؤية واضحة لأساليب إدماجه في البيئة الطبيعية. ويشارك هؤلاء الاختصاصيين كل المشرفين على الأنشطة التعليمية والرياضة، وورش التدريب المهني، والأنشطة الفنية والترفيهية حيث توضع تقارير عن الحدث في مختلف هذه المجالات مبينة توجهاته وإمكاناته. ويلعب المشرف المسؤول عن الحدث في دار الملاحظة دوراً محورياً كذلك حيث تتاح ملاحظة تصرفاته وردود فعله وتفاعلاته وعلاقاته ومواقفه من النظام والأنشطة، وسلوكه في اللقاءات الجماعية. وهو ما يتيح تشكيل صورة دقيقة عن وضعه وتوجهاته كما تتجلى خلال مدة كافية من الزمن. يمثل التقرير خلاصة كل هذه الجهود التشخيصية بما يشكل صورة مفصلة عن وضع الحدث، كما يقترح التقرير التوصيات المناسبة لعملية إصلاحه وتأهيله. ويتخذ قاضي الأحداث قراره بالتدبير المناسب بالاستئناس بهذا التقرير.

أما الأمر الثاني فيتمثل في بداية عملية الإصلاح منذ التحاق الحدث بدار الملاحظة. ذلك أن هناك برنامجاً يومياً ينظم حياة الحدث. فكل الأنشطة التعليمية والتثقيفية والرياضية وورش العمل المهني، وخصوصاً جلسات الحوار الجماعي بإشراف المرشد المسؤول، أو حتى التدخلات الإرشادية من قبل الاختصاصي النفسي، وتدخلات

الاختصاصي الاجتماعي في العمل مع الأسرة والبيئة الطبيعية تشكّل الحلقة التمهيدية لعملية التأهيل في الحالات الصعبة التي تحتاج إلى برنامج رعاية طويل المدى. كما أنها تشكّل عملية رعاية عملية إذا كانت حالة الحدث بسيطة تحتاج إلى بعض الإرشاد النفسي والتوجيه السلوكي وإصلاح العلاقة مع الأسرة والربط بالبيئة الطبيعية. يكتفي بعدها عادة، عند الانتهاء من إعداد التقرير وعرضه على قاضي الأحداث باتخاذ تدابير عودته إلى البيئة الطبيعية تحت نظام الاختبار القضائي على اختلاف درجات المتابعة تبعاً للحاجة.

وتوضح قوانين الأحداث في دول المجلس بدقة شروط الإيداع والاستقبال ومدته وإجراءاته. كما توضح الأنشطة التي ينخرط فيها الحدث. وهي تمثل عادة نموذجاً مختصراً لبرامج مؤسسات الرعاية الداخلية. كما توضح هذه القوانين واجبات ومسؤوليات الفريق العامل في الدار. في إطلاق عملية تأهيل الحدث ووضع أسسها الفاعلة. ولذلك توصي هذه الدراسة بتحويل دور الملاحظة إلى مكان تأهيلي مكثّف وفعلي من خلال برامج مدروسة جيداً (كما سيأتي بيانه)، ومن خلال السهر على الكفاءة المهنية لجهاز الدار البشري وتدريب كل منهم (تبعاً للاختصاص) على التدخل المكثّف. فإذا توفر للدار هذه الظروف فإنها ستشكّل عندها حلقة رعاية فعلية قد توفر الكثير من الوقت والجهد، من خلال تسريع علاج مشكلات الحدث النفسية والتعليمية والأسرية وعودته إلى الاندماج في بيئته الطبيعية.

٥ - **مؤسسات الرعاية الداخلية:** وتشكّل الحلقة الأساسية في علاج وتأهيل الأحداث الجانحين ذوي الخطورة المتوسطة والعالية، ممن

يحتاجون إلى برنامج طويل المدى نسبياً. يطلق عليها تسميات مختلفة في مختلف دول المجلس. ومن الشائع تقسيمها إلى مستويين تبعاً للسن ودرجة الخطورة: فئة سن ١٢-١٥ سنة، وفئة سن ١٥-١٨ سنة من ذوي الخطورة العالية. ولكل فئة أنظمة ولوائح خاصة بها تبعاً لدرجة انفتاحها على البيئة الطبيعية. الفئة ١٢-١٥ هي بالطبع الأكثر انفتاحاً. بينما تتصف لوائح الفئة ١٥-١٨ بمزيد من التشدد. وفي الحالتين يتم الإيداع بقرار قضائي. ويبين استعراض قوانين الأحداث في دول مجلس التعاون أن هناك تفصيلاً شاملاً للوائح والإجراءات والمسؤوليات والمؤهلات واللجان، وطرق اتخاذ القرارات والهيئات المشرفة، وكذلك للعلاقات مع الأهل والبيئة الطبيعية والزيارات والمأذونيات والجزاءات وتوقيعها على الأحداث. وكلها على درجة عالية من التحديد، وتوجهها فلسفة راعية تجعل من الإصلاح والتأهيل المعيار الأساسي لكل الإجراءات، بما فيها الإفراج المشروط، وتعديل مدد الإقامة بالتقصير أو التطويل تبعاً لحاجات تأهيل الحدث وظروفه. وبالتالي فلقد حققت دول المجلس على هذا الصعيد تقدماً كبيراً على درب توفير أطر الرعاية النموذجية للأحداث الجانحين.

تتشابه برامج الأنشطة ومحاورها إلى حد بعيد في هذه الدور بين دول المجلس: الصحة، التعليم، التدريب المهني، التربية الدينية، التربية الرياضية، الأنشطة الفنية، الترويج، الأنشطة الإنمائية إلى المجتمع وثقافته (رحلات، معسكرات، مباريات مع الخارج، زيارة المتاحف والمواقع الأثرية) الأنشطة التنقيفية. وهي تظهر إنجازات

طبية في هذا المجال، من قطر إلى آخر. كما يظهر بوضوح السهر على تجنب الوصمة الاجتماعية، وحفظ كرامة الحدث وإيجابية التعامل معه، وتحلي العاملين بالإيجابية والرفق والأخذ بيد الحدث، إصلاحاً لشأنه ومصالحة له مع الجماعة والمجتمع ومع ذاته قبل هذا وذلك.

كما يتضح من التقارير القطرية توفر التجهيزات والموارد البشرية اللازمة وتحديد مهامها ومسؤولياتها وواجباتها وضوابط ممارستها. ولكل واحدة من هذه المؤسسات مجالس إدارة تضم أعضاء من العاملين فيها إضافة إلى المدير ونائبه ومندوبين عن وزارات الشؤون والعدل وممثلين للقطاع الأهلي. وتشرف هذه المجالس على تسيير العمل في الدار والسهر على تطبيق سياسات الوزارة والدولة في الرعاية.

ويمكن لمزيد من التنسيق بين دول المجلس وتبادل الخبرات أن تحقق تقدماً نوعياً في تحديد الأطر العامة الناظمة لرعاية الأحداث الجانحين على اختلاف درجات خطورتهم ومتطلباتها. ولقد بلغت بعضها (السعودية، الكويت) على صعيد تطوير اللوائح والأنظمة مستوى ليس فيه مجال للمزيد، مما يدل على مقدار الاهتمام الرسمي التي توليه دول المجلس برعاية الطفولة والناشئة.

٦ - الرعاية اللاحقة: تلعب الرعاية اللاحقة دوراً حيوياً في تدعيم التأهيل وتعزيزه، تماماً كما تفعل فترة النقاهة في تدعيم الشفاء. تهدف

الرعاية اللاحقة إلى مساندة الحدث المتخرج في اندماجه الاجتماعي وتكيفه السلوكي، كما في مساندته لترسيخ وضعه التعليمي والمهني. وكل نظم الرعاية في دول المجلس تعطي الأهمية المستحقة لهذا الإجراء، وذلك من خلال إحدى صيغتين:

الأولى متابعة الحدث المتخرج في البيئة الطبيعية من قبل اختصاصي اجتماعي منتدب لهذه الغاية من قبل الدار أو الوزارة؛ حيث يتابعه في اتصالات هاتفية مستمرة ولقاءات دورية. ويعمل على مساعدته على تجاوز ما يواجه من صعوبات في تحصيله العلمي أو تدريبه المهني أو انغماسه المهني والاجتماعي والبحث عن فرص العمل الأنسب لوضعه، وعن إنغماسه في الأوساط المتكيفة (من أندية وهيئات وسواها)، وخصوصاً العمل على تعزيز علاقته بأسرته. وتتباين هذه الاتصالات واللقاءات بمقدار ترسخ اندماجه وتحمله لمسؤولية إدارة حياته وبناء مستقبله. إلا أن مجرد توفر هذه الاختصاصي عند الحاجة يشكل مساندة معنوية هامة للحدث في مواجهة تحديات حياته الجديدة.

أما الصيغة الثانية فهي دور الشباب، وتسمى دور الضيافة في بعض دول المجلس. هنا يتوفر للمتخرج مكان إقامة إذا لم يتوفر له العيش مع أسرة متماسكة تتقبله. ولهذه الدار عادة مدير وعدد من المشرفين تبعاً لعدد النزلاء يواكبون المتخرج ويساندونه نفسياً ومعنوياً كما يساعدونه في إنغماسه المهني والاجتماعي وتوثيق صلاته بالمجتمع وبالعالم العمل. ومن المستحسن أن يكون للقطاع الأهلي دور رئيسي في هذه الصيغة نظراً لما يوفره أعضاؤه من مزيد من فرص

الاندماج الطبيعي في عالم العمل والحياة الاجتماعية النشطة، وكذلك في توفير فرص الاستقلال عن الدار. ومن الشائع في بعض الصيغ إسهام النزلاء في جزء من نفقات إقامتهم في الدار تعزيزاً لإحساسهم بالمسؤولية عن ذاتهم وإدارة حياتهم.

وتتمثل أهمية الرعاية اللاحقة التي يتساوى في الحاجة إليها كل نزلاء مؤسسات الرعاية على اختلاف مشكلاتهم وأوضاعهم في اعتبارين متلازمين. أولهما تعزيز القدرة على الاندماج الاجتماعي والاستقلالية، مما أشرنا إليه للتو. ذلك أن هناك دوماً فارقاً بين حياة المؤسسة الداخلية المضبوطة والخالية من التحديات الحياتية، وبين حياة المجتمع بما فيها من انفتاح ومفاجآت وتحديات تتطلب المواجهة والقدرة على إثبات الذات وتحمل الضغوطات والقيام بالمسؤولية الذاتية الفعلية، على عكس حياة المؤسسة التي تتصف بقدر من الإتكالية على المسؤولين عن رعايته، والذين يناط بهم حل العديد من مشكلات حياته داخلها.

أما الاعتبار الثاني الذي يجعل للرعاية اللاحقة أهمية حيوية فيتمثل في التحصين ضد ميل كامن قد يراود المتخرج للعودة إلى حياته الجانحة السابقة حين يواجه صعوبات العمل وأعبائه ومحدودية الدخل، وحين يشعر بالإحباط والعجز عن المواجهة وحل بعض المشكلات الصعبة التي قد تعترضه. وهناك إغراء آخر على درجة من الخطورة يتمثل بالعودة إلى شلة رفاق السوء الذين يحاولون تتبع أخباره ويمارسون عليه شتى وسائل الغواية والإغراء وتزيين حياة الانحراف ومتعها السهلة، والكسب الهين من ارتكاب الجنح مقارنة

بهزال الكسب من حياة العمل وما فيها من جهد وإرهاق. الحدث المتخرج معرض أحياناً للسقوط أمام المغريات الخارجية التي تعرض له أو تمارس عليه، أو لأن يبتكس ويستسلم أمام الصعوبات الذاتية التي تعترض اندماجه المهني والاجتماعي. هنا يلعب، المشرف المواكب للمتخرج دور الحليف والسند، وكذلك دور السلطة التي يتعين أخذها بالحسبان على مستوى ضبط النزوات والتحكم بالسلوكات وتحمل مسؤولية إدارة الذات وبناء المستقبل.

هناك تجارب رائدة في الرعاية اللاحقة في عدد من أقطار المجلس. يبدأ التخطيط لها منذ إيداع الحدث في المؤسسة الرعائية من خلال أنشطة توثيق الصلة بالأسرة والبيئة المحلية، ومؤسسات تأطير الناشئة والشباب وعالم الدراسة والتدريب المهني والعمل. ذلك أن العمل الرعائي لا يقتصر على تعديل السلوكات الجانحة، أو التقويم الخلق، وإنما تتمثل غايته الأساسي الموجهة لكل إجراءاته وأنشطته في تمكين الحدث من اكتساب وسائل الاندماج الاجتماعي والمهني، وبالتالي في استعادة الأهلية الاجتماعية بكامل معناها. تلك هي غاية الرعاية وهي ذاتها غاية كل تنشئة.

* * *

الفصل السادس

تطوير فاعلية برامج الرعاية والتأهيل

الفصل السادس

تطوير فاعلية برامج الرعاية والتأهيل

تبين التقارير القطرية أن هناك توافقاً كبيراً في برامج الرعاية داخل المؤسسات سواء لفئات المعرضين لخطر الانحراف، أم الأحداث الجانحين. وتتضمن هذه البرامج، على اختلاف مسميات مؤسسات الرعاية ومستوياتها، أنشطة أساسية تتمثل في الإيواء الكامل (التغذية، الملبس، والمصروف) والرعاية الصحية داخل المؤسسة وخارجها، التعليم، التدريب المهني، توطيد العلاقة ما بين الحدث وأسرته، الرعاية النفسية لمن يعانون من بعض الاضطرابات الانفعالية والسلوكية، التربية الدينية، النشاط الرياضي، أنشطة الهوايات على اختلافها (شعر، مجلات حائط، مسرح، فنون تشكيلية، هوايات فنية وعلمية)، الأنشطة الترفيهية، والرحلات والزيارات والصلات مع المجتمع. كما أن تنظيم الحياة داخل المؤسسة يخضع لبرنامج يومي وأسبوعي وشهري. وتتم مختلف الأنشطة ضمن جماعات أو أسر موزعة تبعاً للسن، إضافة إلى العلاقات الفردية ذات الطابع الإرشادي ما بين الحدث والمشرّف المسؤول عن رعايته، أو الاختصاصي الاجتماعي أو النفسي. إلا أن المادة العلمية التي توفرت لهذه الدراسة من خلال مختلف التقارير لا تقدّم سوى معطيات عامة عن هذه البرامج وأنشطتها لجهة أهدافها الفنية في تلبية احتياجات الأحداث الرعائية والتأهيلية. هناك تفاوت كبير ما بين تقدّم التشريعات والإجراءات والأنظمة الداخلية وواجبات العاملين ومسؤولياتهم، وبين عمومية محاور برامج الأنشطة. ولذلك تأتي هذه الدراسة لتقدّم تصورات فنية في تحديد أهداف الأنشطة بحيث يتبين بدقة ماذا يتعيّن أن نعالج وأن ننمي، وما هو دور كل نشاط في ذلك بحيث يمكن تقييم العمليات الرعائية ومدى تحقيقها لأهداف الرعاية والتأهيل. ولا بد في

هذا الصدد من الإشارة إلى أن صلاح الحدث وتعديل سلوكه الجانح على أهميتهما الكبرى لا يغطيان كل احتياجات رعايته وتأهيله كي يصبح مواطناً قادراً على إدارة حياته وتحمل مسؤولية بناء مستقبله، ويتمكن من الاندماج الاجتماعي النشط والفاعل. يتعين إذا البدء بتحديد خصائص هذه الشريحة من الأحداث المعرضين لخطر الانحراف والجانحين منهم، ومن ثم يتم تحديد أهداف الرعاية والأنشطة التي تحققها.

أولاً- محاور احتياجات الحدث التأهيلية:

تتصف عملية التأهيل بتعدد الأبعاد والمستويات، وتستهدف علاج جوانب عديدة من حياة الحدث وواقعه. ويتعين الشغل عليها كلها بشكل متزامن أو متسلسل وصولاً إلى استكمال برنامج التأهيل. ويمكن تقسيم هذه الأبعاد بشكل إجمالي إلى المحاور التالية:

١ - **محور الخصائص النفسية لشخصية الحدث:** يشترك في هذه الخصائص وبمقادير متفاوتة كل من الجانحين والمعرضين لخطر الانحراف. وهي في مجملها نابعة من التاريخ الأسري المضطرب، أو من تصدع الأسرة وصولاً إلى غيابها كلياً، مع ما يصاحب ذلك من حرمانات متعددة تتفاعل فيما بينها كي تفاقم من آثارها السلبية (حرمان مادي، حرمان عاطفي، حرمان ثقافي، حرمان تعليمي، حرمان من الرعاية والحماية). يضاف إليها اضطرابات وصراعات نفسية متفاوتة في شدتها، تظهر أحياناً في اضطرابات النوم والمزاج والتوتر الانفعالي والاحتقان النفسي ومشاعر الإحباط

والحقد، أو الانكسار. وكلها ناتجة أساساً عن انعدام الطمأنينة القاعدية التي عاشها الحدث في أسرته والتي يدافع عن ذاته تجاه ما تولّده من قلق من خلال لبس جلد التمساح والتتكّر للعواطف والمشاعر. وتجد كل من الحرمانات والاضطرابات المخرج لها من خلال السلوك الجانح أو العدوانى، فيما يطلق عليه تسمية "تفعيل اضطرابات والصراعات سلوكياً". وتتجلى هذه الحرمانات والاضطرابات في عدة خصائص تحتاج إلى علاج من أبرزها ما يلي:

أ- مفهوم الذات المتدني: تشيع عند هؤلاء روح الانهزامية والعجز وفقدان الثقة بالنفس (فيما يتجاوز درع الخشونة الظاهرية). تسيطر عليهم مشاعر الفشل والإخفاق وعدم القدرة على تحقيق أي إنجاز. إنهم تمثلوا ظاهرة العجز المتعلم¹ Learned

¹ - العجز المتعلم Learned Helplessness هو مصطلح نفسي صاغه عالم النفس مارتن سيلجمن وزملاؤه في تجاربهم على التعلم. وضعوا مجموعتين من الكلاب في أقفاص تحتوي أراضيتها على شريط يمكن أن تمرر فيه صدمة شحنة كهربائية. تعلم كلاب المجموعة الأولى من خلال المحاولة والخطأ من فتح باب القفص والهروب تجنباً للصدمة الكهربائية. أما المجموعة الثانية فلا سبيل لها تعلم كيف تفتح باب القفص ولذلك فهي تستسلم للصدمة الكهربائية المؤلمة في نوع من التبلد وانعدام ردة الفعل. وبرزت ظاهرة العجز المتعلم حين وضعت كلاب هذه المجموعة الثانية في أقفاص شبه مفتوحة الأبواب، بحيث يمكن للكلب أن يدفع الباب ويهرب متجنباً الصدمة. ولقد فوجئ المجرّب أن هذه الكلاب التي اعتادت الاستسلام المتبلد استمرت في هذا السلوك في الأقفاص الجديدة ولم تحاول أن تنقذ نفسها. إنها تعلمت الاستسلام للعجز. وأما التشاؤم المتعلم فهو أيضاً مصطلح من وضع سيلجمن بمثابة نتيجة للعجز المتعلم إنسانياً (تكرار حالات الفشل والخيبات وانعدام القدرة على المواجهة وحل المشكلات).

وكلا الحالتين يمكن علاجهما تجريبياً نفسياً من خلال وضعيات تعلم مضاد توفر النجاح وتعيد الثقة بالإمكانات الذاتية.

Helplessness التي تعيق تحقيق أي نجاح. يترسخ في نفوسهم تصور عن ذواتهم بأنهم لن يستطيعوا يوماً تحقيق الاحترام والتقدير والحصول على المحبة. وينتج العجز المتعلم عن تراكم الحرمانات والإحباطات بحيث يبدو المرء وكأنه لا حيلة له ولا قدرة على التعامل مع تحديات الحياة ومتطلباتها، وبأنه كتب عليه الشقاء بمثابة قدر محتوم ليس من سبيل سوى الإستسلام له. ومع العجز المتعلم يبرز التشاؤم المتعلم Learned Pessimism وهو ما يعطل توظيف الطاقات الفعلية والإمكانات الذاتية في حالة من انعدام الدافعية للتعلم واكتساب المهارات والنمو المعافى. الإمكانات الوحيدة المتبقية في مفهومه عن ذاته هي الاسترسال فيما يتتقه من سلوكيات جانحة أو عدائية أو علاقات صراع. ولذلك يجد العاملون معهم صعوبات في دفعهم إلى الدراسة والتدريب واكتساب المهارات على اختلافها. إنهم نظراً لتأصل تدني مفهوم الذات والعجز المتعلم في نفوسهم يتجنبون خوض تجارب جديدة يخشون التعرض فيها لفشل جديد يحمل المزيد من المعاناة. لا بد إذاً لعودة انطلاق طاقات النماء في الدراسة وتعلم المهارات من علاج تدني مفهوم الذات وإخراج الحدث من عجزه المتعلم وما يصاحبه من تشاؤم في النظرة إلى الذات والإمكانات والمستقبل.

ب - **اختلال الديمومة:** تعني الديمومة اتساق الخبرة الزمنية وتكامل أبعادها ماضٍ، حاضِر، ومستقبل. يتعلم الإنسان العادي من تجارب الماضي وخبراته الناجحة والمجزية، أن الجهد الحاضر سوف يؤتي ثماره مستقبلاً. وهو ما يجعله يتقبل بذل عناء هذا

الجهد لأن النجاح المستقبلي وآفاقه المشرقة تكون ماثلة أمامه (وهو ما يسمى بناء المستقبل). إنه واثق من ذاته وقدراته على الإنجاز فيما يمكن أن نطلق عليه تسمية القدرة المتعلّمة (على نقيض العجز المتعلّم). كما أن خبرات الماضي المشبعة تجعل تحمّل إحباطات الحاضر ممكنة طالما تراءى لنا أن المستقبل يحمل الإشباع المرتجي. هنا تتسق أبعاد الديمومة بحيث يؤدي النجاح في الحاضر إلى مزيد من النجاح المستقبلي، كما ينعكس على الماضي فيجعله يبدو أكثر إيجابية. ويتحرّك الإنسان العادي (والطفل المعافى الذي حظي بالرعاية والحماية والإشباع) على أبعاد هذه الديمومة الثلاثة بشكل يعزز كل منها الآخر، ويعزز مفهوم الذات والثقة بها وبإمكاناتها في الآن عينه.

وعلى العكس من ذلك فإن تكرار الحرمانات والإحباطات وحالات النبذ والإهمال في الماضي تؤدي إلى كل من العجز المتعلّم وما يصاحبه من تشاؤم متعلّم: لا جدوى من بذل الجهد حيث لا إشباع ممكن في الأفق. يسد آفاق المستقبل بتأثير من إحباطات الماضي، ومعها تضطرب الديمومة ويتراجع التخطيط للمستقبل وبذل الجهد من أجل إشباع الحاجات وتحقيق الأهداف. يجتر الحدث من هؤلاء آلام الماضي التي لا يجد مخرجاً ممكناً منها مستقبلاً. يعيش هذه الآلام في الحاضر بشكل يؤزمها ويفاقم من واقعيتها التي تبدو مبالغاً فيها. ويتراكم الاحتقان النفسي في عالمه الداخلي نتيجة لتكرار الحرمانات والإحباطات. ينسف المنظور المستقبلي من أبعاد الديمومة التي تتلخص عندها

في ماض مؤلم وحاضر متأزم. ومن هنا يتعذر على الحدث من هؤلاء تحمّل الإحباط لأنه لم يتعلّم أن الإشباع يمكن أن يتلوه عادة. يبدو أي إحباط بلا مخرج، وبالتالي تتفاقم المشاعر السالبة المرتبطة به. وعندها يتمسك الحدث من هؤلاء بالراهن والمحسوس والملموس. وهو ما يعطل الكثير من السلوكات الجانحة التي تبدو بمثابة المخرج الوحيد الممكن للأزمة. وينخرط في الاستمتاع بثمار سلوكه الجانح أو العدوانى هذا فيما يبدو أنه حالة انعدام لتقدير العواقب المميزة للكثير من الأفعال الجانحة. ذلك أن اضطراب الديمومة يجعل من الملزم أن يكون الحل الآن، أو هو لن يكون. فقط المحسوس والملموس والراهن له وجود. أما المحتمل والممكن والمستقبلي فهو خارج نطاق التجربة الذاتية. من هنا يصبح من المفهوم كثرة تكرار ردود الفعل الاندفاعية وما ينجم عنها من تورط بدءاً بثورات الغضب ومروراً بالهروب والشجار ومختلف أشكال السلوك العدوانى. وكلها حلول شبه سحرية للوضعية الراهنة المتأزمة التي لا يمكن احتمالها طويلاً: يعجز الحدث من هؤلاء عن تحديد أهداف مستقبلية، أو هو يضع لذاته أهدافاً لا واقعية. كما يعجز عن اتخاذ القرارات بشكل مخطط ومدرس بحيث يحل عناصر الوضعية في إمكاناتها ومعوقاتهما. وهو يعجز كذلك عن دراسة بدائل الحلول الممكنة لمشكلة ما. وكلها تتعكس سلباً على تكيّفه لحياة المؤسسة وأنشطتها، كما انعكست سلباً على تكيّفه للحياة الاجتماعية. ومن هنا فلا بد من تخطيط برامج الرعاية بحيث يعالج اضطراب الديمومة، فتزد الآام الماضى وإحباطاته إلى حجمها الواقعى، ويتم تعلّم مجابته واستيعابها وتجاوزها، وينفتح الحاضر على إمكانات المستقبل الإيجابية بحيث يصبح

توظيف الطاقات والقدرات ممكناً. كما يتعين التدريب التدريجي على وضع الأهداف القريبة المدى والبعيدة المدى واكتساب مهارة اتخاذ القرارات من خلال توليد البدائل والمقارنة بينها وصولاً إلى قرار الحل الأنسب للمشكلة.

ج- **تدني الذكاء العاطفي:** وهو من الخصائص التي يتصف بها الأحداث الجانحون والمعرضون لخطر الانحراف، مما يشكل معوقاً فعلياً إزاء توافقهم مع أنفسهم ومع الآخرين ومع الدنيا. ومن مؤشرات تدني هذا الذكاء لديهم ما يلي:

- لا يستطيعون التحدث عن مشاعرهم بجملة ثلاثية الكلمات (أنا أشعر بكذا... الفرح، الحزن، الضيق، التفاؤل، القلق، الخ...).
- لا يتحملون مسؤولية مشاعرهم، بل يلقون اللوم على الآخرين (هو الذي استفزني، إنهم متحاملون عليّ...) ولذلك فهو معذور في ردود فعله ومن هنا كثرة التهجم والاعتداء على اختلاف ألوانه.
- لا يستطيعون التبصر بمشاعرهم ومعرفة لماذا يحسون بهذه الحالات الوجدانية. إنهم ينصرفون في مشاعرهم بدلاً من استيعابها وعقلنتها. ولذلك فهم يتفاعلون بشكل غير ملائم مع عواطفهم التي تتخذ طابعاً مضخماً أو قطعياً.
- وعلى نقيض المغالاة فإنهم عادة ما يتكبرون لمشاعرهم عن عمد أو بدون قصد. وهو ما يجعلهم يبدون وكأن لا مشاعر لديهم. إنها آلية نفسية تهدف إلى حمايتهم من الآلام

المصاحبة لهذه المشاعر السلبية خصوصاً، أو حمايتهم من تحمل مسؤولية هذه المشاعر.

- غير مخلصين في مشاعرهم، ويميلون إلى تغليب المشاعر السلبية تجاه الآخرين. وهو ما قد يصل حدّ انعدام الحساسية لمشاعر الآخرين أو المبالاة بها. كما قد يتخذ شكل انعدام التعاطف مع الآخرين ومشاركتهم وجدانياً.
- يتصرفون بمراوغة عاطفية يطمح عليها التحايل والتضليل. وهو ما يتخذ أحياناً شكل تمثيل المعاناة الوجدانية استدراراً لعطف الآخرين أو استغلالاً لهم.
- لا يشعرون بالأمن العاطفي، فيأخذون مواقفاً دفاعية، أو يبدوون التصلب العاطفي والقطعية (إما/أو). ويجدون صعوبة في تقبل الأخطاء أو التعبير عن الاعتذار أو الندم، إلا أن يكون على سبيل التحايل والتضليل والإفلات من المساءلة.
- يفتقدون مشاعر التواصل الإنساني، حيث يركزون على الوقائع المادية الملموسة أكثر من التركيز على الوجدانيات. وهم لا يكثرثون عادة لمشاعر الآخرين ولا يقيمون لها الوزن الكافي في ردود فعلهم وتفاعلاتهم.
- لديهم العديد من الأفكار المغلوطة عن ذواتهم والآخرين والعالم، تسبب لهم باستمرار التوتر الانفعالي.
- يمكنهم الحديث عن الوقائع المادية، إلا أنهم يعجزون عن التعبير عن مشاعرهم تجاهها. وهو ما يتجلى خصوصاً في إجاباتهم على الاختبارات الإسقاطية التي تخلو من التعبير عن البطانة الوجدانية المعاشة. تبقى إجاباتهم فقيرة المحتوى

عادة على صعيد الحديث عن الخبرات الإنسانية، أو هم
يبالغون في وصف مأساويتها.

- يشعر الواحد منهم بالنقص وخيبة الأمل وتدني مفهوم الذات
وما يصاحبها وينجم عنها من مشاعر ألم وامتعاض،
وتصوير الذات على أنها ضحية.

هناك تعريفات عديدة للذكاء العاطفي كما أن له مقاييس عديدة
لقياسه. إنه المقابل العاطفي للذكاء العقلي. ومن أبرز تعريفاته أنه
يتمثل في "قدرة الفرد على فهم ذاته وفهم الآخرين من حوله،
وتقديره لمشاعرهم، وتكيفه ومرونته تجاه التغيرات المحيطة به،
والتعامل بطرق إيجابية مع المشكلات اليومية بما يمكنه من تحمل
الضغوط النفسية التي يتعرض لها، والتحكم في مشاعره وإدارتها
بكفاءة" (بار أون ٢٠٠٠). ومن يمتلكون الذكاء العاطفي تكون
لديهم القدرة على تمييز العواطف والتعبير عنها، امتلاك احترام
إيجابي للذات، إبراز إمكانياتهم الكامنة بشكل واقعي، ولذلك فهم
يعيشون حياة سعيدة. كما أنهم يتميزون بالقدرة على فهم مشاعر
الآخرين وإقامة علاقات متبادلة معهم. وبذلك فهم يتمتعون بالتفؤل
والمرونة والواقعية والنجاح في حل المشكلات ومواجهة الضغوط
دون فقدانهم للسيطرة.

ويقدم بار أون (٢٠٠٠) نموذجاً من خمسة أبعاد للذكاء العاطفي
يتضمن كل منها مجموعة من القدرات والمهارات:

- **البعد الشخصي ويتضمن:** الوعي بالعواطف الذاتية، والقدرة على فهم المشاعر الخاصة والتعرّف عليها، تأكيد الذات، والقدرة على التعبير عن المشاعر والأفكار والاعتقادات، احترام الذات والقدرة الدقيقة على تقويم واقعها، تحقيق الذات والقدرة على معرفة الإمكانيات الشخصية وتحقيقها من خلال الإنجاز، الاستقلال الشخصي مع القدرة على الاستقلال الفكري والعاطفي والسلوكي.

- **البعد الاجتماعي ويتضمن:** التعاطف مع الآخرين والقدرة على فهم مشاعرهم، المسؤولية الاجتماعية التي تتجلى في القدرة على المشاركة الفاعلة المتعاونة مع الجماعات والمجتمع، العلاقات الاجتماعية التي تتمثل في القدرة على المبادرة إلى إقامة علاقات اجتماعية متبادلة وتقارب عاطفي والحفاظ عليهما.

- **القابلية للتكيف** وتتجلى في اختبار الواقع، المرونة المتمثلة في القدرة على تعديل العواطف والأفكار والسلوك بما يتناسب والتغيرات التي تطرأ على الحالات والوضعيات، حل المشكلات لجهة القدرة على تعريف المشكلة وتحديدّها، وتوليد أفضل الحلول لها.

- **إدارة الضغوط والتحصّن ضدها** مما يتمثل في تحمّل الضغوط والإحباطات ومقاومة الظروف المعاكسة والتعامل الفعّال معها،

ضبط الاندفاعية والقدرة على مقاومة النزوات والتحكم بالعواطف وتحقيق الإرضاء المتكيف لها.

- **الانطباع الإيجابي** ويتمثل في التفاؤل والقدرة على رؤية الإيجابيات في الحياة، والحفاظ على النظرة الإيجابية تجاه الذات والدنيا عند مواجهة الصعاب، السعادة والقدرة على الشعور بالرضى عن الذات وأنها بخير وأن الآخرين بخير وأن الدنيا بخير، وبالتالي القدرة على الاستمتاع بالحياة.

ينشأ الذكاء العاطفي منذ الطفولة وينمو مع التقدم في العمر، حين يترعرع الطفل في كنف أسرة تتقبله بشكل غير مشروط (أي تتقبله لذاته) وتوفر له الحب والحنان والرعاية والتوجيه، والتواصل الإيجابي الغني. وهو ما يشكل مقومات الصحة النفسية التي تتمثل في مقومات الذكاء العاطفي. ونرى بالتالي كيف أن الأحداث المحرومين عاطفياً وأبناء الأسر المتصدعة يحرمون من فرصة نمو ذكائهم العاطفي الذي يشكل الأساس المتين للتكيف الإيجابي الفاعل والمندمج والمشارك لاحقاً.

لا بد إذاً من العمل على علاج قصور الذكاء العاطفي لدى نزلاء المؤسسات الذين نحن بصدددهم. وهو أمر أصبح متوفراً من خلال البرامج العديدة المخصصة لتنميته والتي أصبحت تطبق على تلاميذ المدارس الرائدة، وحتى على الكبار في الإدارة والصناعة ومختلف مناحي الحياة. يشكل علاج قصور الذكاء العاطفي الأساس المتين لكل عملية الإصلاح والتأهيل وصولاً إلى تمكين الحدث من

الوصول إلى الوفاق مع ذاته ومع الآخرين والدنيا وتحمل مسؤولية حياته ومواجهة المستقبل بشجاعة وبشكل بناء وفاعل. أما تجاهل هذا البعد المحوري من الرعاية فإنه سيشكل إعاقة فعلية لها وبالتالي للتكيف اللاحق.

٢ - محور الغربة عن عالم الدراسة والعمل والمجتمع: يعاني الحدث الجانح كما المعرض لخطر الانحراف من الغربة عن عالم الدراسة. فالمسألة ليست مقتصرة على مشكلة نوعية مثل التأخر والتسرب الدراسي، أو الهروب أو مشكلة سوء توافق سلوكي أو صراع مع التلاميذ والمعلمين أو النظام. بل هي مشكلة كلية لا تعدو هذه الحالات النوعية أن تكون مجرد أعراض لها. وبالتالي فإن علاج هذا العارض أو ذاك من ضمنها لا يضمن بالضرورة التكيف الدراسي والنجاح التحصيلي. إننا بصدد واقع يجد الحدث من هؤلاء ذاته فيه غريباً عن عالم المدرسة. إذ، كما سبق بيانه، يكون قد نشأ على الأغلب في أسرة لا تكثر كثيراً بالتعليم بما هو قيمة ذاتية ومستقبلية واجتماعية. وخصوصاً إذا كان قد تعرض للقسوة والإهمال والنبذ والتسيب. وليس هناك من نموذج يحتذيه في البيت حيث الأب والأخوة هم على الأغلب من المتعثرين والمتسربين دراسياً، وبالتالي تحولوا إلى أوضاع متفاوتة من سوء التكيف الاجتماعي والمهني. وهكذا يفتقد الحدث المرجعية ذات القيمة والجدارة تعليمياً واجتماعياً سواء من قبل الأب أو الأخوة الأكبر سناً (بطالة، إدمان، هامشية، أعمال متفاوتة في قيمتها وانتظام مردودها المادي). وتكون النتيجة تعطيل تفتح الشهية للدرس. ويضاف إليها بالطبع انعدام فرص الإعداد الجيد للدراسة

من خلال تنمية القدرات اللغوية والذهنية اللازمة للتحصيل الناجح. يتكيف هؤلاء الأحداث منذ البداية لعالم الشارع وقوانينه. ويتحول ذكائهم نحو التحايل وتدبير الحال الذي يحكم هذا الشارع. تحل اللغة الحركية وقانون القوة والغلبة في البيت والشارع (شجار، عنف، ضرب) محل اللغة الرمزية التي تستوعب وقائع الحياة وتعقلنها، مما يشكل أساس نجاح التحصيل القائم على المهارة اللغوية وعلى التعامل المنطقي والعقلاني مع هذه الوقائع. في المدرسة يشعر هؤلاء الأحداث بالدونية وانعدام الجدارة والعجز المتعلم مما يدفع بهم بعيداً عن التحصيل خوفاً من مرارة الفشل. وما ينطبق على الدراسة يسري هو ذاته على التدريب المهني حيث يبرز تدني مفهوم الذات والعجز المتعلم وإعلان الهزيمة مسبقاً مما يدفع بهم بدوره إلى التهرب من الانخراط في التدريب المهني. لا يرى الحدث من هؤلاء لذاته من مكانة مهنية مستقبلية توفر التقدير والاحترام وسدّ الاحتياجات الحياتية. ولذلك فهو يكرر الفشل إذا لم يتم التدخل الفاعل لكسر هذه الحلقة المفرغة، ووضعه على طريق النماء والنجاح في الدراسة والتدريب.

وتشكل الغربة عن المجتمع الركن الآخر من هذا الثلاثي. هنا أيضاً يعاني الحدث من تدني الكفاءة الاجتماعية، حيث يشعر بانعدام الأهلية والافتقار إلى الاحترام والتقدير، إذا لم يصل حد الوصمة الاجتماعية التي ابتدأت في الأسرة واستمرت في المدرسة والتدريب المهني وفي العلاقة مع الأجهزة الأمنية، والموقف الحذر والناذب من قبل الهيئات الاجتماعية. وتشكل النشأة في الأحياء الهامشية أبرز عوامل هذه الغربة، إذ أن هذه الأحياء بطبيعتها

تكوينها ذاته تبقى خارج دائرة المجتمع المتكَيّف وعلاقاته وأدواره وأنشطته ذات القيمة والاعتبار.

وهكذا ينشأ نوع من الحذر المتبادل ما بين عالم المهمشين وعالم الذين يحظون بالتقدير والاحترام، ومعها تتباعد الشقة بينهما. فبدلاً من اللقاء والاعتراف المتبادل تفتح علاقات الشك والحذر الباب على مصراعيه للعداء والتتكرّر. ويكون الأحداث أول الضحايا حيث يفقدون حقهم في الاعتراف بإنسانيتهم.

هنا كذلك لا بد من تدخل فعّال لمصالحة الحدث مع ذاته والآخرين والمجتمع ومؤسساته التي تكفل الانتماء والاندماج وبناء الموقع والمكانة. أما البديل الآخر فهو استمرار الغربة ولو بأشكال مقنعة حيث يشعر الحدث في دخيلة نفسه أنه لا ينتمي إلى العالم الاجتماعي، ولا أمل له في انتزاع مكانته ضمنه، ولذلك فهو يدير ظهره للحياة المتكيفة. يبذل الجهد الأدنى في الدراسة والتدريب تجنباً للمساءلة، بينما هو يعيش في قوقعته الخاصة. ذلك ما يفسّر صعوبة إقامة علاقات إيجابية بينه وبين المشرفين على رعايته في المؤسسة. وهو ذاته ما يفسّر تذبذبه خلال إقامته فيها ما بين إقبال وانفتاح وحماس، وبين انكفاء وتباعد وإدارة الظهر وتراخ. كسر هذه الحلقة المفرغة يشكّل محوراً أساسياً من محاور أي برامج رعاية.

٣ - محور قصور الإيمان الديني والحسّ الخلقي: يشكّل هذا القصور بعداً أساسياً من السلوك المضاد للمجتمع والجَنوح عند الأحداث،

كما عند الكبار. هناك تسليم بالدين وضرورة ممارسة الشعائر والعبادات والتمسك بالمعايير الخلقية. إلا أنه يظل عادة محدود الفاعلية بحيث لا يشكل في الكثير من الأحيان الروادع الكافية بإزاء مغريات الانحراف ونزوات السلوك الجانح. إنه تسليم غير فعّال: يقرّ الحدث بانتمائه الديني واعتزازه بهويته الدينية وتمسكه بها إلا أن ذلك لا يشكل قوة هادية وموجهة كافية له في علاقاته وسلوكاته. وبالتالي تظهر حالة من الازدواجية ما بين التصريح بالانتماء الديني وبين سلوكات التضليل والإساءة وخرق المحظورات الخلقية والقانونية.

وقد يستخدم الجانح المحترف من هؤلاء التمسك بالدين والمناداة به بمثابة وسيلة للهروب في الفضيلة، حين يحشر ويوضع أمام مسؤولياته الخلقية عما أقترفه من أفعال منافية للدين والأخلاق والقانون. يظهر نوعاً من الفضيلة التي تضلل محدثه من خلال إعلان التوبة وصولاً إلى التبشير بالفضائل الدينية وإعلاء شأن المحرمات وكأنه يتحوّل أحياناً إلى واعظ ديني. ليس الهدف من ذلك التمسك بتعاليم الدين الحنيف وإنما التحايل والتضليل للإفلات من التغيير الحقيقي والإيمان الفعلي.

إضافة إلى قصور الإيمان الديني وانعدام فاعلية وازعه وكنتيجة له، هناك قصور واضح في الحس الخلقي سواء على صعيد الحلال والحرام أم على صعيد الالتزام بالعلاقات مع الآخرين، والبر بالوالدين وذوي القربى، أم على صعيد المسؤولية الذاتية والضمير الخلقي الذي يظل معطلاً رغم الجهر به. فحين تسنح الفرصة أو تشتد النزوة يتعطل الحس والالتزام الخلقيين بشكل شبه كلي.

ولذلك تحتل التربية الدينية وغرس الإيمان الفعلي وتنمية الضمير الخلقي مكانة رئيسية ومحورية في العمل الرعائي التأهيلي داخل المؤسسة وخارجها، سواء بمثابة نشاط قائم بذاته، أم بمثابة إطار مرجعي جامع وموجه للسلوك في مختلف الأنشطة.

٤ - **محور الصراع مع الأسرة:** إنه مصدر كل أبعاد الاضطراب وسوء التكيف السابقة مما فصلنا فيه القول في مواضع عدة من هذه الدراسة. الطفل المعافى والمتكيف هو في الأصل وليد أسرة معافاة ومتكيفة. والحدث غير المتكيف هو بدوره نتاج أسرة غير معافاة على مستوى العلاقات الزوجية والوالدية وعلاقات الأخوة سواء بسواء. هناك دوماً اختلال في مكانة الحدث ضمن الأسرة لدى الوالدين وقيمه ودلالته، واختلال في رعايته وحمايته وتوفير حاجاته العاطفية والحياتية وتوجيهه وغرس ضوابط السلوك في نفسه. وتكون نتيجة هذا الاختلال صراع مع الأب "القاسي، النابذ، أو الفاقد للجدارة الوالدية، بما لا يجعله يمثل مرجعية إيجابية متينة تحمي وترعي وتمنع وتمنى حسّ المسؤولية والمعايير الخلقية. ولذلك فالصراع مع الأسرة من الثوابت، وبالتالي فالتباعد عنها متكرر لدرجة الغربة (الهروب المتكرر) وميول العداء تجاه الأب والحقّد عليه ليست من الأمور النادرة. ويتصف الموقف من الأسرة والعلاقات معها بعدم الالتزام. وحتى حين يشكو من قلة زيارة الأهل، فإنه حين يؤذن له بزيارتهم قد تراوده أفكار الهروب والانخراط في المغامرات الجانحة متناسياً شكواه وأهله معاً.

٥ - **محور قصور المهارات الحياتية:** يعاني الأحداث الجانحون والمعرّضون لخطر الانحراف، وخصوصاً أولئك الذين نشأوا في

أسر متصدعة وفي الأحياء الهامشية من قصور واضح في امتلاك المهارات الحياتية. ويقصد بالمهارات الحياتية مجموعة من الكفايات التي تساعد المرء على التفاعل بنجاح مع مواقف الحياة اليومية، وتزوده بالقدر اللازم من المعرفة العلمية والقدرات المنهجية العملية للتعامل مع المشكلات والقضايا التي تواجهه في حياته وبيئته ومجتمعه. ولقد لخصتها بعض الصيغ في محاور أربعة هي:

أ- **مهارات العقل:** وتتضمن التفكير المنهجي، تحديد الأهداف، تحليل البدائل، اتخاذ القرارات، تعريف المشكلات وتحليلها وحلّها انطلاقاً من الموازنة ما بين الميسرات والمعوقات، التخطيط الحياتي الراهن والمستقبلي.

ب- **مهارات القلب:** وتتضمن التواصل والتفاعل والتعاطف وتفهم المشاعر والأحاسيس الذاتية وإدارتها، مع تفهم مشاعر الآخرين والتعامل معها، الاهتمام بالآخرين، التواصل، التعاون والمشاركة وحلّ الصراعات مع الآخرين.

ج- **مهارات اليد (أو المهارات العملية):** وتتضمن القدرات السلوكية والحسية الحركية على القيام ببعض الأعمال المساعدة على تيسير شؤون الحياة العملية وتدبرّ أمورها مثل التعامل مع الآلات والأدوات وتشغيلها وإصلاحها وإنجاز مختلف المهارات اليدوية.

د - مهارات الصحة: وتتضمن حسن الحال النفسي والوجودي مثل تقدير الذات، والمسؤولية عن إدارة الذات، وتعزيز الصحة النفسية ومقاومة الضغوطات. كما تتضمن الحفاظ على الصحة الجسدية والوقاية من الأمراض والأوبئة والملوثات والمخدرات، والصحة الإيجابية والحفاظ على السلامة الجسمية والصحية والنفسية ووقايتها من مختلف الأخطار، وإتباع أسلوب حياة صحي في المأكل والمشرب والتصرف وعادات الحياة.

انطلاقاً من هذا التحديد العام، يتضح للمسؤولين العارفين بأوضاع هذه الشريحة من الأحداث التي نشأت في حالة من الغبن الاجتماعي الاقتصادي والفقر الثقافي، والحرمان العاطفي مدى قصور نمو مهارات الحياة لديهم. وليس ذلك بمستجهن إذا تذكرنا أن حياتهم في أسرهم يغلب أن تتصف بالفوضى والإهمال وانعدام التخطيط، وغياب برنامج إدارة ذات وحياة، والعيش رهناً بظروف الحياة وما تحمله، وانعدام التخطيط للمستقبل أو التحوط له، وحتى انعدام يقين انتظام موارد الدخل. ويضاف إلى ذلك تدني الرعاية الصحية الجسدية وقلة الوقاية من الأمراض، والتراخي في معالجة الإصابات، وعدم تخطيط الولادات بحيث يفلت الأمر من السيطرة الذاتية في نوع من الاستسلام للحتمية البيولوجية. ولقد سبقت الإشارة إلى مدى إهمال رعاية الأطفال وتوفير مقومات النمو النفسي والذهني لهم، وغياب التواصل والتفاعل، وغياب التدريب على التعامل الذهني مع قضايا الحياة ومشكلاتها.

كل أوجه القصور هذه تجعل من هؤلاء الأحداث كائنات متواضعة الإعداد للتعامل مع الحياة ومتطلباتها وتحدياتها، مما يزيد من غربتها عن المجتمع وتباعدها عنه نظراً لافتقارها إلى مهارات الاندماج والمشاركة.

أصبحت برامج مهارات الحياة العديدة تدخل في صلب عملية التعليم في مدارس النخبة، حيث أن التمكن من بناء المستقبل وإدارة الذات وتبدير أمور الحياة لم يعد يقتصر على مجرد التحصيل الدراسي، وإنما يوازيها ويسير معها برامج المهارات الحياتية التي تتدرج على مختلف مراحل التعليم وخصائص النمو واحتياجاته. فإذا كان هذا هو الحال في مدارس النخبة، فإن رعاية الأحداث الجانحين والمعرضين لخطر الانحراف تقتضي من باب أولى العمل على علاج قصور مهارات الحياة الواضح لديهم، إذا كان للرعاية أن تحقق أهدافها في إعداد المواطن القادر والتمكن من إدارة ذاته وتسيير شؤون حياته. ذلك أن تعديل السلوكات الجانحة لا يكفي بمفرده لضمان الاندماج الاجتماعي والنجاح الحياتي، إذا لم يزود الحدث بالمهارات التي تمكنه من هذا الاندماج، وتعزز ثقته بذاته وإمكاناته على شق طريقه في الحياة والتمكن من بناء المستقبل.

لا بد إذاً لأي برنامج رعائي/تأهيلي داخل المؤسسة أو خارجها، قبلها (الوقاية) أو بعدها (الرعاية اللاحقة) من العمل على هذه المحاور الخمسة التي تشكل أركان العمل الرعائي. وكل نشاط مهما كان نوعه يتعين أن يغطي أحد عناصر هذه المحاور في نوع من خطة عامة تنمي الاقتدار والمهارات الحياتية وتوفر فرصة تصالح الحدث مع ذاته وأسرته ومجتمعه، ودينه، وكذلك مع مستقبله التعليمي والمهني.

ثانياً - أنشطة البرنامج الرعائي/التأهيلي:

تتوافق مؤسسات رعاية الأحداث الجانحين على الأنشطة الأساسية للرعاية والتأهيل وتقوم بتوفيرها. وليس الغرض هنا تكرار ما يرد في التقارير القطرية حول الموضوع، إنما ربط هذه الأنشطة بمحاور تأهيل الحدث الجانح وأركانها، وتبيان دور ووظيفة كل منها في ذلك، مع الإشارة إلى بعض الاعتبارات التي يتعين أخذها في الحسبان كي تؤدي هذه الأنشطة نتائجها المرجوة.

١ - **التعليم والإعداد العلمي:** وهو بالطبع من الثوابت الأساسية في الإعداد للمستقبل. تحسن سياسات الرعاية في دول مجلس التعاون حين توفر للأحداث في المؤسسات تعليمًا معترفًا به من وزارات التربية، ويمكن الاستمرار في مراحله في المدارس الخارجية بعد التخرج من المؤسسة، ويكرس بشهادات رسمية من خلال الامتحانات الخاضعة لمعايير وزارة التربية وأنظمتها. فالكفاءة التعليمية هي أساس كل إعداد مهني جاد ونظامي وفعال، مع تزايد متطلبات عالم المهن من المعارف الأساسية. وهنا يتعين مراعاة القضايا التالية كي ينجح البرنامج التعليمي:

- لا بد من الشغل خلال البرنامج التعليمي على علاج ما يشيع بين الأحداث من فقدان الثقة بالنفس على صعيد القدرة على التعلم، أو ما أسميناه العجز المتعلم، وما يطلق عليه أحياناً في الأوساط التربوية تعبير "النبوءة التي تحقق ذاتها". والمقصود بذلك هو أن الحدث قد مرّ بسلسلة من تجارب الفشل في التعليم قبل وصوله

إلى المؤسسة الرعائية، ولذلك فلقد أصبح يتجنب الدراسة كي لا يجابه عجزه ويعاني مرارة الفشل من جديد. ولهذا ترى نسبة لا يستهان بها من هؤلاء الأحداث يصرّحون مسبقاً بعجزهم، وبالتالي تهربهم من الدرس وأعبائه وتحدياته. علينا أن نقهر هذه الروح الانهزامية عندهم ونعيد الثقة إليهم بإمكانات النجاح، الذي يتوقون إليه في دخيلة نفوسهم، إنما يكتبون هذا التوق خوفاً من الفشل. وعلينا أن نعيد إليهم ثقتهم بأنفسهم وإمكاناتهم العقلية والمعرفية، وصولاً إلى إخراجهم من حالة الاستسلام.

- كما أن هناك ضرورة للشغل على نظام التوقعات لديهم. فلقد تعلم هؤلاء في البيت والمدرسة أن لا أمل لهم في النجاح التحصيلي والوصول إلى مكانة مرموقة، وبناء قيمة ذاتية مستقبلية من خلال الدرس. وغالباً ما يغرس أهلهم ومعلموهم في أنفسهم بأنه لن يرجى منهم خير، ولن يصلوا إلى شيء ذي قيمة، وأن مصيرهم لن يعدو عملاً يدوياً غير مهني، أو نشاطاً هامشياً يتعيشون منه. نظام التوقعات المتدني على صعيد التحصيل، مضافاً إليه النمذجة السيئة من قبل الأخوة الأكبر الفاشلين في الدراسة والعمل، يصد دافعيتهم للدراسة. وما لم يعالج هذا الأمر من خلال التشجيع وحسن التخطيط فإن التعثر الدراسي سيتكرر ونتائجه معرضة لأن تظل هزيلة، ويظل معها الحدث غريباً عن عالم الدراسة.

- من وسائل العلاج التعليمي لهذه الحالة تكييف البرنامج الدراسي خلال التنفيذ العملي، بحيث ينطلق مما هو عملي ومحسوس وقائم على الممارسة والتجريب وصولاً إلى النظري والمجرد، وليس

العكس كما يجري عادة في التعليم التقليدي. فمن المعروف أن الحدث من هؤلاء قد حوّل ذكائه من المستوى النظري المجرد الذي تتطلبه العملية التعليمية التقليدية إلى المستوى الحياتي العملي القائم على تدبير الحال والتعامل مع تحديات الحياة اليومية، وتحديات الشارع. ولذلك فإن قدرته على المثابرة على ما هو نظري تكون محدودة في البداية. يتعين إذاً الدخول من مدخل التطبيقات العملية، والقضايا الإجرائية، وصولاً إلى ما هو نظري. بذلك يجد الحدث من هؤلاء ذاته، ويتمكن من الإنجاز والنجاح، وتفتح بالتالي شهيته للتعلّم المعتاد.

- كما يتعين إعادة تخطيط برنامج التعليم ومادته بحيث يقسم إلى وحدات صغيرة يستطيع الحدث النجاح فيها. ولا بد بالطبع من مكافأته على هذا النجاح من خلال مختلف المعززات المادية والاجتماعية والمعنوية والنشاطية المعروفة. ولا بد أن يثاب على كل نجاح جزئي يحققه وبشكل مستمر في البداية. ويتعين بالتالي تجنب وضع مخططات بعيدة المدى شهرية أو فصلية لهذه المكافآت لأن الحدث يظل عموماً أسير الحاضر، ويتعذر عليه الانتظار طويلاً، أو استشراف مستقبل بعيد في البداية. إن مفتاح النجاح وفتح الشهية للتعلّم يكمن إذاً في تصميم أنشطة تعليمية قصيرة المدى، يتمكن الحدث من النجاح فيها، أو ينال التقدير والاعتراف مباشرة وبشكل مستمر على هذا النجاح.

- كما يتعين إعادة النظر في تعليم الأحداث الجانحين بطغيان البعد المعرفي القائم على الذكاء اللغوي/ النظري/ الرياضي الشائع في

مناهج التدريس التقليدية. لا بدّ من استكشاف الذكاءات المتعددة ورصد تلك التي تتوفر للحدث الجانح، وأبرزها إضافة إلى الذكاء اللغوي/الرياضي كل من الذكاء الاجتماعي، والحركي، والمكاني، والفني. وكل حدث لا بدّ أن يتمتع بواحد فيها يتعيّن اكتشافه والتركيز عليه وتوسله كمدخل في عمليات التعليم، والعمل على تنميته في المقام الأول. ذلك أن الدراسة النظرية والنجاح فيها ليست بالضرورة ضماناً أكيدة للنجاح في الحياة.

٢ - **التدريب المهني:** وهو أيضاً عدة الاندماج الاجتماعي من خلال النجاح المهني المستقبلي. ذلك أنه بلا اندماج مهني ناجح لا يمكن ضمان التكيف والاندماج الاجتماعي. لا بدّ إذاً من تأهيل مهني نظامي يساعد على النجاح في الممارسة المهنية المجزية، وليس مجرد تدريب مهني هامشي لاستكمال فقرات البرنامج وملء ساعاته. ويتوقف النجاح في ذلك على إجراء عملية توجيه مهني فعلية للحدث قبل الانخراط في التدريب النظامي. فلا يفرض عليه تعلّم مهني أو حرف ليس لديه القدرات اللازمة للنجاح فيها، أو الميول والرغبة في مجالها. والتوجيه المهني معروف العناصر والمقومات والإجراءات. وأبسط صيغة له هي تلك المتمثلة في استكشاف القدرات والميول وسمات الشخصية لدى الحدث وظروف حياته المستقبلية بما فيها من فرص، ورسم مخطط بياني لها، ومن ثم مواءمتها أو مطابقتها مع المهنة الأنسب، من حيث القدرات والميول وخصائص الشخصية من جانب، ومن حيث ظروف حياته المستقبلية وما فيها من فرص من ناحية ثانية. فالأولى توفر أساس النجاح في التدريب والرغبة فيه (القدرات والميول) بما يتمشى مع خصائص شخصيته (من انبساط أو

انطواء، أو حبّ للعمل في البيئة المفتوحة أو البيئة المغلقة، أو العمل مع الناس أو الأشياء أو البيانات). وأما الثانية فتمهد السبيل لأنه يجد ذاته مهنيًا في البيئة الطبيعية بعد التخرّج، حيث تتوفر له فرص العمل وكسب الرزق اللائق.

- قد يتعيّن أن يمرّ التوجيه المهني والتدريب المنتظم بمرحلة أولية تتمثّل في انخراط الأحداث في ورش فنون صناعية مختلفة على سبيل الهوايات واستكشاف ميولهم ورغباتهم وقدراتهم، مثل هوايات الزراعة وتربية الطيور والنجارة والكهرباء والالكترونيات وسواها، مما يشيع في المدارس المتقدّمة التي تحرص على مساعدة تلاميذها على استكشاف عالم العمل والإنجاز العملي، وتنمية هواياتهم وقدراتهم فيه. وإذا عممت مثل هذه الورش وشجّع الأحداث على ممارسة قدراتهم وهواياتهم فيها فإنهم سيكتشفون هذه الميول والقدرات من ناحية، وسيجدون ذاتهم من خلال النجاح في صناعة بعض المنتجات التي تعرض أو تباع، موفرة مصدرًا للتقدير والدخل المادي، مما يشكّل معززة هامة جدًا لفتح شهيتهم للتدريب المنهني النظامي. وتشكّل ملاحظة الأحداث خلال هذه الأنشطة الوسيلة الأنسب لقياس ميولهم وقدراتهم وصفاتهم الشخصية، أكثر من اختبارات التوجيه المهني التقليدية التي يطغى عليها الطابع النظري، والتي قد يخشاها الأحداث لافتقار ثقتهم بأنفسهم، كما قد لا ينجحون فيها، مثلما يمكنهم أن ينجحوا في الممارسة العملية. إن الورش ليست إذاً مسألة هواية مجردة، بل هي وسيلة تهيئة وإعادة تأهيل للتدريب المهني النظامي.

- خلال التدريب المهني يتعين أن يتبع كذلك نظام تخطيط العمليات إلى مراحل جزئية يمكن أن توفر النجاح السريع للحدث في كل منها ومكافأته المستمرة في البداية على هذا النجاح من خلال أنظمة التعزيز المعتادة، وخصوصاً نظام الدرجات، أو لوحة النجوم التي يمكن أن يربحها في كل حصة تدريب، والتي تؤهله للحصول على مكافآت يتفق عليها ويرغب هو فيها حين تتجمع لديه كمية منها متفق عليها، أو خلال نهاية الأسبوع.

- تشكل الزيارات الميدانية إلى بعض المصانع والمواقع المهنية ذات الصلة ببرامج التدريب المهني في المؤسسة، وسيلة هامة للتوعية والتثقيف والإطلاع على عالم العمل من ناحية وللتشجيع وفتح الشهية للتدريب المهني وبناء الوعي المستقبلي بالاحتراف المهني.

- ولضمان فتح الشهية وخلق الدافعية لكل من التعليم والتدريب المهني، لا بد من المزاوجة بينهما، أو بشكل أصح الدمج بينهما بحيث يتكامل الدرس التعليمي مع الخبرة العملية في ورشة الحرف، أو عملية التدريب المهني. وتتمثل الحالة الفضلى في هذا المجال في قلب الأولويات المعتادة، بحيث تأتي ورشة الحرف والتدريب على المهنة سابقة على الدرس التعليمي الذي يستند إليها ويكرسها ويجب على تساؤلاتها ويوفر الكفاءة المعرفية اللازمة للنجاح فيها. بذلك تكون فرصة خلق الدافعية للانخراط في التدريب والتعليم والنجاح فيها في أحسن حالاتها.

- وتستكمل عدة التدريب المهني من خلال توفير مكتبة عادية، ومكتبة أفلام فيديو وتشجيع الأحداث على مشاهدتها جماعياً ونقاش موضوعاتها وقضاياها، مع المرشدين مما ينمي الوعي بعالم العمل ويفتح الشهية له من خلال الإطلاع على نماذج النجاح والإنجاز والتشجيع على محاكاتها ورفع المعنويات بقدرة الأحداث على ذلك. كما أن الكتب والأطالس والموسوعات التي تجيب على ميول الأحداث وفضولهم المعرفي تشكل حافزاً هاماً لهم على الانخراط في عالم العمل المهني والألفة به، وصولاً إلى كسر حاجز الغربة السابق بينهم وبينه.

- ويشكل تعلم أخلاقيات العمل ركناً أساسياً من الإعداد المهني وتكوين هوية مهنية مستقبلية والاعتزاز بها. من أبرزها مبادئ الإتيقان والجدية والمسؤولية والأمانة واحترام الممارسة المهنية، ومفهوم المثابرة والجهد وثمر النجاح والقدرة عليه. وكلها تشكل مفهوم الذات المهنية مصدر الاعتزاز الشخصي. وإذا تكون هذا المفهوم فإنه يمثل أهم ضمانات الاندماج الاجتماعي الراسخ والنجاح المهني المستقبلي. تهدف أخلاقيات المهنة إلى تمثل معاييرها إذاً وبناء مفهوم ذات مهني يكون موضع تقدير الحدث الشخصي من ناحية ثانية، إضافة إلى أنها توفر معايير الأداء المهني الجاد الذي يشكل طريق النجاح الأكيد.

٣ - التربية الدينية وتعزيز الإيمان الديني: ويشكل رأس مثلث الأركان الأساسية للتأهيل الاجتماعي والتكيف المستقبلي (مع التعليم والتدريب). وهو يشغل مكانة مميزة في برامج مؤسسات رعاية الأحداث في دول مجلس التعاون. كما أنه يتميز بالتطور والشمول من حيث محتوياته، مما لا يدع مجالاً للتكرار. نكتفي إذاً بالإشارة إلى أبرز وظائف التربية الدينية.

- أولها بالطبع تنمية الإيمان بالعقيدة وممارسة شعائرها وأركانها وواجباتها من صلاة وصيام، وصولاً إلى إمامة الصلاة من قبل الأحداث أنفسهم. وكذلك ممارسة الأعياد الدينية وأفراحها وشعائرها مما يخلق إحساساً بالفرحة والانتماء إلى الدين ورسوخ الإيمان فيه ويمثل أبرز مقومات الانتماء إلى الجماعة والوطن والأمة. وكذلك التعرف على أبطال الإسلام وسيرهم وإنجازاتهم وصولاً إلى تمثلها والإقتداء بها، باعتبار هذه القدوة أقوى وسائل تنمية الحس الاجتماعي والخلقي، وأبرز وسائل الانتماء إلى الهوية. وهي كلها تمثل أساساً راسخاً للانتماء الاجتماعي والتكيف والاعتزاز بالنفس من خلال هذا الانتماء.

- يوفر ترسيخ الإيمان والانتماء مدّ الحدث بمشاعر الأمن والطمأنينة القاعدية والسلام النفسي الداخلي، مما يعالج الكثير مما يعاني منه هؤلاء من قلق ومخاوف واضطرابات وإحساس بالنبذ

والإهمال والقسوة، ويفتح السبيل أمامهم للصحة النفسية التي تشكّل المعبر الأساسي للتكيف الاجتماعي اللاحق، من خلال الإيمان برحمة الله في خلقه وعنايته بهم تعويضاً عن قصور العناية والرعاية الأسرية. وكذلك من خلال الإيمان بامتحان المشيئة الإلهية للعباد وصبرهم الذي لا بد أن يتلوه الخلاص والثواب.

- توفر التربية الدينية أساساً هاماً للمصالحة مع الأسرة من خلال تعاليم البر بالوالدين وذوي القربى، وصلة الأرحام والرأفة بهم. إنها تشكّل أحد أبرز العوامل لتجاوز الصراعات والأحقاد والإحساس بالظلم والغبن اللذين يشكّلان وقوداً أساسياً للسلوك المضاد للمجتمع. ومع فتح مجال عودة الانتماء إلى الأسرة يفتح المجال للانتماء إلى الجماعة من خلال تعلّم قيم التوَادد والتراحم والتواصل والتساند، ووحدة الجماعة ووحدة المسؤولية عنها. وهو ما يعالج تلك الغربة عن الحياة الاجتماعية ويمد بوسائل علاج الصراع مع الدنيا والناس والخروج عن الجماعة والمجتمع ومعاييرها.

- توفر التربية الدينية إمكانيات غرس قيم العمل والجد والسعي والعلم والمعرفة، والأمانة والإخلاص في العمل، وسواها من القيم اللازمة لاستقامة الحدث والتزاماته الخلقية تجاه ذاته وتجاه ذويه والآخرين، وخصوصاً من خلال التركيز على أخلاقيات التعامل

باعتبار أن الدين هو المعاملة. وهو ما يوفر أساساً متيناً لأخلاقيات العمل المهني والوفاء بالتزاماته، ومفاهيم الجد والاجتهاد والعطاء، والتمتع بثمارها.

- كما يتعين أن تركز التربية الدينية على مفاهيم الحلال والحرام والالتزام بتعاليم الدين باعتبارها تشكّل الركن الأساسي في التربية الخلقية. ويستحسن في كل ذلك غرس القيم الإيجابية والتأكيد عليها، وإثارة روح الأمل والتفاؤل والنظرة الإيجابية للذات والآخرين والحياة عموماً. إذ يشكّل ذلك علاجاً هاماً لروح التشاؤم واليأس والنظرة السلبية إلى الذات ومواقف العداء من الآخرين والمؤسسات والدنيا عموماً، والتي تصعد من الإثارة الانفعالية في نفس الجانح وتدفع به إلى ردود الفعل الانفجارية والمضادة للمجتمع.

خلاصة القول إن التربية الدينية وترسيخ الإيمان وتمثل القيم، والتماهي بالإبطال والرجال الصالحين، والانتماء إلى الثقافة الإسلامية والجماعة تمثل في مجملها برنامجاً هاماً وحيوياً ومحورياً في تأهيل الأحداث الجانحين وإدماجهم في المجتمع، إذا تمت العناية بها وحسن تخطيطها وتنفيذها، في تجاوز للممارسات الروتينية.

٤ - المصالحة مع الأسرة وتمتين الروابط معها: العلاقة الطيبة ما بين الحدث وأسرته إذا كانت متفهمة ومتجاوبة مع برنامج الرعاية،

تشكّل مهمة رئيسية من مهام عملية الاندماج الاجتماعي. ذلك أن انتماء الحدث الأصلي يتعيّن أن يكون لأسرته التي تتقبله وترعاه وتعطيه مكانته وقيّمته، مما يساعد على تعزيز الصحة النفسية والانتماء الاجتماعي في آن واحد. فالصراع مع المجتمع في سلطاته ومؤسساته ومعاييره هو الناتج المباشر للصراع مع الأسرة، أو لصراع الأسرة غير المتكيف مع المجتمع والغربة عنه. وحين يصل الحدث إلى إقامة علاقة طيبة مع الوالدين والأخوة، وينمو لديه الارتباط العاطفي معهم، والانتماء إلى نحن أسرية متكيفة يكون قد سار بعيداً على درب التكيف والانتماء الاجتماعي.

ويحتل إصلاح العلاقة مع الأب دوراً هاماً، وذلك من الطرفين، بحيث يتقبّل كل منهما الآخر، وتستعاد صلة الأبوة/البنوة الإيجابية والحانية الراعية والملتزمة. ذلك أن اضطراب العلاقة مع الأب واختلال صورته هما من العوامل الأولية المؤدّة للانحراف. بينما نرى أن العلاقة مع الأم تنسم عادة بالمثالية والتعلّق العاطفي الشديد حتى في أسوأ حالات سوء التكيف، شريطة أن لا تكون الأم هي النابذة، الراضة للاعتراف بالحدث وتوفير الرعاية والحنان له. ولذلك يتعيّن الشغل مع الأب لتحريك مشاعر الأبوة لديه تجاه الحدث وتجاوز موقفه السلبي الراض له من جانب، والشغل مع الحدث ذاته لمساعدته على التقرب من الأب من خلال تصحيح الأفكار المتطرّقة وغير الواقعية التي تصل حد الاضطهاد أحياناً من ناحية ثانية. المصالحة مع الأب هي المدخل إلى المصالحة مع الذات ومع الأسرة والمجتمع انطلاقاً منها.

من هنا تبرز الأهمية القصوى للعمل مع الأسرة منذ البداية (في مرحلة الوقاية من الانحراف)، وخلال إجراءات المحاكمة والملاحظة وإيداع الحدث في مؤسسة الرعاية. وبرامج خدمة الأسرة والعلاقة معها معروفة جيداً ومتطورة جداً في مختلف مؤسسات رعاية الجانحين الأحداث في دول مجلس التعاون. وهناك خبرة مهنية جيدة عند الاختصاصيين الاجتماعيين العاملين في هذا المجال تمكنهم من القيام بمتطلبات هذه المهمة، مما لا يحتاج إلى تكرار الحديث فيه. وعلى الإجمال كلما توثقت العلاقة مع الأسرة، وكانت إيجابية ومعافاة، سرّع ذلك في تكيف الحدث. ومن هنا أهمية الشغل مع الأسرة وتشجيعها على زيارة الحدث بانتظام، وكذلك اتخاذ الإجراءات الملائمة لزيارة الحدث لأسرته بشكل دوري. وفي المناسبات العامة والأعياد، وحتى المأذونيات وقضاء بعض الليالي مع الأسرة بعد أن تكون العلاقة معها قد تعافت وتوطدت. وكذلك توفير الاتصالات الهاتفية مع الأسرة كلما دعت الضرورة. فالانتماء إلى نحن أسرية جيدة ومتكيفة يعالج الكثير من الصراعات النفسية التي تعصف بكيان الحدث الجانح، ويوفر له المصالحة مع ذاته، واستعادة الاعتبار ومفهوم ذات إيجابي. وهو كله يشكل معبراً ضرورياً وملزماً لاستعادة الاعتبار الاجتماعي، والانتماء إلى "نحن الاجتماعية"، مما يشكل مقوماً أساسياً من مقومات التكيف والاندماج، والتطلع إلى المستقبل. وقد يكون من أصعب المهام في هذا المقام ترميم العلاقة مع أسرة نابذة للحدث ومتكررة له، ووالدين رافضين لمسؤولياتهما، وعدوانيين تجاه الحدث. هنا يجب حمايته من تأثير هذا الوضع الضار جداً والذي يفجر صراعات وأزمات قوية لديه قد تطيح في لحظة من الزمن

بكل الجهود التربوية والرعاية التي بذلت معه، وخسارة كل التقدم الذي أحرزه.

أما الأسرة التي تشكّل مشكلة فعلية في تأهيل الحدث فهي الأسرة الجانحة، التي تتواطؤ مع الحدث في التوجه الجانح. هنا أيضاً يجب حمايته من تأثيراتها بالوسائل المناسبة.

٥ - العمل الجماعي: يشكّل العمل الجماعي وتقسيم النزلاء وإلى جماعات أو أسر تعهد مسؤولية كل منها إلى اختصاصي اجتماعي يلعب دور الأخ الأكبر أو بديل الأب، ويكون مسؤولاً عن الحياة العامة لأعضاء جماعته، وملتزمًا بهم كلياً، الصيغة الأكثر فاعلية في الرعاية المؤسسة للأحداث. صحيح أن الحدث يشارك في عدة أنشطة جماعية أو فردية، إلا أن له مرجعية أساسية هي جماعته (أو أسرته، تبعاً للتسمية المختارة) وقائد هذه الجماعة الذي يبقى على صلة وثيقة مع كل العاملين في الأنشطة الأخرى التي يوفرها البرنامج الرعائي. وبالطبع هناك لحظات تكون العلاقة فيها فردية مع الحدث لبحث قضايا ذاتية معينة وعلاجها. إلا أن الأساس هو المرجعية الجماعية التي تشكّل وسيلة حيوية لعلاج مشكلات الحدث على صعيد حياته الاجتماعية، والمصالحة مع الجماعة والآخرين في الجماعة، وصولاً إلى المصالحة مع الذات. ذلك أن تجربة الاندماج الناجح في الجماعة، ولعب الأدوار الإيجابية هي أبرز وسيلة لتصحيح اضطرابات الحدث الاجتماعية. وتلعب الجماعة هذا الدور الهام، من خلال قدرتها النوعية على توفير فرص هامة للعلاج الذاتي والاندماج الاجتماعي أبرزها ما يلي:

أ- **التقبل والتماسك:** الإحساس بالتقبل من أعضاء الجماعة ومن كيانها القائم بذاته - الإحساس بالانتماء إلى "نحن" متميزة ولها تجربتها الخاصة. الإحساس بالمشاركة في الخبرات والوضعية والأهداف. الإحساس بالارتباط بأهداف مشتركة. إحساس الفرد بأهمية ضمير الجماعة. كلها لها قيمة علاجية أساسية تساعد على مجابهة القلق والمشكلات التي يتعذر مواجهتها فردياً بسهولة. هذه الخبرة الخاصة هي في قلب الدور العلاجي للجماعة الناجحة. وهو ما يجب على قائد الجماعة الحرص على توفيره وتعزيزه. وإلا فإن الجماعة تفقد طابعها العلاجي.

ب- **التفريج أو التخفيف من الضغوطات:** توفر الجماعة فرصاً لتفريج المشاعر والضغوطات الانفعالية في جوٍّ من التعاطف والحماية بشكل أحد أبعاد العلاج الأساسية وعلى المرشد أن يوفر ظروفه. إلا أن التفريج لن يكون كاملاً أبداً، أو مرة واحدة ونهائية، بل على دفعات في جولات من الكر والفر، من التعبير والتجنب. على المرشد إذاً أن يحرص على تهيئة الجماعة لقبول التفريج وتشجيعه والاستفادة منه. النقطة الأساس تكمن في أن تكون الجماعة مستعدة لتقبل التفريج الفردي بتعاطف ودفء حتى تستفيد هي ويستفيد العضو من التفريج.

ج- **النمذجة والعلاجة بالملاحظة:** التعلّم بالملاحظة والعلاج من خلال القواسم المشتركة، والتماهي المتبادل من العناصر

الأساسية في الجماعة العلاجية. الفرد يكتسب الكثير من الآخرين سلوكاً وانفعالا وتفريجاً ومحاكاة. والجماعة تعطي كل عضو الفرص للعلاج بالتفويض: مجابهة مشكلاته من خلال الأعضاء الذين سبقوه في مجابهة مشكلاتهم المشابهة، وتعطيه الفرصة كي يتشجع ويستعد لخوض التجربة حين يرى أنها سليمة العواقب، وإيجابية المردود.

د - **المعلومات والتفكير**: تقاسم المعلومات والاطول والخبرات تقدم للعضو فرصاً هامة للتعامل مع قضاياها: تفتيح الآفاق، توسيع وتنويع البدائل، الاستيعاب الذهني للقضايا. كل عضو يمكن أن يتعلم من الجماعة ويعلمها.

هـ - **تعميم التجارب**: باعتماد تقدم الجماعة فرصة هامة للعضو كي يكتشف أن المشكلات والأزمات والمعاناة ليست وفقاً عليه، بل هي ظاهرة مشتركة وعامة، ولو اختلفت الأسباب والخصائص. ذلك يمدّه بقوة نفسية لمواجهة ذاته، طالما أنه ليس وحيداً. تقدم الجماعة لأعضائها فرصة التحالف ووحدة الحال أمام متاعب الحياة والمعاناة الذاتية. ويتبدى ذلك خصوصاً في مجالين:

- العلاقات مع الآخرين ومشكلاتها وأزماتها.
- الإحساس بالقصور وعدم الملاءمة. يكتشف العضو أن كل إنسان عنده أوجه قصور. وهو ما يشجعه على التعامل مع قصوره الذاتي.

و- **اختبار الواقع:** توفر الجماعة فرصة هامة لاختبار واقعية الأفكار والسلوكيات والانفعالات والخبرات. وخصوصاً أنها تشكل عنصراً هاماً في تصحيح وتصويب نظام المعتقدات الذاتية وما ينتج عنها. وهي بذلك تساعد العضو على الخروج من عالمه الذاتي وأوهامه وافتراضاته ومخاوفه الخ، من خلال مقارنة تجاربه بتجارب الآخرين. ويساعد اختبار الواقع كثيراً في علاج المشكلات الذاتية، إذا يرد الأمور إلى حجمها الفعلي من ناحية ويساعد على الاستعداد لمجابهتها من ناحية ثانية.

ز- **الغيرية والإرشاد من قبل الأعضاء:** يلعب مختلف أعضاء الجماعة أدواراً إرشادية هامة تجاه بعضهم بعضاً. وكل واحد قد تتاح له فرصة ليكون مرشداً للآخرين. وهو حين يفعل فإنه يعزز قدرته على مجابهة ذاته. كما أنه يعالج ذاته من خلال عطائه وغيريته في نوع من قلب الأدوار: يقدم الإرشاد بدلاً من أن يكون في وضع المعاناة والتخبط في الصعوبات وهذا يقوى ذاته لمواجهة متاعبه، بالإضافة إلى الشعور العميق بالارتياح والرضى عن الذات حين ينجح في دوره الإرشادي ومن المعروف أن إرشاد الزملاء هو من أبرز عوامل التعلم المتبادل.

ح- **تعلم مهارات التعامل الاجتماعي:** من أهم الفرص التي توفرها الجماعة. وهو ما يؤدي إلى الانفتاح واكتساب الثقة، والتعلم من الآخرين. إن عيش خبرة جماعية إيجابية لها انعكاسات هامة على صعيد النمو الاجتماعي والحياتي، كما على الصعيد

الذاتي. وليس ذلك بمستغرب حيث يتم التعلّم أساساً من خلال الخبرات الاجتماعية. يضاف على ذلك أن بعض الأحداث تتلخص مشكلاتهم أساساً بالحاجة إلى تعلّم هذه المهارات الاجتماعية تحديداً.

ط- معايير الجماعة: رغم اختلاف النظريات والتقنيات، يتوافق خبراء الإرشاد الجماعي على ضرورة بناء معايير للجماعة تحدد سلوكيات الأفراد وتفاعلاتهم، وتساعد على بناء جوٍّ ملائم لعملية الإرشاد. أبرز عناصر هذه المعايير ما يلي: تسهيل التعبير وإرجاع الأثر - جوّ الثقة وعلاقات الثقة - جوّ الدعم النفسي المتبادل - تشجيع الإفصاح عن الذات وقضاياها - تشجيع المساعدة المتبادلة - الحماية من التهديد. وهي مسؤولية المرشد في البداية وعليه مساعدة الأعضاء على تعلّم هذه المعايير وتبنيها والحفاظ عليها في الجماعة. ويشكّل بناء معايير الجماعة أحد أبرز مهام المرشد في بداية تكوين الجماعة. كما تشكّل إحدى مهامه الثابتة للحفاظ عليها خلال حياة الجماعة.

على أن أبرز شروط العمل الجماعي الناجح، تتمثل في إقامة حلف علاجي متين بين قائد الجماعة وبين كل من أعضائها. إنه الحامي والشريك والمساند والداعم لأعضاء الجماعة في مواجهة مشكلاتهم وأزماتهم، وملتزم بهم. ويقوم الحلف العلاجي على أساس احترام كيان الحدث، وتجنّب وصفه بأوصاف السوء الخلقى والشخصي.

كما يقوم على تقبل شخصية الحدث كإنسان يستحق الاعتبار والتقدير والحب، مع رفض سلوكاته غير المتكيفة. هذا التقبل لشخص الحدث هو الذي يساعده على إعادة النظر في سلوكاته المرفوضة، وهو الذي يجعل مواجهته ومجابهته لتغييرها مثمرة وفاعلة، انطلاقاً من تقبل شخصه كإنسان، والالتزام به. إن عملية استعادة اعتبار الحدث لكيانه وقيمه، هي باب الولوج إلى التكيف والتوافق وتلعب الجماعة الناجحة ذات العلاقات الإيجابية مع كل من القائد وأعضائها من الأحداث، دور التجربة الانفعالية التصحيحية لاضطراب العلاقات الأسرية. يلعب القائد دور بديل الأب، ويصح اضطراب العلاقة معه. ويلعب الأعضاء بديل الأخوة وعلاج الصراعات معهم. وهو ما يعدل الأفكار المضطربة والموقف غير الإيجابية التي تكونت لدى الحدث عن حياته الأسرية، بحيث يفتح السبيل لنظرة أكثر واقعية وعلاقات أكثر إيجابية مع الأسرة الحقيقية.

٦ - **بناء الانتماء والهوية:** يعاني الحدث الجانح من الغربة عن المجتمع ولذلك يتضمن برنامج التأهيل والاندماج الاجتماعي بالضرورة العديد من الأنشطة التي تعيد الصلة بالمجتمع وتعزز الانتماء، وتنمي الهوية الوطنية. من أبرز هذه الأنشطة:

أ - **زيارة المتاحف والمعارض التاريخية والتراثية:** وذلك بغية تنمية حس الهوية والارتباط بالتاريخ الوطني، والإطلاع على فنون التراث التي تعزز له هويته.

ب - إقامة الرحلات بصفة دورية: وتتم هذه الزيارة إلى المواطن الطبيعية الجغرافية والتاريخية من آثار وقلاع، ومحميات، والتعرّف على الخصائص الإيكولوجية للبلد والارتباط بها من خلال ممارسة الأنشطة مثل حملات النظافة والتشجير.

ج - حضور المهرجانات الوطنية والأهلية: وضرورة المشاركة في أنشطتها من خلال الاستعداد لذلك في المؤسسة، وكذلك حضور المباريات الرياضية والمشاركة فيها، والمسرحيات، والأيام الوطنية.

د - زيارة مرافق البلاد الأساسية: بما فيها مؤسسات المجتمع المدني والإنتاج الصناعي والزراعي وسواها والتعرّف عليها وخلق الألفة معها، ومدّ جسور الصلات معها.

هـ - المشاركة في الأنشطة الكشفية: من خلال المخيمات في البادية والبرّ، وعلى شواطئ البحر، واستكشاف الأماكن الطبيعية.

و - المشاركة في المسابقات الثقافية والفنية المختلفة: وتكون هذه المشاركة على المستوى المحلي والوطني، وإقامة معارض لمنتجات الأحداث في مجالات الفنون والأشغال اليدوية والهوايات ودعوة الجمهور إليها، أو

المشاركة في أجنحة من ضمن المعارض الوطنية والمحلية التي تنظم دورياً.

ز - **الانفتاح على البيئة المحلية:** من أجل الاستفادة من خدماتها والتعرف على مؤسساتها وأنديتها ومراكزها الثقافية والرياضية، وكذلك فتح أبواب المؤسسة (ضمن حدود السلامة العامة المتاحة) أمام الزوار وتقديم الأنشطة والبرامج لهم. ويضاف إليها خدمة البيئة المحلية والمشاركة في حملاتها.

كل هذه الأنشطة تجمع ما بين الترفيه والمتعة والتغيير وتوسيع أفق الحياة، والخروج من القواقع الضيقة، وما بين تعزيز الهوية والانتماء وبناء الذاكرة والتاريخ. وهو ما يشكل أحد أبرز أسس الاندماج الاجتماعي من خلال الاعتزاز بالهوية الوطنية والانتماء إلى ذاكرة وتاريخ وتعالج الغربة التي تحكم عالم الجانح وتدفع به إلى مواقف العداء للمجتمع.

٧ - **البرامج الرياضية:** يعتبر دور الرياضة ليس مجرد برنامج لأداء التمرينات وتحريك العضلات لجسم الأحداث إنما له أهداف تربوية مكملة لدور التكوين البدني للأبناء وخاصة ذوي الأجسام الخاملة والذين يتسمون بسمات شخصية كالانعزال عن الجماعة والخجل والخوف من المواجهة. لذلك فإن البرنامج الرياضي له دور في صقل شخصية هؤلاء الأبناء بصورة كاملة. ومن أهم أساسيات البرنامج الرياضي ما يلي:

أ- تنمية معدل اللياقة البدنية: عن طريق التمرينات الرياضية الصباحية، حيث يتعلّم الحدث من خلالها النظام والقيادة واحترام الغير حيث يغلب عليها الطابع النظامي.

ب- تعليم وتنمية المهارات الرياضية: وذلك عن طريق تعليم وتطوير مهارات الأحداث في الألعاب المختلفة سواء كان للحدث خبرات رياضية سابقة أم لا ومن خلالها يمكن قياس مدى دافعيته للتعليم وبذلك الجهد.

ج- التوجيه والإرشاد التربوي الرياضي: عن طريق الاختبارات التشخيصية يمكن توجيه الحدث على أن يفهم إمكانياته الذاتية من قدرات واستعدادات ومهارات وسمات، وأن يحاول استثمار هذه الإمكانيات بصورة تسهم في بلوغه أقصى ما يمكن من نمو وتكامل في الشخصية والمقصود بالإرشاد مساعدة الحدث على أن يفهم مشكلاته البدنية أو الحركية أو المهارية أو النفسية أو الاجتماعية المرتبطة بالنشاط الرياضي.

د- تنمية الكفاءة العقلية والذهنية: باعتماد المحاضرات النظرية حيث يتم تزويد الابن بالمعلومات والمعارف الرياضية من قوانين الألعاب وتاريخ اللعبة وأبطالها وخططها.

هـ- تنمية روح الفريق: عن طريق المباريات والمنافسات الرياضية سواء داخل الوحدة أو خارجها حيث تساعد الحدث على اكتشاف مسؤوليته نحو الجماعة والحاجة إلى التبعية والقيادة وإلى ممارسة النجاح يتعلم كيف يواجه مواقف الرضا والضيق والهزيمة، كما يتحقق من خلالها التعاون والإخاء وتحقيق الذات واحترام حقوق الآخرين والتسامح والانتماء وكلها تعالج قضايا هامة في رعاية الحدث، وتشكل مدخلاً لاندماجه الاجتماعي.

و- ربط الابن بالمجتمع الخارجي: من خلال المشاركة في البطولات المقامة بالدولة أو مع بعض الهيئات الأخرى. والهدف منها أيضاً التعرف على أوجه الأنشطة الرياضية المختلفة والملاعب الخاصة بكل لعبة وقوانينها والتعرف على النماذج الرياضية الناجحة المميزة.

٨- الفنون التعبيرية والفنون الجميلة: تلعب دوراً هاماً في العلاج النفسي للحدث وتفريج احتقاناته وصراعاته الذاتية الداخلية. ويتمثل دورها الأبرز في أن الفنون تقود من خلال التعبير عن الذات إلى مصالحة الحدث مع دوافعه الذاتية، كما أن الفنون هي المدخل إلى المصالحة مع العالم والنظرة المحببة والإيجابية إلى الدنيا بما يتضمن من ابتكار وإبداع ذاتيين وبما فيها من جماليات. ومن المعروف أن الحدث الجانح هو في حالة غربة عن ذاته وعن الدنيا، ولذلك تلعب الفنون دوراً هاماً في مصالحته مع ذاته ومع

الدنيا من خلال توفير ذلك الإحساس الجميل والمريح والمحبب الذي يتضمنه كل عمل فني.

فمن خلال المسرح يجد الحدث، وخصوصاً إذا قامت جماعة الأحداث بتأليف المسرحية وتمثيلها وتقديمها داخل المؤسسة أو للجمهور الخارجي، متنفساً للتعبير الذاتي، واللقاء مع الذات في خبرة طيبة وإيجابية، وفي بروز مشاعر اللقاء والود مع الآخرين (من رفاق، وجمهور). كما أن المسرح وسيلة هامة للتربية الخلقية من خلال ما يحمله من عبر، وما يشكله من مرآة للذات يجد فيها الحدث نفسه ومشاعره. كذلك الحال في الفن التشكيلي المعروف بقيمته الإسقاطية/التعبيرية عما يجول في نفس الرسام من وجدانات ورغبات وأحلام ونزعات. ويلعب الفن التشكيلي على هذا الصعيد دوراً محورياً في عملية تسامي المشاعر والوجدانات، وأداة طيبة للتعبير عن خوالج النفس بشكل بناء وإيجابي ومريح، بدلاً من التعبير عنها بسلوكات انفجارية غير متكيفة.

وتساعد الفنون التشكيلية (من رسم، وشغل بالصلصال، أو بقية المواد، أو اللصق) على الهدوء النفسي والسكينة الداخلية، كما تساعد على التركيز والمثابرة والقدرة على العطاء. وهي تعالج بالتالي فقدان الثقة بالنفس وإمكاناتها من خلال بروز القدرة على العطاء والإنجاز.

وتلعب الكتابة النثرية دوراً حيوياً في تنمية القدرة على التعبير عن الذات واللقاء مع الحياة الوجدانية، مما يعالج واحدة من الصعوبات

الأساسية التي يعاني منها الحدث الجانح، والمتمثلة في عزله عن التعبير عن ذاته ووجدانه. فإذا هو تدرب على الكتابة وشجع عليها في محاولات من التعبير الحرّ عن ما يختلج في نفسه، أو في مراسلات توجه إلى الأسرة (أم، أب، أخوة)، أو في كتابة قصته، أو مواقف معينة ذات صلة بمعاناته الذاتية ورغباته وأحلامه، فإنه يستعيد الوفاق مع الذات، إضافة إلى الوظيفة التفرجية للكتابة والفنون.

كما أنها تمثّل وسيلة لتهديب النفس الارتقاء بالمشاعر، واستعادة الصلة بها وصولاً إلى الخروج من الغربة عن الذات التي تشكّل واحدة من معوقات التكيف الكبرى، وأحد أخطر العوامل للهروب في السلوكات الجانحة. فحين يتمكن الحدث من خلال الكتابة والفنون من التعبير عن ذاته ووجداناته، فإنه يتمكن من استيعابها والسيطرة عليها والتلاقي معها، مما يعالجه من الميل النزوي الاندفاعي للتعبير عن الاحتقان النفسي في سلوكات جانحة. ذلك أن الفارق بين الإنسان المتكيف وذاك الجانح يكمن على هذا الصعيد في قدرة الأول على التعبير عن الذات بوسائل التعبير المتكيفة والتي تحمل الوفاق والرضى، بينما الآخر يعبر عن ذاته باللغة الحركية/السلوكية التي تتخذ طابع ردود الفعل العاجزة عن استيعاب المواقف والتعامل معها.

ويضاف إلى ذلك تنظيم مباريات الخطابة حيث تساعد على التعبير وتمد بالثقة الاجتماعية بالنفس، مما يمهد السبيل أمام الوفاق مع

الجماعة والتلاقي معها، باعتباره أحد المهام الرئيسية لعملية التأهيل والاندماج الاجتماعي. وتزداد قيمة أنشطة الخطابة والمسرح إذا قدمت أمام المرجعيات في المؤسسة وأمام الضيوف والزوار من الخارج، وخصوصاً الأهل والأشخاص المرجعيين في حياة الحدث.

تشكّل هذه الأنشطة وحدة وظيفية متكاملة على صعيدين. يتمثّل أولهما في اكتساب المهارات المعرفية المهنية وبناء الهوية والانتماء، والمصالحة مع المجتمع ومؤسساته من خلال المصالحة مع الأسرة في المقام الأول، وكذلك تنمية أخلاقيات الدين والدنيا من خلال التربية الدينية، وأخلاقيات التعامل والروح الجماعية والعمل في فريق من خلال الرياضة ومعاييرها إضافة إلى اللياقة الجسدية التي تعطي من الثقة بالنفس وتعزّز المفهوم الإيجابي عن الذات. أما ثانيها فيتمثّل في الشغل على الذات وصراعاتها وأزماتها وصولاً إلى الوفاق معها، وبالتالي مع الدنيا والناس. ويتم هذا الشغل من خلال حياة الجماعة ووظائفها الإرشادية العلاجية والتوجيهية والإنمائية، وكذلك من خلال الأنشطة الفنية والتعبيرية على اختلافها.

هناك مبدأ إجرائي موجه للعمل في كل هذه الأنشطة، ويتمثّل باعتماد طريقة النقاش والحوار فردياً وخصوصاً جماعياً وبشكل منتظم بعد إنجاز أي نشاط وإتاحة الفرصة للأحداث للتعبير عن خبراتهم وانطباعاتهم بإزاء هذا النشاط إلى أقصى ما يمكن من حرية التعبير سواء عن الإيجابيات أم السلبيات، عن الإنجازات أم المعوقات. إن تجربة التعبير هذه وتقويم الخبرات الذاتية والجماعية

خلال الأنشطة تعمل عموماً على تعزيز الإيجابيات مما يفتح شهية الحدث ويرفع من دافعيته للإقبال على هذه الأنشطة والانخراط فيها وتحقيق المزيد من الإنجازات والتقدم. وهي في الآن عينه فرصة للتفكير في كيفية التعامل مع السلبيات والمعوقات خلال الحوار الجماعي والحوار مع المرشد والمسؤولين. وهنا من الهام جداً تشجيع الأحداث على إبداء الاقتراحات حول علاج هذه السلبيات والمعوقات. إذ إن كل اقتراح حل يصدر عنهم يعزز من مواقفهم الإيجابية من النشاط وممارسته ويحظى عادة بقبول الآخرين تبعاً لديناميات الجماعة وتأثيرها التي أوضحناها للتو. ويتعين في هذا الصدد تشجيع الأحداث على التفكير بالإيجابيات وتغليبها على السلبيات. إن رجحان النظرة الإيجابية للأمور من قبلهم لا تسهل فقط العمل على المشرفين على الأنشطة، وإنما هي فيما يتجاوز ذلك وأهم منه تدفع الأحداث إلى الالتزام من ناحية وتعزز من نظرتهم الإيجابية إلى ذواتهم وإلى واقعهم وممارساتهم. وهو تعزيز يعيد إليهم الثقة المفقودة بأنفسهم ويعالج روح الهزيمة والسلبية التي تأصلت في نفوسهم.

أما المبدأ العام الموجّه لهذه الأنشطة ولكل التدخلات الرعائية والتأهيلية، بما فيها الإرشاد السلوكي وعلاج الاضطرابات الانفعالية فهو الذي يندرج عن مقومات الفلسفة الرعائية التي عرضت لها هذه الدراسة. وهو يتمثل في الشغل على الإيجابيات والبناء عليها، وفي استكشاف الطاقات والإمكانات وإبرازها. فمهما كان وضع الحدث فإن لديه إمكانات وطاقات وإيجابيات بعضها ظاهر ومعظمها كامن أو معطل. يتعين التفتيش لديه وبمساعده عن هذه

الإمكانات والإيجابيات مهما كانت محدودة في البداية، والانطلاق منها والبناء عليها. في الدراسة مثلاً أو التدريب أو الرياضة أو الفنون لا بد أن لكل حدث إيجابية أو أكثر وإمكانية أو أكثر. منها نبدأ وننطلق بحيث تغرس نواة الإيجابية في موقفه من ذاته ومن سلوكاته وأنشطته، وبحيث يفتح أمامه أفق التفاؤل بالقدرة على الإنجاز، تغرس بذرة المفهوم الإيجابي عن ذاته وثقته بنفسه. وهو ما يشكل أهم عوامل إطلاق دافعيته: أن يشعر أنه ناجح وقادر على النجاح مهما بدا هذا النجاح محدوداً في البداية. كما يتعين تشجيعه على استكشاف إمكاناته الذاتية وإبراز المptomos منها والتأسيس عليها. بذلك وحده توضع أسس "هوية النجاح" التي تشكل أنجع علاج "لهوية الفشل" المتأصلة في نفسه. ومن المعروف أن السلوك الجانح لدى الجانحين المكررين الذين أصبحوا في حالة غربة عن عالم المجتمع والدراسة والعمل ما هو إلا حل غير متكيف وغير منم لهوية الفشل في الاندماج والانتماء والحصول على التقدير والاعتبار والمكانة، التي تأصلت في نفوسهم خلال تاريخ مديد من الإحباطات.

وعلى كل حال ليس هناك من تأهيل ممكن انطلاقاً من تعديل السلوكات الجانحة وحدها. أي تأهيل فعلي وفاعلي يضمن الاندماج ويحقق الأهلية الاجتماعية لا بد أن يقوم على تعزيز الإيجابيات وإطلاق الطاقات والإمكانات وتنميتها. والأمر ذاته ينطبق على الصحة الجسدية، إذ أن مجرد الخلو من المرض لا يعني التمتع بعافية فعلية، إنما تقوم هذه في الأساس على مقومات قوة الصحة

وإيجابياتها وطاقات النماء فيها مما يشكل أكبر عوامل مقاومة المرض.

يشكل مبدأ البحث عن الإيجابيات وتعزيزها، واستكشاف الإمكانيات والطاقات وتنميتها والبناء عليها المفتاح الفعلي لكل عملية رعاية وإصلاح وتأهيل، تماماً كما أنه المفتاح الفعلي لأي عملية نمو لدى الإنسان المعافى طفلاً كان أم راشداً. وبدون إعطاء الصدارة لهذا المفتاح الموجه قد تتعرض عملية الرعاية والتأهيل إلى تدني فاعليتها وإلى خطر عدم تحقيقها لغاياتها الكبرى.

ثالثاً - برامج إعادة تأهيل شخصية الحدث:

تتخذ هذه البرامج بعدان متكاملان ومتلازمان. الأول وهو الأقصر يتمثل في علاج المشكلات السلوكية والاضطرابات الانفعالية. بينما يتمثل البعد الثاني الأطول والأكثر شمولاً في بناء الاقتدار والتمكين وإطلاق طاقات النماء.

١ - **علاج المشكلات والاضطرابات:** وهو برنامج ضروري لتحرير الحدث من عدم التكيف وإعاقات الاضطراب الانفعالي مما يحرر طاقاته وإمكاناته المعطلة ويهيئ السبيل لانطلاق من عملية النماء. إلا أن هذا التحرير لا يكفي وحده لضمان بناء الاقتدار والتمكين الذي يتطلب توظيف وسائل وأنشطة خاصة بهما.

علاج المشكلات والاضطرابات هو من حيث المبدأ من مهام الاختصاصي النفسي. إلا أن فنيات الإرشاد النفسي الحديثة تفرد دوراً هاماً للمشرفين الرعائيين الذين يمكن تدريبهم على ممارستها بسهولة نسبية. وتكمن أهمية قيامهم بهذا الدور تطبيقاً للمبدأ العام المندرج عن فلسفة الرعاية والقائل بأن كل المسؤولين والعاملين في المؤسسة وقبلها وبعدها، ممن هم معنيون برعاية الحدث، يتعين أن يقيموا علاقة علاجية منمية معه. لن نخوض هنا في تفاصيل فنيات الإرشاد النفسي للحدث، بل نقصر على الإشارة إلى بعضها الأكثر شيوعاً.

أ- **تعديل السلوك:** يحتل تعديل السلوك رأس القائمة. وهو فنية معروفة جداً ومنتشرة بكثرة في الوسط المدرسي والرعائي. تؤكد هنا على المبدأ الأساسي الموجه له وهو ضرورة تلازم تعديل السلوكات غير المرغوبة مع تعزيز السلوكات المرغوبة في الآن عينه. تكمن قيمة هذا المبدأ في إعطاء الإيجابية للسلوكات المتكيفة والمرغوبة وإثابة الحدث عليها على روادع السلوك غير المرغوب. ذلك أن الهدف الأساسي لهذه العملية هو ترسيخ السلوكات المتكيفة المنمية. والواقع أن تعديل السلوكات غير المرغوبة يظل قاصراً على صعيد نماء الشخصية إذا لم يعمل تعزيز السلوكات المرغوبة على تنمية المفهوم الإيجابي للذات بحيث يسترد الحدث الاعتبار والتقدير الذاتيين، لما يلقاه من تشجيع وتركيم وإثابة على سلوكاته المتكيفة. إن هذا التعزيز يشكل على المستوى الذاتي، وفيما يتجاوز المبدأ الموجه لهذه الفنية والقائل بأن السلوك تحكمه

عواقبه، عملية اعتراف من الآخرين بالحدث وتقديره، مما يؤسس للعلاقات الإيجابية بينه وبينهم ويطلق الاعتراف بالذات والوافق معها والاعتزاز بها. وإذا لم يحدث هذا التحول الداخلي عند الحدث يظل من غير الأكيد أن تعطي عملية تعديل السلوك نتائج دائمة.

ومن أبرز ما يدعم هذه العملية ما يسمى بالتعاقد السلوكي حيث يتم الاتفاق بين المشرف وبين الحدث على القيام بسلوكات مرغوبة لقاء معززات متفق عليها تقدّم تبعاً لجدول يتوافق عليه الطرفان. ويتضمّن هذا الاتفاق بنداً جزائياً بحيث يغرم الحدث على سلوكاته غير المرغوبة التي يتم تحديدها بالتوافق كذلك. كما قد يغرم المشرف فيما لو قصّر في الإيفاء بتعهده لجهة تقديم المعززات. وتكتب الاتفاقية بين الطرفين اللذين يوقعان عليها. وهو ما يشعر الحدث بالقيمة والاعتبار ذاتياً حيث يتم الاعتراف به باعتباره طرفاً مستقلاً.

ومن أوجه تعديل السلوك الإيجابية تحديده لأساليب العقاب الفعّال حيث يتعيّن أن يطبّق العقاب بشكل ملزم كلما حدث السلوك غير المرغوب، في نوع من التوافق بين كل المسؤولين على هذا التطبيق، مع تجنب الإهانة أو الأذى الجسدي والنفسي وتطبيق العقوبة بدون تشفٍ أو ميول انتقامية أو تحقيرية، وتوازي العقوبة مع خطورة السلوك، والربط الواضح بينهما منعاً لنمو مشاعر النعمة والحقد لدى الحدث، أو بروز مشاعر الاضطهاد حيث يعتقد أنه يعاقب بداعي

الانتقام. ومن المهم في هذا الصدد المسارعة إلى تعزيز السلوكيات المرغوبة ومكافأتها حين تظهر.

أما التفاصيل الفنية لتعديل السلوك فهي معروفة في أدبيات الموضوع. كما أن تطبيقاته جد متعددة مما يجعلها تصلح للعديد من الحالات والمواقف. من هذه التطبيقات لعبة السلوك الجيد^٢ التي تعالج بعض المشكلات السلوكية التي تصدر عن أكثر من حدث في أكثر من مجموعة. تقوم هذه اللعبة على مكافأة المجموعة التي تتمكن من ضبط سلوك أعضائها ضمن شروط وحدود متفق عليها وبشكل تتنافس فيه المجموعتان على الفوز بالمعزز الهام بالنسبة إليهما والذي تم تحديده بالتوافق معهما. هنا تمارس المجموعة ضغوطها الخاصة بها من أجل الفوز، شريطة أن لا تتخذ هذه الضغوط طابع إلحاق الأذى بالمخالفين أو الانتقام منهم.

ومن التطبيقات العلاجية النمائية لتعديل السلوك التدريب على توكيد الذات لمن يعانون من الخجل والانطواء وفقدان الثقة بالنفس وقصور القدرة على التعبير عن مشاعرهم ورغباتهم. يتم التدريب بوسائل متنوعة أبرزها تنطبق المشاعر حيث يشجع الحدث على التعبير الطليق عن مشاعره على اختلافها: السلبية منها كما الإيجابية، والتي تثيرها مختلف المواقف

^٢ - أنظر دليل رعاية الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون، الفصل الثالث: الخدمة الإرشادية وفنياتها، إصدار المكتب التنفيذي ٢٠٠٥ وإعداد أ.د. مصطفى حجازي.

والتفاعلات أو الحالات الوجدانية. فبالإضافة إلى التحرر من معوقاته وصدوده وتعثره المولد للآلام النفسية، يتخلص بهذا التعبير عن تراكم القمع الذاتي الذي يؤدي إلى سلوكيات انفجارية تقلت من السيطرة أحياناً أو إلى الانطواء واجترار المعاناة. ومن وسائلها كذلك التدرّب على المرجعية الذاتية في الحديث من خلال استخدام لفظة "أنا" (أنا أحب، أنا أكره، أنا أرغب، أنا أرى، أنا أعتقد الخ...). يؤدي التدرّب على الحديث بصيغة الأنا إلى تعزيز الثقة بالنفس والوفاق معها وتجاوز الصراع الداخلي، وفرض الذات والمكانة على الآخرين. بالطبع نحن لسنا بصدد الأحداث الميالين إلى التسلّط أو الاستئثار بالحديث وفرض الرأي على الآخرين.

ومن أكثر أساليب هذه الفنية تطبيقاً لعب الأدوار حيث يمثل الحدث دور الطفل الذي تعرّض للقسوة أو النبذ أو الإهمال، ويمثل المشرف المرشد دور الأب، ومن ثم تقلب الأدوار في مرحلة ثانية. يؤدي ذلك إلى مساعدة الحدث على التعبير عن احتقاناته الانفعالية التي ولدت له المعاناة. ويساعد قلب الأدوار حين يمثل الحدث دور الأب الظالم أو القاسي، أو المعلم أو سواء من رموز السلطة، ويمثّل المشرف/المرشد دور الطفل المقهور ويطلق العنان للتعبير عن مشاعره. وهو ما يشكّل نموذجاً للحدث تشجعه في جولة تالية على مزيد من التعبير عن مشاعره ووجداناته التي لم يكن يجراً التعبير عنها، أو لم يكن يدري كيف السبيل إلى ذلك. يقوم المشرف/المرشد هنا بدور الميسر. وينتج عن لعب الأدوار

هذا ليس مجرد التدريب على حرية التعبير الوجداني فقط وإنما أيضاً يساعد قلب الأدوار الحدث على الاستبصار بأبعاد علاقته برموز السلطة التي عانى في علاقته معها. وهو ما يقوم بدور التجربة التصحيحية التي ترد الأمور إلى درجة معقولة من الواقعية تفتح باب التصالح مع الآخر والذات. ويمكن لهذا الأسلوب أن يمارس فردياً أو جماعياً وهو الأفضل والأكثر فاعلية، حيث يتعلم الأحداث من بعضهم بعضاً ويشجعون بعضهم بعضاً ويستبصرون ذاتياً من خلال الشراكة الانفعالية والوجدانية النابعة من تشابه ظروفهم ومواقفهم. وهنا أيضاً يتعين أن تختتم الجلسة بنقاش جماعي لتجارب مختلف الأعضاء والتخطيط للتقدم على طريق النمو واكتساب المزيد من توكيد الذات في جولات لاحقة. ويقوم المشرف/المرشد بتعزيز التقدم الذي يحرزه أفراد المجموعة مهما كان ضئيلاً ويبيّن عليه.

ب- الإرشاد الواقعي: وتعالج فنية الإرشاد الواقعي التصدي للماضي والتحرير من الغرق في مآسيه واجترار معاناته مما يؤدي إلى إفساد حياة الحدث ويدفع به إلى سلوكيات غير متكيفة بمثابة ردود أفعال تورطه أكثر مما تلبي حاجاته. لقد طوّرت هذه الفنية بالأصل لإرشاد الأحداث الجانحين، وتقوم على ثلاثة مبادئ هي المسؤولية والواقعية والصواب. فعلى المرء أن يكون مسؤولاً عن تصرفاته وعن إدارة حياته، ولا جدوى من إبقاء اللوم على أطراف لا سيطرة له عليها. وعليه أن يكون واقعياً فلا يتوقع أن تكون الدنيا رهن رغباته، بل إن

لها إيجابياتها كما لها سلبياتها، وهو بدوره له إمكاناته وحدوده. وأما الصواب فهو المبدأ الذي إذا تبناه المرء أمكنه أن يشق طريقه في الحياة ويجد له مكاناً فيها.

يتعين على الحدث إذاً مجابهة ذاته وواقعه بمسؤولية ويكتشف ما هي حاجاته الفعلية كي يمكنها إشباعها بشكل بناء، وما هي أهدافه التي يرغب فيها كي يعمل بواقعية ومسؤولية على تحقيقها. بذلك يتمكن من بناء هوية النجاح التي تكفل له الحب والتقدير وتوفر المكانة، وبالتالي تساعد على إيجاد ذاته المضيعة. أما إذا أستمّر في ردود فعله المدمرة لمصالحه واللامسؤولية عن إدارة حياته وغرق في شجون الماضي وآلامه فسوف يقع في "هوية الفشل" وأزماته.

تتم العملية الإرشادية في هذه الفنية إما فردياً أو جماعياً وهو الأفضل لجهة التبصّر والتعلّم المتبادلين وتلقى المساندة والتعزيز من الجماعة. تبدأ العملية باستكشاف الحاجات والرغبات والأهداف التي يكونها كل حدث. ومن ثم تتم مساعدته من خلال الحوار الصريح والمواجه من موقع القبول والتقدير والموازرة على النظر في سلوكاته غير المتكيفة في الدرس والعلاقات والتدريب والموقف من الحياة الاجتماعية. ومن خلال هذا التحليل يتوصل الحدث من خلال الحوار إلى تقويم هذه السلوكات وتقويم مدى فاعلية وجدوى مواقفه السلبية الانهزامية. وبعد هذا التقويم يتم طرح البدائل التي يرى الحدث أنها تشبع له حاجاته وتحقق رغباته، وتساعد

على بناء هوية نجاح. وحين يتوصل إليها يصار إلى الاتفاق على الالتزام بخطة مباشرة وعملية للتنفيذ وكيفياته بدون قبول أية أعذار للتراخي.

وبالطبع تأخذ العملية وقتاً ليس بالقصير في جولات من الاستكشاف والتقويم ووضع البدائل وتنفيذها تتدرج في مراحلها بخطوات صغيرة تكفل النجاح الذي تبنى عليه الخطوات التالية. ويتم ذلك كله من خلال التمسك بمبادئ المسؤولية والواقعية والصواب بمواكبة وتشجيع وحزم المشرف/المرشد على الالتزام بما تم الاتفاق عليه. ويتم اختيار أهداف قصيرة المدى في البداية بحيث يكون بمقدور الحدث تحقيقها. وهو ما يجعله يتذوق طعم الظفر ويغرس نواة هوية النجاح التي تميز نظرته إلى ذاته، وتطلق إمكاناته وتعزز دافعيته وتتمى احترامه لكيانه، كما تضمن له التقدير والمكانة من قبل الآخرين: زملاء ومشرفين ومسؤولين.

وتتشكل هذه الفنية التي يمكن تدريب المشرفين على ممارستها في وقت معقول، وسيلة ناجعة لتحمل المسؤولية الذاتية، مما يمثل أحد أبرز مقومات عملية التأهيل.

ج- التعامل مع الانفعالات: أما على صعيد علاج المشكلات الانفعالية من مثل القلق والغضب والإثارة والتوتر العصبي والسلوكيات الاندفاعية، فمن الشائع تدريب الأحداث فردياً وجماعياً على فنيات التنفس العميق والاسترخاء العضلي.

ويمكن التدريب عليها خلال أيام معدودة. كما أنه يمكن ممارستها خلال وقت قصير لا يتجاوز نصف الساعة، والحصول على حالة طيبة من الارتياح العصبي النفسي التي تساعد على الهدوء والتخلص من القلق والغضب والتوتر ولجم الاندفاع. وهو ما يتيح الحوار الهادئ ومواجهة مختلف الوضعيات المولدة لهذه الأغراض بأسلوب إيجابي يحمل إمكانيات الحل.

د - الإرشاد المعرفي وتعديل الأفكار المغلوطة: ويتوج الإرشاد المعرفي هذه الفينات. وهو طريقة علاجية/نمائية في الآن عينه. وهناك طريقتان رئيستان له، وضع الأولى عالم النفس ألبرت أليس^٢، وطور الثانية عالم النفس بيك. تقوم هذه الفنية على نظرية تقول بأن الاضطراب الانفعالي وما يرافقه من اضطراب سلوكي واضطرابات سيكوسوماتية يرجع في شطر كبير منه ليس إلى وقائع الحياة المادية بحد ذاتها وإنما إلى الأفكار المغلوطة التي نكوّنها عنها، وإلى الاعتقادات الخاطئة التي نحملها عن أنفسنا وتاريخنا. وبالتالي فعلاج الاضطراب الانفعالي وآثاره السلبية المعوقة والمحبطة يتم من مدخل محاكمة هذه الأفكار التي نكوّنها عن الواقع وعن أنفسنا، وتبيان موقع الخطأ واللاواقعية فيها مثل التعميمات المفرطة، ووضع الملامة على الذات أو الآخرين، والتصلب والقطعية في الأحكام، والتصورات اللاواقعية عن الدنيا والناس. وفي

^٢ - أنظر المرجع نفسه، الفصل الثالث بطاقة رقم ٧: العلاج العقلاني الانفعالي.

خطوة ثانية من هذه المجابهة والمحاكمة يصار إلى التفكير ببدائل إيجابية أو واقعية عن الذات وعن الدنيا والناس (الحياة لها وعليها، والناس منهم الأخيار ومنهم الأشرار، والإنسان لديه إمكانيات ويحقق نجاحات، كما أنه يعاني من عثرات ويقع في تجارب فاشلة). التفكير الواقعي أو الإيجابي، وخصوصاً تجاه الذات، يؤدي إلى تغيير الانفعالات والمشاعر السلبية واستبدالها بأخرى أكثر اعتدالاً وواقعية وإيجابية. وهو ما ينعكس على الحالة الجسمية الفسيولوجية والعصبية، كما ينعكس على الحالة النفسية بشكل إيجابي، مما يفتح السبيل أمام سلوكيات أكثر فاعلية وجدوى، وإلى رؤية تحمل إمكانيات التعامل الناجح مع الواقع ومع الدنيا والناس.

أما إذا كانت الوقائع سلبية فعلاً (كما هو الحال في الكثير من الأحيان) فيتعين عندها التصدي لها ومحاولة تغييرها بوسائل عدة ممكنة. الأمر الهام الأساس في هذه الحالة هو الحفاظ على نظرة إيجابية إلى الذات. يمكن تطبيق هذه الفنية فردياً أو جماعياً، وهو الأنسب في حالة الأحداث. كما أن تدريب المشرفين/المرشدين عليها ممكن خلال وقت معقول. وأما تطبيقها على الأحداث فيمكن أن تشكل أحد أبرز فقرات برنامج العمل الجماعي والحوار الجماعي.

تعتبر هذه الفنية من أنجع الوسائل لعلاج مشاعر الهزيمة الذاتية والعجز المتعلم الذي يعاني منه الأحداث الجانحون

والمعرّضون لخطر الانحراف. وهي لا تقتصر على دورها العلاجي فقط إنما تقوم بدور نمائي حيوي في تأهيل الأحداث من خلال اكتسابهم مهارة التفكير الإيجابي تجاه ذواتهم وحياتهم ومستقبلهم، كما تجاه الدنيا والناس. ومن خلال هذا التفكير الإيجابي يفتح أمامهم باب التفاؤل المتعلم، والقدرة المستعادة بدلاً من التشاؤم والعجز المتعلمين، مما سيكون لنا عودة إليه فيما يلي.

يتضح من هذا الاستعراض السريع لعلاج الاضطرابات الانفعالية أن للمشرفين دوراً محورياً في هذه العملية التي لا تقتصر مطلقاً على جلسات العلاج التي يوفرها الاختصاصي النفسي. ولذلك تكرر استعمال تعبير المشرف/المرشد خلال هذا العرض، على غرار المدرس/المرشد المتعارف عليه في الوسط التربوي. ولذلك توصي هذه الدراسة بتدريب العاملين من اختصاصيين اجتماعيين ومشرفين على الرعاية الداخلية على هذه الفينات وبشكل مكثف بغية تعزيز فاعلية تدخلاتهم وتحقيق نقلة نوعية في العمل الرعائي. ويشكل التدريب على قيادة الجماعات لجهة تكوينها وتحديد أهدافها ومعاييرها وإدارة جلساتها والتعامل مع دينامياتها وإرساء مناخ منم لأعضائها من الأحداث، حيث يجد كل منهم لنفسه ضمنها القبول والمساندة والمكانة والدور، وحل الصراعات التي لا بد أن تنشأ فيها، محوراً مركزياً من محاور هذا التدريب؛ نظراً لمدى مركزية العمل الجماعي في الرعاية.

رابعاً - تمكين الشخصية وبناء الاقتدار:

يؤدي الشغل المتلازم على الذات وعلى اكتساب المهارات إلى الوصول إلى التمكين الذاتي وبناء الاقتدار الشخصي. بذلك وحده يمكن القول بأن عملية الرعاية حققت أهدافها في التأهيل والاندماج الاجتماعي والمهني.

١ - **التمكين الذاتي:** هناك برامج معدة للشباب المهمش والمحروم يمكن الاستفادة منها في تطوير العمل الرعائي، من أبرزها شبكة تمكين الشباب^٤ والتي تتبنى شعار "مواجهة المستقبل بشجاعة" ويهدف البرنامج إلى ما يلي:

أ- التغلب على القمع الذاتي، تنمية الثقة بالنفس، تنمية مهارات الحياة، وصولاً إلى الحياة المنتجة.

ب- تنمية الاتجاهات الإيجابية من الذات والآخرين والحياة؛ احترام الذات والآخرين.

ج- إطلاق إرادة التنمية الذاتية والدخول المبادر إلى الحياة والعمل.

د- تحمل المسؤولية الذاتية عن الحياة الشخصية، وصولاً إلى الاستقلالية، والمسؤولية والوعي تجاه السلوك الشخصي.

^٤ - إرجع إلى: www.yen.org.za/fimto.htm. Youth Empowerment Network.

هـ- الاهتمام بالآخرين وتعزيز قدرات الانخراط في علاقات منتجة مع الأسرة والرفاق.

و- تمكين المشاركين من تحديد معاناة الماضي وجروحه والتعامل معها، بناء مرونة ذاتية، التغلب على المعوقات الذاتية والصدود والقمع الذاتي؛ التواصل مع الذات في طموحاتها وإمكاناتها؛ الواقعية والثقة بالنفس وتوكيد الذات؛ اكتشاف معنى الكرامة الذاتية والقيمة الشخصية واحترام الذات.

ز- اكتساب مهارات الحياة في إدارة الذات والتوجه المهني. وتحريرهم من قيود تدني الذات، وقصور التبصر.

ح- تنمية الحس الوطني والمدني والانتماء.

ط- تنمية ثقافة شباب مبادرة فاعلة، بديلاً عن العجز المتعلمة والتشاؤم والانهازامية.

ي- ينفذ هذا البرنامج على مدى عدة أسابيع من خلال حلقات الحوار، والمشاركة والتفاعل وتشجيع التفكير الذاتي وتقويم الأمور وتحمل المسؤولية الشخصية.

ويتم هذه الحلقات ورش أعمال حرفية وأنشطة فنية وإبداعية (أشغال يدوية، خزف، رسم، قص، دراما)، وذلك بغية التواصل مع الذات واكتشاف إيجابياتها وقدراتها على العطاء والنماء. كما

يتضمن البرنامج رحلات وزيارات ميدانية تثقيفية/تأهيلية. ومن أبرز خصوصياته الاستعانة بأناس من الخارج في مختلف هذه الأنشطة بمثابة متطوعين.

ومن شروط المشاركة فيه الالتزام بتحمل مسؤولية النمو الذاتي، وإرادة التغيير، والوعي الاجتماعي والالتزام بالجماعة المحلية والمجتمع.

وخلال أنشطة البرنامج وحلقات النقاش يستعان بنماذج خارجية كانت هامشية محرومة ومعرضة للأخطار الخلقية وتمكنت من شق طريقها في الحياة وبناء مكانة لائقة في المجتمع، حيث يتم الحوار معها ودراسة تجاربها ومسارها وصولاً إلى النجاح ومقوماته. كما يعمل البرنامج على تغليب إيجابيات الحياة وإمكاناتها من خلال البحث عن قصص النجاح ومساراته ومناقشتها والتعلم منها وصولاً إلى الاقتداء بها.

وبالنسبة إلى المتخرجين من مؤسسات الرعاية، وإلى أنشطة الرعاية اللاحقة يمكن الاستفادة من هذا البرنامج من خلال إقامة علاقات مع أرباب العمل المحتملين وتعزيزها، ومع مؤسسات المجتمع المدني والانتماء إليها، ومع منظمات العمل التطوعي والمشاركة فيها مما يساعد المتخرج على اكتساب المزيد من المهارات، ويعرفه بشكل واقعي على عالم المجتمع والعمل والحياة عموماً، ويفتح شهيته للاندماج وشق الطريق وإيجاد المكانة.

يتبنى البرنامج فلسفة فريدة تتمثل في المعادلة القائلة بأن التكيف هو محصلة التغير الذاتي متفاعلاً مع الفرص النموية. وأن نمو الشبيبة المستدام لا يمكن أن يتم إلا إذا تولوا مسؤولية تعلّمهم ونموهم، أي أن مجابهة المستقبل بشجاعة تتم من خلال إيقاظ وعي الشباب بقدراتهم وإمكاناتهم على النمو والتطور واكتساب الثقة بالنفس وكرامتها، والثقة في إمكانية التنمية الذاتية باعتبارها مسألة شخصية وهدف حياتي. ويتم ذلك من خلال التحوّل من التركيز على المشكلات والمعوقات وأوجه القصور إلى البحث عن الإيجابيات والإمكانات المتوفرة لدى كل شخص وفي ظروفه، والبناء عليها وتدعيمها وصولاً إلى ترسيخها. إنها عملية بناء الاقتدار. تتضمن أنشطة البرنامج عدة محاور تحقق مجتمعة أهداف التمكين وبناء الاقتدار، من أبرزها:

- التمرس بالعمل الجماعي والعمل في الفريق والتعاون، وحلّ المشكلات واتخاذ القرارات الجماعية، والمساندة المتبادلة والتعلّم المتبادل.
- التعامل مع العواطف والانفعالات: التواصل مع الانفعالات الذاتية والآلام والجروح والغضب والأذى والاكتئاب. والتعامل مع الضغوط وإدارة المراحل الانتقالية في الحياة، وكذلك التعامل مع الإحباطات والصراعات، وصولاً إلى تحقيق الاستقرار الذاتي.
- التدرب على التفاؤل المتعلّم لقهر العجز والتشاؤم المتعلمين.

- التعامل مع عواطف الآخرين واكتساب مهارات التعاطف والحوار والإنصات، والتفهم والتسامح، وتبادل الآراء والأفكار معهم والتعامل مع الانتقاد.

- بناء الثقة الذاتية من خلال اكتشاف مفهوم الذات وتقديرها وتوكيدها، بما هي اللبنة الأساسية لبناء الاحترام الذاتي والكرامة الذاتية، وصولاً إلى بناء الثقة الحميمة الجوانية بالنفس والتعامل مع النبذ والفشل.

- بناء حس المبادرة والمقاولة لشق الطريق في الحياة.

- تخطيط الحياة من خلال فهم المسار الذاتي في الحياة حتى الوقت الحاضر، استيعاب الواقع الشخصي، معرفة الذات وطموحاتها وإمكاناتها وحدودها، استكشاف الفرص الحياتية، وبناء توجه حياتي متوازن مما يضمن مجابهة المستقبل بثقة.

إنه برنامج غني يمكن الاستفادة من معطياته إلى حد بعيد في التخطيط لبناء التمكين والافتقار الذاتي لدى الأحداث في المؤسسات وبعد التخرج، أم في البيئة الطبيعية. وهو يغطي ما أصبح متعارفاً عليه من برامج وأنشطة تنفذ في المدارس الرائدة على الصعد التالية: تنمية الذكاء العاطفي، برامج تعلم التفاؤل والتفكير الإيجابي، برامج مهارات الحياة. وهي ما سنتناوله باستعراض سريع. وكلها تفتح آفاقاً رحبة لتحقيق نقلة نوعية في تعزيز فاعلية عمليات الرعاية.

٢ - **الذكاء العاطفي:** وهو من البرامج التي يتزايد انتشارها والتدريب عليها في قطاعات التربية والصناعة والإدارة، والكبار والصغار على السواء. ينمو الذكاء العاطفي منذ الطفولة الأولى من خلال النشأة في جوٍّ أسري يتصف بالدفء العاطفي والرعاية والحماية والتوجيه والتواصل الغني لفظياً وجسدياً، وإعمال الفكر في استيعاب وقائع الحياة ومواجهة مشكلاتها وقضاياها. وهو كما أسلفنا أحد أوجه القصور البارزة لدى غالبية الأحداث المنحرفين والمعرضين لخطر الانحراف نظراً لفقدانهم المناخ الأسري المنمي لذكائهم العاطفي. ولقد أصبح يشكل مقوماً أساسياً من مقومات الصحة النفسية والتكيف الحياتي والاندماج المشارك في المجتمع.

ولقد سبقت الإشارة إلى محاوره الخمسة تبعاً لنظرية بار-أون، مما تشغل البرامج على تنمية مكوّناتها. على المحور الشخصي يتم العمل من خلال تمارين مشغولة جيداً على التعرف على المشاعر والوعي بها وفهم مختلف حالاتها. كما يتم الشغل على استيعابها والسيطرة عليها وتوظيفها لخدمة احتياجات الشخص وتفاعلاته. كما يتم الشغل على توكيد الذات مما أشرنا إليه لجهة حرية التعبير عن الانفعالات والمشاعر والأفكار وحسن توجيهها تكيفياً. ويؤدي ذلك إلى التقويم الدقيق للذات بإمكاناتها وحدودها، والبناء عليها وصولاً لتحقيق أهداف هذه الذات ونمائها. كما يتم التدريب على الاستقلالية العاطفية بما هي من مقومات النضج الراشد بدلاً من التبعية والانقياد أو الإتكالية. من خلال هذا التدريب يتمكن المتدرب من تنمية مركز ضبط داخلي حيث تصبح مرجعيته في ذاته بدلاً من التبعية للمرجعيات الخارجية. ومن الواضح أن ذلك يتم في

الحالات الطبيعية من خلال السماع للطفل والنقاش معه وأخذ رأيه فيما يخصه من أمور وتقويمها بشكل مشترك وتشجيعه بالتالي على حسن الاختيار واتخاذ القرار.

أما على المحور الاجتماعي فهناك تدريبات على إدراك مشاعر الآخرين وتحليلها واستيعابها وتفهمها وصولاً إلى المشاركة الوجدانية، إضافة إلى القدرة على توجيه هذه الانفعالات والمشاعر خلال عملية التفاعل. وهو ما يضمن القدرة على اللقاء مع الآخر والتعاطف معه مع محاولة دفعه إلى تعديل مشاعره بما يضمن للشخص فرصته ومكانته. وهو ما يؤدي إلى نمو القدرة على إقامة علاقات إنسانية طيبة مع الآخرين والحفاظ عليها وتنميتها. ويضاف إلى ذلك في هذا المحور التدريب على المسؤولية الاجتماعية والوعي بها والقيام بمتطلباتها وصولاً إلى العضوية الاجتماعية المشاركة والفاعلة على صعد جماعات الانتماء، والمجتمع المحلي والأكبر سواء بسواء.

أما في المحور الثالث فيتم التدريب على تنمية اللياقة التكيفية، مما يتمثل في القدرة على اختبار الواقع وتقويمه واتخاذ مواقف إيجابية فاعلة في التعامل معه. كما يتمثل في التدريب على تنمية المرونة لجهة تأجيل الرغبات وإيجاد بدائل لإشباعها، وتعديل العواطف والأفكار باتجاه واقعي فاعل - بما يتناسب مع التمايزات التي تطرأ على الوضعيات ووصولاً إلى العمل على التدخل لتعديل هذه الوضعيات ذاتها حين يتعين مواجهة الواقع والتأثير عليه. ويتضمن

هذا المحور التدريب على الطريقة العلمية في طرح المشكلات وتحديدتها وتشخيصها وتوليد أفضل البدائل لحلها والموازنة بينها وصولاً إلى اختيار البدائل الأكثر ملاءمة وفاعلية.

يلي ذلك التدريب على محور إدارة الضغوط والتعامل الإيجابي النشط معها، بدلاً من الاستسلام لها والغرق في المعاناة والمرض. برامج إدارة الضغوط عديدة وتشكل مجاًلاً قائماً بذاته سواء في المدرسة أو العمل أو البيت أو ظروف الدهر وصروفه وأزماته. وكلها تحاول أن توازن ما بين المتطلبات المختلفة وبين الإمكانيات الذاتية. تنشأ الضغوط عادة عندما تكون المتطلبات المفروضة على الشخص تتجاوز إمكانياته الذاتية أو التي يمكن له توفيرها. وكلما ازداد التباين بينهما تصعدت الضغوط وتركت آثارها الجسمية والنفسية والانفعالية والسلوكية على الشخص وصولاً إلى الانهيار والمرض ومختلف حالات فقدان السيطرة على الموقف. ويتم التدريب على مجابهة الضغوط على عدة صعد فإما يتعلم المرء مهارات إجرائية تمكنه من مواجهة المتطلبات من حيث الحجم والإلحاح، أو يتعلم مهارات جديدة في مجابهة المشكلات التي تطرحها هذه المتطلبات، أو هو يتعلم كيفية الحصول على مساعدة الآخرين مادياً وعلمياً معرفياً ومساندة عاطفية، أو هو يتعلم إعادة النظر في نظام تفكيره ونظرته إلى هذه المتطلبات حيث يظهر عموماً أن الشخص الواقع تحت الضغوط قد يبالغ في إظهار عجزه الذاتي تجاه المتطلبات، أو هو يبالغ في تضخيم حجمها وشدتها واستمرارها وهو ما يجعله يقع تحت وطأتها.

يهدف التدريب على هذا المستوى إلى اكتساب مهارة التقدير الواقعي لكل من المتطلبات والإمكانات مما يرد الأمر إلى حجمه الطبيعي ويدخل الارتياح إلى النفس ويدفع إلى التعامل الإيجابي مع الوضعية.

ويتخذ التدريب كذلك طابع تعلّم مهارة التحصّن الذاتي ضد الضغوطات والتخفيف من آثارها الصحية عليه من خلال أنشطة التنفس والاسترخاء والرياضيات الجسمية والروحية، وتغيير أسلوب الحياة.

وأما المحور الأخير المتعلّق بالانطباع الإيجابي فيتم التدريب فيه أساساً على تعزيز التفاؤل الذاتي والنظرة الإيجابية إلى الذات والحياة. وهناك راهناً برامج ناجحة في تعلّم التفاؤل وهزيمة اليأس والتشاؤم (مما سنتناوله في عنوان مستقل) التي تساعد على الشعور بالسعادة والرضى عن الذات والوفاق معها ومع الدنيا والناس.

يتضح من ذلك مقدار أهمية تنمية الذكاء العاطفي لدى الأحداث الجانحين والمعرضين لخطر الانحراف، مما يعدّهم للنجاح في المواجهة الناجحة للحياة وبناء الاقتدار اللذان يشكلان أبرز مقومات التكيف والأهلية الاجتماعية.

٣ - **التدريب على التفاؤل:** يرى عالم النفس سليجمان صاحب الكتاب الشهير بعنوان "التفاؤل المتعلّم"^٥ أن التفاؤل مهارة مكتسبة ويمكن

^٥ Seligman, Martin (1990). Learned Optimism: How to Change Your Mind and Your Life. New York: Alfred A. Knopf.

تعلّمها وتقويتها. ولقد وضع اختبارات لقياس التفاؤل والتشاؤم، كما وضع برامج تدريب لتعلّم التفاؤل. وبينما يصد التشاؤم الطاقات ويعطل القدرات، فإن التفاؤل يطلقها، حيث يبحث عن الإيجابيات والإمكانات الخفية حتى في مواقف الحياة الأكثر سلبية. المتفائلون يتجاوزون إمكانياتهم ويوظفونها إلى حدودها القصوى. وكل منا يحمل، تبعاً سليجمان في قلبه "نعماً" أو "لا"، ولو أنهما ليسا قطعيين دائماً. رجحان "نعم" هو التفاؤل، ورجحان "لا" هو التشاؤم.

ولقد أضح فيما سبق أن "لا" هي التي ترجح عند الأحداث الجانحين والمعرضين لخطر الانحراف نتيجة لترسخ العجز المتعلّم لديهم. ومن هنا أهمية التدريب على التفاؤل لمساعدتهم على التخلص من هذا العجز المفروض ذاتياً، وإطلاق طاقات النماء لديهم، وتوظيف إمكانياتهم في عملية التأهيل على بناء الحياة والمستقبل. يؤدي التفاؤل إلى النجاح والمثابرة ويعزز الثقة بالنفس، مما يؤدي إلى بذل الجهد والحفاظ على معنويات مرتفعة، على النقيض من ميلهم إلى تدني المعنويات والاستسلام. وبالتالي يعود النجاح فيرفع من مستوى التفاؤل ويعزز الثقة بالنفس وروحها المعنوية مما يؤدي إلى تقوية الدافعية والحماس. في عملية لولبية صاعدة، والعكس صحيح حيث يؤدي الفشل إلى الاستسلام والهزيمة.

يميل الأطفال عادة إلى التفاؤل بشكل واضح نظراً لطاقة الحياة والنماء الدافعة لهم، بينما هم يتعلّمون التشاؤم من محيطهم حيث يخبرون تجارب النبذ والحرمان والإهمال والإحباط. ولا يحقق الأطفال المتشائمون، كما الكبار المتشائمون، كل إمكانياتهم حتى ولو

كانوا من ذوي الذكاء العالي، بينما يتجاوز المتفائلون إمكانياتهم في الدرس والرياضة والأنشطة والعمل والحياة عموماً. من هنا يتعين تدريب هؤلاء الأحداث على الحديث الإيجابي مع الذات "بأنهم قادرون على إنجاز المهام وعلى تحقيق النجاح".

وتوجد ظاهرة العجز المتعلم في قلب ظاهرة التشاؤم، حيث يجد المرء ذاته غير قادر على التأثير في الأحداث التي يعيشها. يستسلم الحدث للغبن الحياتي المفروض، حيث لا يتمكن من فرض مكانته أو إشباع حاجاته في جو الأسرة غير الملائم للنمو المعافى.

ولا بد من الإشارة إلى أن التفاؤل الأصيل والفاعل يتصف بالواقعية والقدرة على التقويم الموضوعي، وعلى رؤية الإيجابيات والسلبيات في وضعية معينة واتخاذ القرار بالإقدام أو التحفظ والإحجام. وبالتالي لا يعني التفاؤل أن ننظر إلى العالم على أنه وردي على الدوام، كما لا يعني القطعية التي تميز رؤية الأحداث المنحرفين للعالم وإنجازاتهم: إما قدرة كلية ونجاح، وإما عجز واستسلام. من الشائع أن تتضخم نظرة هؤلاء الأحداث لأنفسهم حين يحققون نجاحاً ملحوظاً في أمر ما، حيث يميلون بسرعة إلى الإفراط في التفاؤل وبناء توقعات بعيدة عن الواقع.

يرى سليجمان أن كلاً من التشاؤم والتفاؤل هما أسلوب في التفكير وفي تفسير الأحداث والوقائع يمكن تعلمه. ولا تقتصر طريقة تفسيرنا للوقائع على مواجهة حالة خاصة من نجاح أو فشل بل هي تتوقف على الفكرة التي نكوّنها على القيمة العامة التي نعطيها لأنفسنا ولمكانتنا في الحياة.

ويتكوّن أسلوب التفسير هذا من ثلاثة أبعاد: الديمومة، درجة التعميم، والإرجاع إلى خصائصنا الشخصية. أما على صعيد الديمومة فيرى المتشائم أن العثرات، والمحن هي قدر لا فكاك منه، وأنها ستدوم ولا مجال للخروج منها أو عمل شيء بصددها سوى الاستسلام. أما المتفائل فيرى أن العثرات هي من أمور الحيا العادية وأن الحياة فيها الإنجازات والنجاحات كما فيها الإحباطات والإخفاقات، وأن كل عثرة هي رهن بظرف مؤقت وبالتالي فتجاوزها متاح، وهي ليست قدراً مفروضاً.

وأما التعميم فيعني سحب الأزمة أو الإخفاق في حالة معينة على كل الوضعيات الحياتية (لا جدوى، ستبقى الأمور على هذا الحال). بينما يحصر المتفائل الأزمة في موضعها، ولا يعممها على بقية الأوضاع الحياتية. ففي مقابل العثرة هناك إنجازات ونجاحات كثيرة في حالات وظروف غيرها.

وأما الرد إلى الذات فيتخذ عند المتشائم طابع وضع اللوم على ذاته: إنه الفاشل أو المقصر أو الذي لا يرجو منه خير، ولا خلاص له. ذلك ما تعرّض له الكثير من هؤلاء الأحداث خلال تاريخهم في البيت والمدرسة. إنهم يتمثلون هذه الوصمة ويتصرفون تبعاً لها. أما المتفائل فإنه يحمي ذاته ويرى العثرة نتيجة تدخل عوامل خارجية غير مواتية، ويمكن التغلب عليها، مما يحافظ على صورة الذات الإيجابية.

يستند برنامج التدريب على التفاوض ودحض التفسيرات المتشائمة إلى طريقة أليس في تعديل الأفكار المغلوطة (مما أشرنا إليه في فنية العلاج العقلاني الانفعالي)^٦. فبإزاء الأفكار التشاؤمية وما يتبعها من اكتئاب واستسلام، تجري محاكمة هذه الأفكار الخاطئة في خطوات أربع:

أ- **البحث عن الأسانيد الواقعية:** التي تبين خطأ هذه الفكرة وعدم موضوعيتها، وكيف أنها تحور في اتجاه التمديد أو التعميم أو الرد إلى الذات. وينشط التفكير المتفائل من خلال رفض هذه الاستجابات السلبية والتخلي عن الفكرة التي ليس لها من مبرر فعلي.

ب- **التفسيرات البديلة:** وتتمثل في التفتيش عن أسباب أخرى غير الفكرة الخاطئة. الفشل في امتحان في مادة ما قد يعود إلى أسباب عديدة: استعداد غير كاف، حالة تعب أو مرض، عدم استيعاب المادة، صعوبة الامتحان، وليس بالضرورة إلى العجز الذاتي الذي يتبناه المتشائم عن نفسه وعن أدائه. من الأصوب مساعدة الحدث على البحث عن الأسباب الأكثر إنصافاً له وتجنب التفشيل الذاتي. ومن الأجدى التفتيش عن حالات النجاح، وإمكانات النجاح الأخرى ولو في مجالات مغايرة والبناء عليها.

^٦ - أنظر كتاب: دليل رعاية الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون، الفصل الثالث، البطاقة الفنية رقم ٧، إعداد د. مصطفى حجازي، نشر المكتب التنفيذي ٢٠٠٥.

ج- الآثار والأبعاد: وتعنى العمل على الحد من الإفراط في تعميم التشاؤم والفشل. هل هذا الفشل هو قدر محتوم أم هناك احتمالات أخرى وإمكانيات بديلة تحد من ضخامة الفشل وتجد له حلاً. هل هناك مبالغة في النظرة التشاؤمية تطمس رؤية جوانب حل ممكنة وقدرات كامنة غفلنا عنها؟ هنا يصار إلى إجراء عملية تمحيص في واقع الحدث ووضعه بحثاً عن هذه الإمكانيات الخفية التي غفل عنها.

د- أما الخطوة الرابعة: فتتمثل في التساؤل حول جدوى التفسير المتشائم. حتى ولو كان صحيحاً فهل هو مجدٍ أم لا؟ وإذا لم يكن مجدياً ويفتح السبيل للقيام بجهد لإيجاد حل، فلا جدوى من التمسك به والاستسلام له. من الأفضل صرف النظر عنه واستتفار الهمم للبحث عن سبل أخرى متاحة، وهي دوماً متوفرة ولو لم تكن بادية للعيان، أو لم تكن في المجال ذاته. من الممكن استبدال الأهداف التي فشل الحدث في تحقيقها بأخرى مفيدة بدورها يمكنه النجاح فيها.

هناك إجراءات أخرى أكثر تفصيلاً في تعلّم التفاؤل وهي محاولة تتطلب تدريباً يأخذ وقتاً ليس بطويل: عدة جولات من محاكاة الأفكار الانهزامية في جلسات جماعية يشد فيها الأحداث أزر بعضهم بعضاً ويتعلمون من أفكارهم بشكل متبادل.

يطرح هذا الموضوع التوصية التي تدرج عنه، بتوفير التدريب الملائم للمشرفين/ المرشدين والعاملين الآخرين في برامج رعاية الحدث على فنية تعديل الأفكار المغلوطة ذات الطابع الانهزامي إلى أفكار أكثر واقعية وإيجابية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التدريب للفريق العامل إلى تغيير نظرتهم هو ذاته إلى الأحداث، فيتعلم عدم تعميم أحكامهم عليهم وعلى إمكاناتهم انطلاقاً من وقائع محدودة. ويدفع بهم إلى التفتيش عن طاقات الحدث الكامنة وإيجابياته (ولا بد أن تكون متوفرة في مجال أو أكثر) والبناء عليها في التعامل معه، وصولاً إلى توعيته بها وتحفيزه على البناء عليها بدوره.

إن مجرد تحويل نظرة العاملين مع الحدث من السلب إلى الإيجاب كفيل بأن يغيّر دلالاته الذاتية ويرد إليه قيمته الإنسانية، وهو ما يضع الأسس لتحوّله في اتجاه نمائي إيجابي.

٤ - التدريب على مهارات الحياة:^٧

تشكّل مهارات الحياة الإطار الجامع لكل مهارات البرامج والأنشطة التي تم طرحها في هذه الدراسة بمثابة محاور ومقومات لعملية الرعاية وصولاً إلى التأهيل والتمكين وبناء الاقتردار. وهو ما يزود الحدث المتخرج وخلال الرعاية اللاحقة بكل الإمكانيات التي تؤهله للمواطنة الكاملة والاندماج الاجتماعي من خلال تنمية شخصيته على جميع الصعد بحيث يتمتع بالكفايات التي تتيح له اكتساب قيمة ذاتية ومكانة اجتماعية، وتعالج كل مظاهر غربته عن العالم المتكيف.

^٧ - يتوفر راهناً عدد وافر من مناهج التدريب على مهارات الحياة Life Skills Curriculum طوّرتها العديد من الجامعات الأميركية، بعضها عام وبعضها متخصص في علاج الجانحين الأحداث والكبار. ولقد وضعت لها مادة تدريبية هامة من أفلام فيديو وكتب تمارين، وكذلك دليل المدرب. ويمكن استعراض محتوياتها والحصول على عناوين الناشرين على موقع Google تحت العنوان ذاته.

ولذلك فإن التدريب على مهارات الحياة التي سبق أن عرضنا لمقوماتها أعلاه يتعين أن يشكل أحد أبرز برامج الرعاية وأنشطتها. وعلى عكس المهارات الأخرى فإن برنامج مهارات الحياة متنوع في محتواه بحيث يخدم قطاعات الشخصية والسلوك وينمي مختلف مهارات إدارة الذات والحياة. إنه عملية تنموية تصحح أبرز أوجه قصور حياة الحدث الجانح السابقة. وهو في الحالات العادية يتدرج بدءاً من سنوات الدراسة الأولى ووصولاً حتى نهاية الثانوي وما بعدها. ويقوم بتنفيذه العديد من العاملين مع الحدث على اختلاف مسؤولياتهم الرعائية.

يتضمن المنهاج النموذجي لمهارات الحياة الأبعاد التالية: مهارات التفكير، مهارات المعرفة، مهارات التخطيط، مهارات التعامل مع الذات، مهارات الصحة والجمال، مهارات التفاعل الاجتماعي، المهارات الاقتصادية، ومهارات المواطنة. وبالطبع فهي مهارات موازية ومكملة للتحصيل الدراسي والتدريب المهني.

أ- **مهارات التفكير:** وتتضمن التفكير الناقد الذي يتدرج من تكوين الرأي ومعايير الرأي السليم ومهارة بناء الرأي، من ثم تعريف التفكير النقاد ومعايير لجهة الوضوح والصواب والدقة ودوره في بناء حياة ناجحة وإنهاءً بأبعاد التفكير الناقد من استقراء واستنباط وتقويم. ويتلزم معه التفكير العلمي وسماته وخطواته.

ويتخذ حلّ المشكلات واتخاذ القرارات أهمية خاصة في مهارات التفكير بالنسبة للأحداث الجانحين، إذ إن الكثير من

سلوكاتهم غير المتكيفة ناتجة عن عجزهم على التعامل مع قضايا الواقع بشكل فعال. ويتضمن حل المشكلات عادة كل من تعريف المشكلة وتحديدها، وتوليد البدائل والمقارنة بينها من حيث الإيجابيات والسلبيات على المدى القصير والبعيد. ويتم عادة اعتماد الحل الذي يضمن أكبر الإيجابيات على المدى البعيد والذي يحظى بأعلى فرصة لجهة ميسرات تنفيذه، وكذلك بأكبر قدر من التفضيل الذاتي. وأما اتخاذ القرارات فله أسسه العلمية من حيث أنواع القرارات وخطوات اتخاذ القرار ودراسة بيئة القرار بما فيها من مسيرات ومعوقات. ويتلزم كل من حل المشكلات واتخاذ القرارات عادة في مهارات التفكير.

ب - مهارات التخطيط: وتتضمن تحديد الأهداف الشخصية وتنظيم الوقت وإدارته. يتضمن تحديد الأهداف الشخصية كيفية صياغة الهدف بحيث يكون له حدود كمية وزمنية: تحقيق مهارة كذا بمقدار كذا خلال مدة كذا. تمكن الحدود الكمية والزمنية من معرفة الخطوات الواجب إتباعها للوصول إلى المقدار المطلوب من الهدف ومقدار الجهد أو الموارد المطلوبة لذلك. كما تمكن من تقويم مدى التقدم نحو تحقيق هذا الهدف وتحليل أسباب التأخير ومعالجتها. وتقسّم الأهداف الشخصية عادة إلى أهداف ملزمة تتعلق بأحد أبعاد عملية النمو الضروري لبناء المستقبل والتي لا يمكن التهاون بشأن تحقيقها، وأهداف مرغوبة قابلة للتفاوض ويمكن التساهل بشأنها. ولا بدّ في التدريب على تحديد الأهداف من التفريق بين الغايات الكبرى، وبين الأهداف

التشغيلية الإجرائية. الأولى تتعلّق بمخططات مستقبلية كبرى. أما الثانية فتشكّل الخطوات والمراحل الإجرائية التي يوصل تحقيقها إلى بلوغ الأولى. ولا بدّ في تعليم الأحداث الجانحين وتدريبهم على مختلف المهارات من تقسيم إتقان المهارة إلى عدة خطوات أو أهداف إجرائية قصيرة المدة بحيث يؤدي النجاح فيها إلى مكافأته، مما يفتح شهيتهم للتعلّم والتدريب ويعيد إليهم ثقتهم بأنفسهم وقدراتهم.

أما تنظيم الوقت فله قيمة كبرى على صعيد تأهيل الحدث للحياة المهنية والاجتماعية الناجحة، إذ أنه يعالج حالة الفوضى التي نشأوا فيها في البيت والبيئة المحلية، حيث لا تخطيط ولا تدبير بل استسلام للظروف كيفما تأتي. وهنا أيضاً يتعلّم الحدث المقصود بإدارة الوقت والإحساس به والحاجة إليه، كما يتعلّم أساليب تنظيم وإدارة الوقت. إن تنظيم حياة الحدث داخل المؤسسة الرعاية وجدولها الزمنية اليومية والأسبوعية والفصلية هو بحد ذاته عملية قيّمة لغرس أهمية إدارة الوقت وبرمجته في حياته وسلوكه، بدلاً من شعوره العفوي بأن الجدولة الزمنية لحياته هي عبارة عن قيود إعتباطية تهدف إلى تكدير حياته. ذلك أن التكيف لعالم العمل والإدارة الحياة ذاتها يقتضيان حتماً تنظيم الوقت وإدارته، بما هو تنظيم للطاقة والجهد وتوظيف للإمكانات.

ويأتي التخطيط للمستقبل العلمي والمهني والإعداد له في مرحلة مبكرة من التدريب على مهارة التخطيط. وهو ما

يتضمن سلسلة عمليات من النقاش والتجريب والإطلاع لاستكشاف الميول الذاتية، والقدرات الذهنية والعملية اللازمة لها ومواءمتها مع ظروف حياة الحدث المستقبلية وما تتيحه من فرص وإمكانات، ومع معطيات عالم العمل والإنتاج ومجالاته ومردوداته التي تضمن بناء حياة منتجة كريمة.

ج- مهارات التعامل مع الذات: وتتضمن بناء تقدير الذات والثقة بالنفس وأساليبه، والتفاؤل المتعلم والتفكير الإيجابي، وخصوصاً الذكاء العاطفي بكامل أبعاده. كما تتضمن تعزيز الصحة النفسية والسيطرة على الانفعالات والقلق والمخاوف والغضب من خلال فنيات عدة من ضمنها التنفس العميق والاسترخاء مما تمت الإشارة إليه. وهناك سواها الكثير مما لا يتسع المجال هنا للاستفاضة فيه.

ويشكل توجيه الذات^٩ أحد أبعاد مهارات التعامل مع الذات الأكثر أهمية والأسهل تطبيقاً وإثارة للحماس لدى الحدث للالتزام الذاتي بتحقيق أهداف منمية تتعلق بتغيير بعض العادات السيئة التي تمثل مصدر شكوى أو إزعاج له. وهي مخصصة لكل الأعمار منذ الطفولة المتأخرة، ويتم تنفيذها ذاتياً. فإذا كان لدى الحدث عادة سيئة يود التخلص منها ولكنه لا يقوى على ذلك تلقائياً، يدرّب على اختيار السلوك البديل المرغوب في خطوة أولى. تليها في خطوة ثانية دراسة بيئة

^٩ - أنظر كتاب رعاية الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون، الفصل الثالث، البطاقة الفنية رقم (٣).

السلوك أي متى وفي أي الظروف يقدم على السلوك غير المرغوب ويضع خطة لتجنبها. ومتى وفي أي الظروف يقدم على السلوك المرغوب فيحاول تكرارها. وأما الخطوة الثالثة فتتمثل بالطلب من الآخرين تشجيعه ومساعدته على تكرار السلوك المرغوب والامتناع عن إغرائه بالعودة إلى السلوك غير المرغوب. وفي خطوة رابعة يعقد اتفاقية مع ذاته فيحدد لنفسه مكافأة يرغب فيها إذا نجح في تحقيق مستوى معيناً من السلوك المرغوب، كما يفرض عقوبة على ذاته إذا قصر في ذلك. وأما الخطوة الخامسة فتتمثل في تقويم الأداء حيث يلاحظ مدى التزامه بالخطة، وما هي الصعوبات التي تعترضها للعمل على تذليلها. كما يعمل على تعزيز دافعيته من خلال التشجيع الذاتي والحديث الإيجابي مع الذات: أنا قادر على ذلك... وبالطبع يتمثل الشرط الأول لعملية توجيه الذات باقتناع الحدث بضرورة تغيير السلوك غير المرغوب وبأهمية وإمكانية تحقيق السلوك المرغوب. ويتعين عموماً أن يضع الحدث لذاته أهدافاً واقعية يمكنه تحقيقها والالتزام بها.

ويمكن تطبيق هذه الفنية جماعياً تحت إشراف المسؤول عن الفريق وبتشجيعه ومتابعته، حيث تعقد جلسات متابعة تحدد وتيرتها حيث يعرض كل حدث مدى التقدم في تحقيق هدفه وعوامل نجاحه أو تعثره، ويتعلم من تجارب رفاقه. كما أن الفريق يمكنه ممارسة الضبط والضغط والتشجيع.

د - **محور مهارات المعرفة:** وهي تدرب الحدث على مهارة التعلم الفعّال ومراجعة الدروس وعمليات الحفظ والذاكرة النشطة مما يسهل عليه النجاح. كما قد تدربه على مهارات التعامل مع الحاسوب والانترنت، مما أصبح يشكل ركناً أساسياً من الحياة المعاصرة للناشئة كما للراشدين.

هـ - **محور مهارات الصحة:** ويشمل التدريب على أسس الصحة البدنية والعادات الصحية في الغذاء والشراب والنوم، والنظافة الشخصية والرياضة واللياقة الجسدية. كما يشمل التدريب على تجنب أساليب الحياة الضارة وسلوكاتها في الطعام والشراب، ومضار التدخين، وأخطار الإدمان. ويشمل الصحة الجنسية والإنجابية بدءاً من سن البلوغ، والتربية الجنسية بمبادئها وقضاياها المعروفة. ويتضمن هذا التدريب أحاديث يقدمها كل من الطبيب والاختصاصي النفسي حول الصحة الجسمية والجنسية، وحول تحولات البلوغ والمراهقة.

و - **محور مهارات التفاعل الاجتماعي:** ويتضمن إضافة إلى تنمية الذكاء العاطفي في التواصل والتعامل مع الذات والآخرين (مما تمت الإشارة إليه)، التدريب على العمل الجماعي والتعاوني والمشارك والعمل في الفريق وقيادة الفريق. وهي مهارات ذات أهمية كبيرة في النجاح المهني والاندماج الاجتماعي الذي أصبح يقوم على هذه المبادئ. ويضاف إلى ذلك موضوع

التعامل مع الأسرة من حيث الحقوق والواجبات، وخصائص الحياة الأسرية في إيجابياتها وسلبياتها، وكيفية التعامل مع الصراعات الأسرية وحلها، ونظم التساند والتآزر والتراحم. كما يتضمن العلاقة مع الوالدين والأخوة وفي خصائصها وكيفية إدارتها، بحيث يصنع الحدث مكانة إيجابية مبادرة لذاته ضمنها، ويدفع بذويه (والدين وأشقائه) إلى تغيير نظرتهم إليه وقبوله. وهو كما رأينا من أهم مقومات التكيف والاندماج الاجتماعي والمصالحة من الدنيا ومع الذات.

ز- **محور المهارات الاقتصادية:** ويتضمن التدريب على عمل ميزانية شخصية مهما كانت محدودة، وكيفية تبويب الإنفاق بدءاً بالضروريات وإنهاءً بالكماليات. كما تتضمن تعلّم مهارات التسوق: أوقات التسوق، كيف نتسوق ومن أين، التفاوض على السعر، المفاضلة في جودة السلع. فهم ديناميات إعلانات التسوق وكيف تؤثر علينا وتوجه أذواقنا وخياراتنا وصولاً إلى الوقاية من تزيين شراء سلع لا حاجة للمرء بها. تعلّم اكتشاف أساليب التغرير والغش وخداع المستهلكين وعدم الوقوع ضحية لها. وقد يكون أهم من ذلك لتدريب الحدث على بناء مستقبل اقتصادي، تعليمه كيفية تصميم مشروع استثماري مهما كان بسيطاً وأولياً، حتى ولو ابتدأ على شكل سيناريو ينفذ من خلال ألعاب ومباريات. وهنا يمكن استدعاء ضيوف من أصحاب المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة للحديث

عن كيفية التفكير بهكذا مشاريع وتنفيذها وتطويرها، وتحقيق مردودات مجزية منها. وهو ما يفتح آفاقاً أمام هؤلاء الأحداث الغرباء عن عالم العمل والإنتاج والكسف، وقد يطلق دافعيّتهم للتفكير جدياً وعملياً ببناء مستقبل إنتاجي.

ح- محور المواطنة والانتماء: وهو من المحاور التي تحتل مكانتها في برامج أنشطة مؤسسات الرعاية في دول مجلس التعاون، مما تم بيانه في هذه الدراسة. ويضاف إليه التدريب على المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية وبيان الدور الحقيقي للقانون باعتباره يحمي الفرد والجماعة والمجتمع، مع تقديم الكثير من الأمثلة والوقائع وتحليل الحالات التي يقوم فيها القانون بضمان الحماية الشخصية والجماعية. وفوق ذلك تنقيف الأحداث على أهمية القانون الحيوية وأن لا إمكانية لقيام جماعة أو مجتمع بدون قانون، ولا توازن للشخصية بدون تمثل القانون، سواء أكان تعاليماً دينية سماوية أم قوانين وضعية، أم عادات وأعراف ومعايير اجتماعية موجهة للسلوك. الغاية من هذا التنقيف الذي يتجاوز الأوامر والنواهي والروادع، هي تصحيح الأفكار المغلوطة لدى هؤلاء الأحداث والمتمثلة بأن القانون ظالم وقمعي وعقابي. وهي أفكار مغلوطة تولّد في نفوسهم الإحساس بالغبن والحقد وصولاً إلى مشاعر الاضطهاد وبالتالي الثورة على القانون والسلطات الممثلة له والدخول في صراع مع القانون وخرقه في السلوكات الجانحة وغير المتكيفة.

كما يتم التدريب في هذا المحور على التعرف على المؤسسات الأهلية التطوعية منها، كما الشبابية، وأهمية الانتماء إليها والمشاركة في أنشطتها مما يضمن المكانة والقبول والتقدير، كما يوفر الثقة بالنفس والتصالح مع الجماعة والمجتمع.

قد تكون أهمية التدريب على مهارات الحياة قد اتضحت لجهة وظيفتها الكبرى والحيوية في التأهيل الفعلي والمتين للحدث بمعنى استرداده لأهليته الاجتماعية الكاملة، مما يشكل ضماناً لنجاح كل عمل رعائي وفاعليته.

* * *

الفصل السابع

تمهين العمل الرعائي: التدريب والاختصاص

الفصل السابع

تمهين العمل الرعائي: التدريب والاختصاص

١ - التدريب: رعاية الأحداث الجانحين والمعرضين لخطر الانحراف على اختلاف صيغها - سواء أكانت في البيئة الطبيعية، أم داخل المؤسسة أو خلال الرعاية اللاحقة - هي بالضرورة عمل فريقي يتدخل فيه العديد من المرجعيات والاختصاصات بشكل متتابع أو متزامن. أبرز أعضاء هذا الفريق هم شرطة الأحداث، المحققون وقضاة الأحداث، الاختصاصيون الاجتماعيون والنفسيون، المراقبون الاجتماعيون، المعلمون والمدربون المهنيون، وكذلك مدربي الأنشطة على اختلافها، المشرفون والجهاز الإداري. يشترك كل منهم مع الآخرين في خدمة رعاية الحدث، مما يفرض تكامل جهودهم. وحتى يتم هذا التكامل وتعطي مختلف الجهود والتدخلات نتائجها المرجوة، لا بد من قواسم مشتركة بينهم جميعاً على صعد الالتزام بفلسفة وسياسات الرعاية ذاتها، والإلمام بخصائص ظاهرة الجنوح على اختلاف درجات خطورتها القانونية والعيادية، وكذلك الإلمام بتكوين شخصية الجانح وخصائصها النفسية والاجتماعية والعلائقية، وآلاتها الدفاعية. ويضاف إليه الإلمام بالعوامل المولدة لانحراف اجتماعياً بيئياً، أسرياً، نفسياً، عصبياً، ومرضياً. ويضاف إلى معرفة هذه الأسس النظرية العامة، معرفة تطبيقية في كيفية التعامل وأساليب الرعاية ومتطلباتها. وهو ما يتطلب تدريباً فنياً على العمل الرعائي إضافة إلى الاختصاص الدقيق لكل منهم (شرطي، قاض، اختصاصي اجتماعي، أو نفسي، مدرب أنشطة، الخ...). يوفر هذا التدريب على العمل الرعائي تمكين كل من هؤلاء الاختصاصيين من ممارسة نشاطه التدخل بأسلوب رعائي،

وعن كامل معرفة وإلمام بما هو فاعل، وبما يتعين عليه أن يفعل، كي يكتسب تدخل قيمته الرعائية التأهيلية الفعلية.

لا بد إذاً من نقلة نوعية على صعيد تمهين العمل الرعائي بحيث يكون لدينا شرطي أحداث متخصص وقاضي أحداث متخصص وكذلك اختصاصي اجتماعي متخصص في رعاية الأحداث ومدرّب متخصص وهكذا بالنسبة لجميع العاملين مع الحدث والمعنيين بأمره. تتضمن هذه النقلة النوعية تعرف كل من العاملين من الحدث على وظائف ومهام الآخرين، ليس فقط على صعيد اللوائح والأنظمة وإنما خصوصاً على صعيد إجراءات التدخل التي تمت إلى اختصاصه.

وبالطبع هناك تدريب نوعي للاختصاصيين العاملين مع الحدث في البيئة الطبيعية وداخل المؤسسات وخلال الرعاية اللاحقة. يتضمن هذا التدريب التمكن من تطبيق مختلف البرامج والأنشطة التي عرضنا لها في القسم السابق على صعيدي علاج المشكلات والاضطرابات والتمكين وبناء الاقتدار، وهو ما يشكل النقلة النوعية في الرعاية.

٢ - اختيار العاملين: يسبق هذا التدريب حسن اختيار العاملين على اختلاف اختصاصاتهم ووظائفهم لجهة خصائصهم الشخصية النفسية العلائقية الاجتماعية. ذلك أن الرعاية تمر كما أصبح معروفاً، وفيما يتجاوز الاختصاص الفني الأنشطة على اختلافها من خلال شخصية العامل وخصائصها ونوعية العلاقة التي يمكن أن

تقوم بينه وبين الحدث، والتي تعرف باسم "العلاقة النممية". وتقوم هذه العلاقة على أساس القبول بإنسانية الحدث والاعتراف بها، مع رفض سلوكياته غير المتكيفة بالطبع. يتعين على العامل أن يتمكن من إقامة علاقة اعتراف وقبول تخدم استعادة الحدث لاعتباره الإنساني الذي يشكل الشرط الأساس لانطلاق طاقات النماء إليه، وعلاج غربته عن ذاته وعن الآخرين والمجتمع.

من أبرز الصفات التي يتعين أن يتمتع بها العاملون في رعاية الأحداث التحلي بمستوى معقول من الذكاء العاطفي، مما أشرنا إلى محاوره المختلفة: الاستبصار الذاتي وتوجيه المشاعر، تفهم الآخرين وإقامة علاقات إنسانية إيجابية معهم، وسواها. يشكل النضج العاطفي ومقوماته الأساس الأول الذي يجعل الإجراءات الفنية في مختلف الأنشطة والتدخلات تعطي نتائجها الإيجابية. ويضاف إليها الدفء العاطفي والانفتاح والرغبة في العمل مع الأحداث. هذه العلاقة النممية تشكل تجربة انفعالية تصحيحية للاضطرابات التي أصابت الحدث وأدت إلى جنوحه. كل خصائص الذكاء العاطفي المطلوب من العامل مع الحدث قابلة للتدريب والتنمية كما رأينا. يتعين أن تنمي لديه أولاً كي يتمكن من العمل على تتميتها مع الأحداث الذي يتولى مسؤولية رعايتهم.

٣ - الاختصاص: يقوم الاختصاصيون الاجتماعيون حالياً بمهام رعاية الأحداث في البيئة الطبيعية وداخل المؤسسات في دول المجلس. ولا بد في تطوير العمل الرعائي مستقبلاً لإعداد لإنشاء اختصاص نوعي وقائم بذاته في رعاية الأحداث الجانحين. وهو اختصاص ذو

معايير أكاديمية ومهنية أصبح يدخل ضمن مجال التربية الخاصة. تتطلب نظم الرعاية المطوّرة والمتقدمة إعداد مربين متخصصين في العمل مع الأحداث يتلقون تعليماً وتدريباً فنيين، سواء تم ذلك ضمن معاهد الخدمة الاجتماعية أم سواها من المعاهد والكلّيات. ويحصل المتخرج على شهادة فنية في الاختصاص على غرار العمل مع الحالات الخاصة على اختلافها. ولا ينفي هذا التمهين من خلال الاختصاص الأدوار الهامة التي يقوم بها الاختصاصي الاجتماعي أو النفسي. المربي المتخصص في رعاية الأحداث الجانحين يصبح، بناء لهذا التمهين، المسؤول الرئيس عن برامج الرعاية والمرجعية المتخصصة في تنفيذها.

ويتطلّب هذا التمهين توصيفاً محدداً ومعتزفاً به رسمياً لوظيفة المربي المتخصص في العمل مع الأحداث لجهة المسمى والكادر الوظيفي، ونظام الترقيّة أثناء الخدمة. وبالطبع فإن إدارة المؤسسات الرعائية يتعين أن توكل لذوي الرتب العالية من هؤلاء المربين المتخصصين. إن تكريس الاعتراف الرسمي بمهنة المربي المتخصص في رعاية الأحداث الجانحين سوف يكسر الغموض والهامشية التي لا زالت تحيط بالعمل الرعائي ومكانته الوظيفية اجتماعياً. وهو ما يضمن الحفاظ على الرضى الوظيفي والروح المعنوية والهوية المهنية التي توفر الاحترام والتقدير الذاتي والاجتماعي، مما يوفر ضمانات نجاح العمل الرعائي.

* * *

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع:

- ١ - الرشيدى، بشير صالح (١٩٩٩). الإرشاد النفسي (وفق نظرية العلاج الواقعي). الكويت: مكتب الإنماء الاجتماعي.
- ٢ - القانون النموذجي للأحداث المنحرفين أو المهددين بخطر الانحراف ومذكرته الإيضاحية (١٩٩٧). الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية: إدارة التنمية الاجتماعية. الأمانة العامة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- ٣ - حجازي، مصطفى (٢٠٠٨). الشباب الخليجي والمستقبل. بيروت: المركز الثقافي العربي.
- ٤ - حجازي، مصطفى (٢٠٠٠). الصحة النفسية: منظور تكاملي للنمو في البيت والمدرسة. بيروت: المركز الثقافي العربي.
- ٥ - حجازي، مصطفى (٢٠٠٥). دليل رعاية الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون. المنامة: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٦ - حجازي، مصطفى (١٩٩٧). رعاية الطفولة من أجل القرن ٢١. المنامة: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

7- BAR-ON, R. (2000). Emotional and Social Intelligence: Insights From the Emotional Quotient Inventory. In Bar-on and J. Parkers (Eds), The Handbook of Emotional Intelligence. San Francisco: Josey-Bass.

8- Seligman, Martin (1990). Learned Optimism. New York: Alfred A. KNOPF.

9- Snyder, C.R.; Lopez, Shane J. (Editors) (2002). Handbood of Positiove Psychology.

10- Youth Empowerment Network: www.yen.org.z/info.htm.

ثانياً: تقارير وقوانين دول مجلس التعاون:

١ - إحصائيات حالات البحث الاجتماعي لعام ٢٠٠٨. وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - إدارة رعاية الأحداث - قسم التوجيه الفني. دولة الكويت.

- ٢ - الكتاب الإحصائي السنوي للحالات التي يتم التعامل معها من قبل لجان الحماية بالمناطق ١٤٢٧-١٤٢٨هـ، المملكة العربية السعودية.
- ٣ - اللائحة الداخلية لإدارة رعاية الأحداث (٢٠٠٤). وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. دولة الكويت.
- ٤ - دليل العمل الاجتماعي للعاملين بدور الملاحظة الاجتماعية (١٤٢٣هـ). وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: إدارة رعاية الأحداث. المملكة العربية السعودية.
- ٥ - دليل المسؤوليات والواجبات للعاملين بدور التوجيه. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: الإدارة العامة للرعاية والتوجيه. المملكة العربية السعودية.
- ٦ - دليل العمل الاجتماعي لمؤسسات رعاية الفتيات (١٤٢٣هـ). وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: الإدارة العامة للرعاية والتوجيه. المملكة العربية السعودية.
- ٧ - بيانات في مجال رعاية الأحداث بالمملكة العربية السعودية (٢٠٠٩). وزارة الشؤون الاجتماعية.

٨- تعميم لجنة التوعية والوقاية من المخدرات بدولة الكويت بشأن رغبتها في الاجتماع مع نظرائها بدول مجلس التعاون. اللجنة الدائمة لشؤون المخدرات والمسكرات. وزارة الداخلية. دولة قطر.

٩- اللوائح النموذجية لدور الرعاية الاجتماعية بالدول العربية الخليجية (١٩٨٨). مكتب المتابعة - مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية. مطبوعات وثائقية (٥).

١٠- قانون الأحداث للجمهورية اليمنية. ١٩٩٧.

١١- قانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن الأحداث الجانحين والمشردين. دولة الإمارات العربية المتحدة.

١٢- قانون مساءلة الأحداث الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٣٠. سلطنة عمان.

١٣- قانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ في شأن الأحداث ومذكرته الإيضاحية. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. دولة الكويت.

١٤- قرار اللائحة الداخلية لإدارة رعاية الأحداث (٢٠٠٤). وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل: مكتب الوزير. دولة الكويت.

١٥- قرار وزاري رقم (٢/٣٢ لسنة ١٩٨٣) في شأن اللائحة الداخلية لتنظيم دور رعاية الأحداث وإصلاحهم. وزارة الشؤون الاجتماعية. دولة الإمارات العربية المتحدة.

١٦- معلومات وبيانات خاصة بدراسة حول الأحداث الجانحين ومشكلات التحديث ومتطلباته (٢٠٠٩). دولة قطر.

١٧- معلومات وبيانات خاصة حول الأحداث الجانحين ومشكلات التحديث ومتطلباته (٢٠٠٩). سلطنة عمان.

١٨- معلومات وبيانات خاصة بدراسة حول الأحداث الجانحين ومشكلات التحديث ومتطلباته (٢٠٠٩). مملكة البحرين.

١٩- مذكرة البيانات الخاصة بالأحداث الجانحين ومشكلات التحديث ومتطلباته (٢٠٠٩). وزارة الشؤون الاجتماعية. دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢٠- ورقة عمل: طرق وآليات العمل مع الأحداث الجانحين والتعامل مع مشكلاتهم في دول مجلس التعاون. وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل: إدارة رعاية الأحداث. دولة الكويت.

ثالثاً: أوراق عمل القطرية:

تم الاعتماد على أوراق العمل القطرية للدول الاعضاء في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون والتي تم تقديمها في الورشة التدريبية الخاصة بالاحداث الجانحين والتي نظمها المكتب التنفيذي بالتعاون والتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان:

١ - ورقة العمل القطرية عن رعاية الأحداث الجانحين في دولة الإمارات العربية المتحدة: الورشة التدريبية ١١-١٤ سبتمبر. مسقط.

٢ - ورقة العمل القطرية عن رعاية الأحداث الجانحين في مملكة البحرين. الورشة التدريبية ١١-١٤ سبتمبر ٢٠٠٤. مسقط.

٣ - ورقة العمل القطرية عن رعاية الأحداث الجانحين في المملكة العربية السعودية: الورشة التدريبية ١١-١٤ سبتمبر. مسقط.

٤ - ورقة العمل القطرية عن رعاية الأحداث الجانحين في سلطنة عمان: الورشة التدريبية ١١-١٤ سبتمبر ٢٠٠٤.

٥ - ورقة العمل القطرية عن رعاية الأحداث الجانحين في دولة قطر:
الورشة التدريبية ١١ - ١٤ سبتمبر ٢٠٠٤م.

٦ - ورقة العمل القطرية عن رعاية الأحداث الجانحين في دولة
الكويت: الورشة التدريبية ١١ - ١٤ سبتمبر ٢٠٠٤م. مسقط.

٧ - ورقة العمل القطرية عن رعاية الأحداث الجانحين في الجمهورية
اليمنية: الورشة التدريبية ١١ - ١٤ سبتمبر. مسقط.

* * *

اجتماعية/الأحداث الجانحين ومشكلاتهم ٢٠١٠م/أمل

صدر من سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

- العدد (١) : أوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي، ديسمبر ١٩٨٣. "نافذ"
- العدد (٢) : تشريعات العمل في الدول العربية الخليجية "دراسة مقارنة"، يناير ١٩٨٤. "نافذ"
- العدد (٣) : رعاية الأحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية، يوليو ١٩٨٤. "نافذ"
- العدد (٤) : نحو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية، يناير ١٩٨٥. "نافذ"
- العدد (٥) : دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي "الأبحاث الفائزة في المسابقة الأولى للبحث الاجتماعي"، يوليو ١٩٨٥. "نافذ"
- العدد (٦) : حول واقع إحصاءات القوى العاملة الوطنية - المفاهيم - الأجهزة - التطوير، يناير ١٩٨٦. "نافذ"
- العدد (٧) : الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة "دراسات مختارة" يونيو ١٩٨٦. "نافذ"
- العدد (٨) : واقع معدلات إنتاجية العمل ووسائل تطويرها، يناير ١٩٨٧. "نافذ"
- العدد (٩) : قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج "تأخر سن الزواج والمهور - الفراغ - المخدرات" "الأبحاث الفائزة في المسابقة الثانية للبحث الاجتماعي"، مارس ١٩٨٧. "نافذ"
- العدد (١٠) : ظاهرة المربيّات الأجنبيّات "الأسباب والآثار"، أغسطس ١٩٨٧. "نافذ"

- العدد (١١): العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية - مقوماته - دوره - أبعاده، يناير ١٩٨٨. "نافذ"
- العدد (١٢): الحركة التعاونية في الخليج العربي "الواقع والآفاق"، يونيو ١٩٨٨. "نافذ"
- العدد (١٣): إحصاءات العمل وأهمية النهوض بها في أقطار الخليج العربية، مايو ١٩٨٩.
- العدد (١٤): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي "الأبحاث الفائزة في المسابقة الثالثة للبحث الاجتماعي" الجزء الثالث، أكتوبر ١٩٨٩.
- العدد (١٥): مظلة التأمينات الاجتماعية في أقطار الخليج العربية، يناير ١٩٩٠.
- العدد (١٦): القيم والتحويلات الاجتماعية المعاصرة "دراسة في الإرشاد الاجتماعي في أقطار الخليج العربية" أغسطس ١٩٩٠.
- العدد (١٧): الإعاقة ورعاية المعاقين في أقطار الخليج العربية، أبريل ١٩٩١.
- العدد (١٨): رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة "قضايا واتجاهات"، يناير ١٩٩٢.
- العدد (١٩): السلامة والصحة المهنية ودورها في حماية الموارد البشرية، أبريل ١٩٩٢.
- العدد (٢٠): أزمة الخليج.. البعد الآخر - الآثار والتداعيات الاجتماعية، أغسطس ١٩٩٢.
- العدد (٢١): التصنيف والتوصيف المهني ودوره في تخطيط وتنمية الموارد البشرية، فبراير ١٩٩٣.
- العدد (٢٢): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي "الأبحاث الفائزة في المسابقة الرابعة للبحث الاجتماعي" الجزء الرابع، يوليو ١٩٩٣.

- العدد (٢٣): واقع وأهمية تفتيش العمل بين التشريع والممارسة، أكتوبر ١٩٩٣.
- العدد (٢٤): رعاية الطفولة.. تعزيز مسؤوليات الأسرة وتنظيم دور المؤسسات، يناير ١٩٩٤.
- العدد (٢٥): التنشئة الاجتماعية بين تأثير وسائل الإعلام الحديثة ودور الأسرة، مارس ١٩٩٤.
- العدد (٢٦): واقع ومتطلبات التتقيف والتدريب والتعليم والإعلام التعاوني، يونيو ١٩٩٤.
- العدد (٢٧): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة بين الأسس العلمية والتطبيقات العملية، سبتمبر ١٩٩٤.
- العدد (٢٨): دعم دور الأسرة في مجتمع متغير - عدد خاص بمناسبة اختتام فعاليات السنة الدولية للأسرة، ديسمبر ١٩٩٤.
- العدد (٢٩): تطوير إنتاجية العمل وزيادة معدلاتها - المفاهيم والقياس والمؤشرات، يونيو ١٩٩٥.
- العدد (٣٠): اختبار قياس المهارات المعيارية للمهن ودورها في تنظيم وتنمية القوى العاملة الوطنية، ديسمبر ١٩٩٥.
- العدد (٣١): الرعاية الأسرية للطفل المعاق، يونيو ١٩٩٦.
- العدد (٣٢): نحو لغة مهنية موحدة في إطار العمل الخليجي المشترك، ديسمبر ١٩٩٦.
- العدد (٣٣): وسائل تطوير السلامة والصحة المهنية في ضوء المتغيرات والمستجدات الحديثة، مارس ١٩٩٧.
- العدد (٣٤): رعاية الطفولة من أجل القرن الحادي والعشرين، سبتمبر ١٩٩٧.
- العدد (٣٥): نظم معلومات سوق العمل في إطار التشغيل وتنمية الموارد البشرية، يونيو ١٩٩٨.

- العدد (٣٦): الأسرة والمدينة والتحولات الاجتماعية بين التنمية والتحديث،
نوفمبر ١٩٩٨.
- العدد (٣٧): كبار السن.. عطاء بلا حدود - دور للرعاية.. ودور للتواصل
والمشاركة، مايو ١٩٩٩.
- العدد (٣٨): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات كبار السن... مبادئ
وموجهات، سبتمبر ١٩٩٩.
- العدد (٣٩): قضايا المسنين بين متطلبات العصر ومسؤوليات المجتمع، نوفمبر
١٩٩٩.
- العدد (٤٠): نظم وتشريعات التأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول
الخليج العربية "دراسة مقارنة" نوفمبر ٢٠٠٢.
- العدد (٤١): تقييم فاعلية مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون، أغسطس
٢٠٠٤.
- العدد (٤٢): الأطفال مجهولو الهوية في دول مجلس التعاون الإشكاليات
وطرق التعامل والعلاج، يناير ٢٠٠٥م.
- العدد (٤٣): المجتمع المدني في دول مجلس التعاون - مفاهيمه ومؤسسات
وأدواره المنتظرة، يوليو ٢٠٠٦م.
- العدد (٤٤): دليل رعاية الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون، يونيو
٢٠٠٥م.
- العدد (٤٥): تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة (مقاربة
اجتماعية لوزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية في دول مجلس
التعاون)، نوفمبر ٢٠٠٦م.
- العدد (٤٦): الشراكة الاجتماعية ومسؤولية الجمعيات الأهلية في التنمية بدول
مجلس التعاون - دراسة تحليلية ميدانية، يناير ٢٠٠٨م.

- العدد (٤٧): الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون، أبريل ٢٠٠٨ م.
- العدد (٤٨): تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون، يونيو ٢٠٠٨ م.
- العدد (٤٩): دليل استرشادي في فن الإدارة والإشراف على الجمعيات الأهلية التطوعية بدول مجلس التعاون الخليجي، أغسطس ٢٠٠٨ م.
- العدد (٥٠): الدراسة التحليلية لأحكام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، سبتمبر ٢٠٠٨ م.
- العدد (٥١): الفقر ومقاييسه المختلفة - محاولة في توطيد الأهداف التنموية للألفية بدول مجلس التعاون الخليجي، يناير ٢٠٠٩ م.
- العدد (٥٢): تقييم قوانين الإعاقة في دول مجلس التعاون في ضوء الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - دراسة قانونية تحليلية، مايو ٢٠٠٩ م.
- العدد (٥٣): دراسة حماية الطفولة: قضاياها ومشكلاتها في دول مجلس التعاون، يوليو ٢٠٠٩ م.
- العدد (٥٤): تقييم واقع المراكز الاجتماعية وبرامجها في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠٠٩ م.
- العدد (٥٥): دراسة مشكلات توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم في دول مجلس التعاون، يناير ٢٠١٠ م.
- العدد (٥٦): دراسة المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، أبريل ٢٠١٠ م.

رقم الإيداع بالمكتبة العامة
د.ع ٢٠٠٩/٧٩٨٦

رقم الناشر الدولي: ٥ - ٥١ - ٣٠ - ٩٩٩٠١ - ٩٧٨ ISBN

